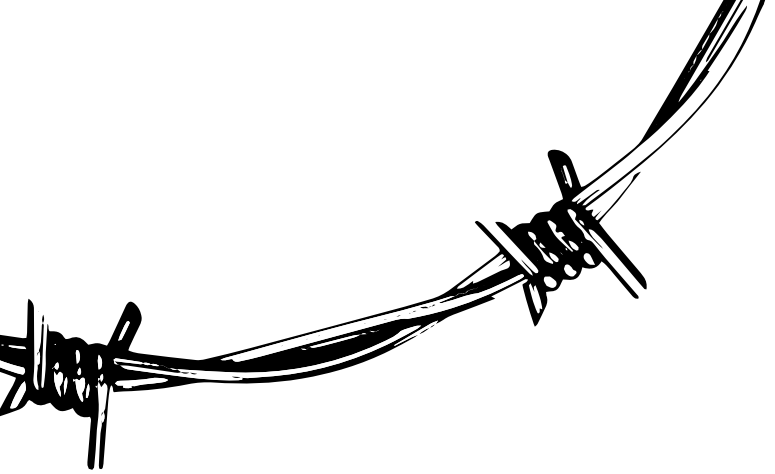

# 2015

ANNUAL
REPORT
التقرير السنوي

## المركـز الفلسطيني لحقـوق الإنسـان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

## فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

# وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

**١) وحدة البحث الميداني**

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

**٢) الوحدة القانونية**

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

**٣) وحدة تطوير الديمقراطية**

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

**٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإيلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

**٥) وحدة حقوق المرأة**

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

**٦) وحدة التدريب**

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

**٧) المكتبة**

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

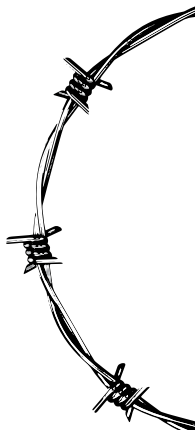

## التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

- Bertha Foundation
- Open Society Foundations (OSF)
- Human Rights and International Humanitarian Law Secretariat
- Trócaire
- Representative Office of Norway to the Palestinian Authority (NRO)
- KvinnaTillKvinna (KTK)
- Irish Aid
- Grassroots International
- Dan Church Aid
- Oxfam NOVIB
- Misereor
- Christian Aid
- Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID)
- Al Quds association for Solidarity with the People in Arab Countries
- SODePAZ
- United Nations Voluntary Fund for Victims ofTorture (UNVFVT)
- United Nations Development Programme (UNDP)
- UN Women
- Iris O'Brien Foundation

مجلس الإدارة: د. رياض الزعنون  أ. نادية أبو نحلة  أ. هاشم الثلاثيني  أ. عيسى سابا  أ. راجي الصوراني

المدير :راجي الصوراني

**إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.**

## عنوان المراسلة

**المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**
المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة – ص.ب ١٣٢٨.
تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٠٨ ٢٨٢٣٧٢٥
**فرعنا في خانيونس**: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٠٨ ٢٠٦١٠٣٥
**فرعنا في جباليا**: عمارة عز الدين – الشارع العام – مدخل مخيم جباليا الشمالي
تليفاكس: ٢٤٥٦٣٣٦ – ٠٨ ٢٤٥٦٣٣٥

**فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.**
تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٠٢ ٢٤٠٦٦٩٨

بريد إلكتروني: **pchr@pchrgaza.org**
صفحة الويب بيج: **www.pchrgaza.org**

# المحتويات:


**هذا التقرير** ١٠

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ١٢

**ملخص عام** ١٣

**التوصيات** ٢٧

**الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي** ٣١

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٣٤

استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة. ٤٢

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية ٤٩

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ٥٣

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية ٥٧

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٥٩

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب ٦٧

**الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي** ٧١

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٧٢

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ٧٥

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ٧٨

استمرار التعدي على استقلال السلطة القضائية ٨١

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ٨٣

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ٨٤

انتهاك الحق في التجمع السلمي ٨٦

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات ٨٨

توقف تنفيذ أحكام الاعدام واستمرار العمل بها أمام المحاكم ٩١

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ٩٣

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٥ ٩٨
مقدمة ٩٩
النتيجة (١): تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني. ١٠١
تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الإسرائيلية من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي ١٠٣
تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل والإصابة، وتدمير وسلب الممتلكات ١٠٣
تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية ١٠٦
تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول ١٠٧
تم تقديم المساعدة القانونية لتمكين مواطنين من حقهم في حرية الحركة ١٠٨
تم تقديم المساعدة القانونية لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى المرافق الطبية ١٠٩
تم تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل ١١٠
تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية. ١١١
بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي ١١٢
عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع شركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي ١١٢
اجراء اتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وآليات التقاضي الدولي الأخرى ١١٤
تقديم معلومات ومذكرات قانونية لآليات التقاضي الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، لجان التحقيق الأممية، الأجسام التعاقدية) ١١٥
تمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات التقاضي الدولية ١١٧
رفع قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي ١١٧
قام المركز بالتأثير على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل العمل في مواجهة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ١١٨
قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ١١٨
قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٢١
قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة ١٢٧
قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية ١٣١
قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل ١٣٣
استخدم المركز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحث على اتخاذ إجراءات ضد الحصانة الإسرائيلية ١٤٨

**النتيجة (٢): تم دعم عملية التحول الديمقراطي و سيادة القانون و حماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية** ١٥٠

تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية ١٥١

تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال الفلسطينية ١٥١

تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف في استخدام السلطة ١٥٢

تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الإهمال الطبي ١٥٣

تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ١٥٤

رفع قضايا أمام المحاكم الشرعية ١٥٤

تقديم المساعدة القانونية للنساء السجينات ١٥٦

تم تقديم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الأمان ١٥٧

تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي ١٥٨

قام المركز برصد وتوقيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية ١٥٨

قام المركز بمراقبة الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الفلسطينية ١٦٠

راقب المركز التشريعات الفلسطينية لضمان توافقها مع مغايير حقوق الإنسان الدولية ١٦٠

قام المركز بكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية ١٦٢

قام المركز برفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة والعنف على أساس النوع الاجتماعي ١٦٤

قام المركز ببناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان ١٦٩

قام المركز بتعزيز الحوار وقاد مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة ١٧١

قام المركز بالتشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة ١٧٦

قام المركز بالضغط على أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان ١٧٨

**النتيجة (٣): تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه** ١٧٩

تم توسيع قاعدة التمويل للمركز ١٧٩

مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل ١٧٩

تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة ١٧٩

تم تطوير أنظمة المركز ١٨٠

تطوير دليل إداري ومالي، وتدريب العاملين عليه ١٨٠

تدريب طاقم المركز ذات الصلة على الدليل الجديد ١٨٠

تم تطوير نظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة ١٨٠

إعداد الإطار المنطقي ١٨٠

إجراء دراسة خط أساس لنشاطات التوعية التي يقوم بها المركز ١٨٠

زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز ١٨٠

تنفيذ تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز ١٨١
انتداب أعضاء من طاقم المركز للمشاركة في دورات تدريبية نفذها الشركاء ١٨١
تنفيذ نشاط ترفيهي سنوي ١٨٢
تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها ١٨٢
تنفيذ توصيات من سياسة النوع الاجتماعي وتقييم المركز عام ٢٠١٢ ١٨٢
تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة ١٨٣

# هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٥، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

**ينقسم التقرير إلى قسمين:**

- القسم الأول: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

- القسم الثاني: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

**وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.**

# القسم الأول

## حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

# ملخص عام

استمر تدهور حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على نحوٍ غير مسبوق في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على امتداد العام ٢٠١٥. وفيما شكل الحصار غير القانوني وغير الإنساني الذي تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي فرضه للعام التاسع على التوالي العنوان الأبرز لانتهاكات حقوق الانسان في قطاع غزة، شكلت الاعدامات الميدانية والتوظيف غير المتناسب للقوة من قبل قوات الاحتلال والتغول في اعتداءات المستوطنين العنوان الأبرز لتلك الانتهاكات في الضفة الغربية، خصوصاً في الربع الأخير من العام. أما على المستوى الفلسطيني، فقد استمرت حالة حقوق الانسان والحريات العامة في التدهور، في ظل استمرار حالة الانقسام الداخلي في السلطة الفلسطينية وتعثر جهود المصالحة الوطنية.

فقد شهد قطاع غزة تفاقماً غير مسبوق في الأوضاع الانسانية في ظل أسوأ كارثة من صنع الاحتلال، سببها وعنوانها الأساس استمرار العقوبات الجماعية المفروضة على نحو ٢ مليون نسمة بفعل الحصار. وخلافاً لادعاءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، لم يشهد هذا العام أي تغير جوهري على سياسة الحصار. وما تزال تلك القوات تفرض قيوداً على حرية الحركة للأفراد والمعاملات التجارية، مما فاقم من معاناة السكان وأدى إلى المزيد من التدهور في ظروفهم المعيشية، وأعاق آفاق التنمية وتطور الحياة الاقتصادية. وما يزال عشرات الآلاف من المدنيين بلاى مأوى، جراء تعرض منازلهم للتدمير خلال ٣ حروب شنتها قوات الاحتلال على القطاع في أقل من ٦ سنوات. ومع نهاية العام، أثبتت آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار القطاع مجدداً فشلها، وأنها آلية لمأسسة الحصار بقبول دولي. فبعد نحو عام على بدء العمل وفق تلك الآلية، من الجلي أن إعادة إعمار القطاع ووضع حد لمحنة آلاف المشردين تتطلب عقوداً طويلة، في ظل استمرار القيود على دخول مواد البناء من قبل سلطات الاحتلال.

وعلى مدار العام، واصلت قوات الاحتلال اعتداءاتها على المدنيين، خصوصاً في المناطق المقيد الوصول إليها البرية والبحرية، بما في ذلك اعتداءات يومية على الصيادين قبالة سواحل القطاع وحرمانهم من مصادر عيشهم. كما شهد هذا العام أيضاً المزيد من عمليات القتل جراء التوظيف المفرط للقوة، كانت في معظمها في مواجهة أعمال احتجاج نظمها فلسطينيون بمحاذاة الشريط الحدودي مع إسرائيل.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وقد شهد الربع الأخير من العام تصعيداً غير مسبوق في جرائم القتل وتوظيف قوات الاحتلال للقوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين الفلسطينيين، في ضوء التدهور المستمر والتصعيد الذي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة وما رافقها من عمليات إطلاق نار وتوظيف مفرط للقوة في مواجهة أعمال الاحتجاج الأخيرة. ووثق المركز، على نحوٍ خاص، عشرات الحالات التي قام فيها جنود الاحتلال ومستوطنون وعناصر أمن وأفراد شرطة إسرائيليين بإعدامات ميدانية لفلسطينيين بادعاء قيامهم، أو محاولتهم القيام

بطعن عناصر إسرائيليين. كما صعدت قوات الاحتلال هذا العام جرائم الاستيطان في كافة أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وزادت حدة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين. وواصلت قوات الاحتلال فرض قيود على التنقل في الضفة الغربية بفعل الحواجز العسكرية التي تقطع أوصالها وتمنع التواصل بين مدنها وقراها ومخيماتها. وسجل هذا العام المزيد من عمليات الاعتقال وما يرافقها من تعذيب للمعتقلين وإساءة معاملتهم.

وكان من المفارقات أن تندلع مظاهر الاحتجاج في القدس الشرقية المحتلة التي تخضع بالكامل لسيطرة قوات الاحتلال، لتفضح عقوداً من الانتهاكات المنظمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب وعمليات التطهير العرقي للفلسطينيين وسياسة التهويد التي وظفتها دولة الاحتلال على مدى تلك العقود.

وردت قوات الاحتلال على تلك الاحتجاجات بأعمال قتل واعدامات ميدانية وسلسلة من العقوبات الجماعية والتدابير الانتقامية، بما في ذلك هدم منازل وفرض الحصار على الأحياء الفلسطينية في القدس، وغير ذلك من الإجراءات. وقد بثت وسائل الإعلام مشاهد بشعة لاعدامات ميدانية وأعمال قتل لا تبررها أية ضرورة حربية. وشوهد فلسطينيون، بينهم أطفال ونساء، ينزفون حتى الموت أمام مرأى ومسمع من قوات الاحتلال والمارة، تحت الشتائم والسب والتشفي دون أن تقدم لهم مساعدة طبية.

وتقدم دولة الاحتلال ذرائع للمجتمع الدولي في ردها العنيف والدموي، وكأنها تدافع عن نفسها وعن مواطنيها في مواجهة "الإرهاب الفلسطيني" شأنها في ذلك شأن أية دولة تدافع عن مواطنيها. وتتجاهل إسرائيل حقيقة أنها قوة احتلال حربي من طراز فريد، تمارس احتلالاً استيطانياً إحلالياً يهدف الى اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم والسيطرة عليها وتهويدها. ويشكل المستوطنون الذراع الأساسي لدولة الاحتلال في هذه العملية المتواصلة على مدى ٤٩ عاماً. وبالتالي فإن الفلسطينيين هم ضحايا لانتهاكات وجرائم مركبة من قبل المستوطنين ومن دولة الاحتلال التي توفر لهم الحماية والدعم والتغطية القانونية.

وتمارس قوات الاحتلال جرائمها في ظل استمرار تفشي أجواء الحصانة والافلات من العقاب على المستوى الدولي، وهو ما شجع اسرائيل على التمادي في جرائمها وتحديها السافر لقواعد القانون الدولي.

مع ذلك، شهد العام ٢٠١٥ جملة من التطورات الإيجابية في مكافحة مناخ الحصانة والإفلات من العقاب، يعمل المركز الفلسطيني لحقوق الانسان وشركاؤه على دعمها بكل قوة. فقد انضمت فلسطين إلى ميثاق روما لعام ١٩٩٨، المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية. وبتاريخ ١ يناير ٢٠١٥، أودعت فلسطين إعلاناً بقبول اختصاص المحكمة الجنائية وتفويضها ابتداءً من ١٣ يونيو ٢٠١٤. وبتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥، فتحت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فحصاً أولياً للوضع في فلسطين. وقد وفر المركز وشركاؤه دعماً كاملاً لعمل المدعي العام، وقدمت منظمات حقوق الانسان الشريكة (مؤسة الحق، مركز الميزان لحقوق الانسان، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان) مذكرة قانونية للمدعي العام تتضمن معلومات وتحليلات قانونية حول عدوان اسرائيل على غزة صيف ٢٠١٤. وتأمل المنظمات أن تقرر المدعي العام فتح تحقيق جنائي، وهو ما يشكل حالة اختبار حقيقية لآليات التقاضي الدولية في مواجهة الحصانة والإفلات من العقاب التي تحظى بها اسرائيل. ويود المركز التأكيد على أن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة أفراد وأن دور فلسطين أو القيادة الفلسطينية قد تم من خلال الانضمام إلى ميثاق روما وقبول اختصاص المحكمة. وهذا ما يفسر امتناع المركز عن المشاركة في اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية التي شكلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال العام ٢٠١٥، انطلاقاً من فهمه لدور وعمل منظمات حقوق الإنسان كجهات مستقلة تمثل الضحايا من الناحية القانونية.[١]





١. بتاريخ ٢٠١٥/٢/٧، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس المرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، بحيث تشكل بالتعاون مع المؤسسات والوزارات الفلسطينية، بما فيها المؤسسات الأهلية ذات العلاقة. وتقوم اللجنة بمهام، من بينها اعداد وتحضير الوثائق والملفات التي ستقوم فلسطين بتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال لجنة فنية ترأسها وزارة الخارجية.

وخلال هذا العام أيضاً تبنى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٥ بأغلبية غير مسبوقة تقرير وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة، والتي دعمها المركز وشركاؤه وقدموا لها كافة المعلومات والتسهيلات للوصول إلى الضحايا، رغم منع قوات الاحتلال للجنة من دخول الأرض الفلسطينية المحتلة ومن زيارة مسرح الجريمة في قطاع غزة.

إن الطريق الوحيد لوقف جرائم قوات الاحتلال والمستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم هو عبر تدخل دولي فاعل، خصوصاً من خلال توظيف أدوات المحاسبة الدولية ممثلة بالمحكمة الجنائية وغيرها من الأدوات لملاحقة مقترفي جرائم الحرب وتقديمهم للعدالة. ويشكل ذلك هدفاً استراتيجياً يسعى المركز من أجله ويبذل طاقته لتحقيقه.

أما على الصعيد الفلسطيني، فما تزال حالة حقوق الانسان تشهد مزيداً من التدهور، في ظل تعمق الانقسام الداخلي ومأسسته واستمرار تعثر عملية المصالحة الوطنية، خلافاً للتوقعات والآمال التي بنيت في أعقاب التوقيع اتفاق الشاطئ في أبريل ٢٠١٤، وما تلاه من تشكيل حكومة توافق وطني في يونيو من العام نفسه. وقد أدى الانقسام الى استمرار حالة الانهيار في النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك وجود جهازين قضائيين منفصلين لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار شلل المجلس التشريعي وعجزه عن القيام بمهامه الرقابية والتشريعية، وتفرد السلطات التنفيذية بالعمل دون مساءلة.

وانعكس ذلك كله على حالة حقوق الانسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية برمتها. وما تزال غالبية الانتهاكات الداخلية وتراجع حالة الحريات العامة تتصل بحالة الانقسام، بما في ذلك القيود على الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وفرض المزيد من القيود على منظمات المجتمع المدني واستمرار عمليات الاعتقال السياسي التعسفي، وجرائم التعذيب. كما فاقم الانقسام من الأزمات المعيشية التي يواجهها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، بشكل لافت. فقد تفاقمت خلال العام أزمة معبر رفح الحدودي بشكل غير مسبوق، حيث لم يفتح سوى ايام معدودة، الأمر الذي فاقم من أوضاع عشرات الآلاف من المرضى والطلاب وأصحاب الاقامات والتأشيرات. كما تفاقمت أزمة الكهرباء المستمرة منذ نحو عشر سنوات، وزادت فترات انقطاع التيار الكهربائي. وانتهى العام ٢٠١٥ دون أن يتم التوصل الى اتفاق يقضي بحل أزمة رواتب عشرات الآلاف من موظفي حكومة غزة السابقة، في ظل اتخاذ كتلة التغيير والإصلاح، التي تنعقد باسم المجلس التشريعي في غزة، قرارها بتخصيص أراضٍ حكومية لموظفين حكوميين، وذلك عوضاً عن مستحقاتهم المالية المتأخرة.

ويشكل استمرار الانقسام مخاطر حقيقية على مستقبل المؤسسة السياسية الفلسطينية، وذلك خلافاً للأوضاع السابقة بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث جرت عملية انتقال سلمي وهاديء للسلطة إن كان في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أو في السلطة الفلسطينية. لكن المؤشرات القائمة حالياً، وفي ظل التآكل في المؤسسة السياسية واستمرار حالة الانقسام، فإن هناك مخاوف حقيقية على المشروع الوطني الفلسطيني برمته، وعلى عملية انتقال السلطة، وأن المرحلة القادمة هي من أخطر المراحل على مصير القضية اللفلسطينية.

إن المطلوب للخروج من هذه الأزمة هو اختراق حقيقي وجدي في ملف المصالحة الوطنية وتنفيذ بنود الاتفاقات السابقة بين الفرقاء، بما في ذلك الاتفاق حول منظمة التحرير الفلسطينية، والبدء بالمصالحة وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفلسطينية وتوحيد الجهود والطاقات الوطنية من أجل إنهاء الاحتلال وإحقاق الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير.

# أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

## ١. انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للمدنيين

قتل خلال هذا العام (١٥٣) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (١٢٥) شخصاً في الضفة الغربية و(٢٨) شخصاً في قطاع غزة. وبلغ عدد الضحايا المدنيين (١٥٠) شخصاً، أي (٩٨٪) من مجموع الضحايا، بينهم (٢٦) طفلاً و(٧) نساء. كما أصيب خلال ذات الفترة (١٧٧٩) شخصاً، بينهم (١١٣٠) شخصاً في الضفة الغربية، و(٦٤٩) شخصاً في قطاع، جميعهم من المدنيين، بينهم (٤٤٥) طفلاً، و(١٣) امرأة.

وقد شهد الربع الأخير من العام تصعيداً غير مسبوق في تلك الجرائم، وتوظيف قوات الاحتلال للقوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين الفلسطينيين، في ضوء التدهور المستمر والتصعيد الذي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة وما رافقها من عمليات إطلاق نار وتوظيف مفرط للقوة في مواجهة أعمال الاحتجاج الفلسطينية. وبلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الربع الأخير من العام (١٣٦) شخصاً، أي نحو (٨٩٪) من مجموع الضحايا على مدار العام، بينهم (٢٥) طفلاً و(٦) نساء. وقد قتل (١١٣) شخصاً منهم في الضفة الغربية، بينهم (٢٣) طفلاً و(٥) نساء، فيما قتل (٢٣) شخصاً في قطاع غزة، بينهم طفلان وامرأة واحدة.

ووثق المركز، على نحو خاص، عشرات الحالات التي قام فيها جنود الاحتلال ومستوطنون وعناصر أمن وأفراد شرطة إسرائيليون بإعدامات ميدانية لفلسطينيين بادعاء قيامهم أو محاولتهم القيام بتنفيذ عمليات طعن أو اعتداءات على إسرائيليين في الضفة الغربية وداخل دولة الاحتلال. ووثق الكثير من الجرائم المروعة بالكاميرات وبثت لجميع أنحاء العالم، لتظهر مدى القوة المفرطة وإطلاق النار بهدف القتل من قبل قوات الاحتلال دون اللجوء إلى وسائل أقل فتكاً في تحييد المهاجمين المزعومين، الكثير منهم أطفال وفتية. وفي بعض الأحيان، استمر جنود وشرطة الاحتلال وعناصر الأمن الإسرائيليون بإطلاق النار على فلسطينيين، بادعاء محاولة الطعن، رغم تحييد أي خطر من قبلهم، وإصابتهم بشكل بليغ. وفي أحيان أخرى، قتل مواطنون أو أطلقت النيران تجاههم بهدف القتل لمجرد الاشتباه بمحاولتهم طعن إسرائيليين. ووثقت الكاميرات إطلاق النار على فلسطينيين في أوضاع كان من الممكن السيطرة عليهم دون الحاجة لإطلاق النار. وقد حصدت جرائم الاعدام الميدانية أرواح (٩٢) فلسطينياً، بينهم (١٧) طفلاً و(٣) نساء، سقط (٨٧) شخصاً منهم خلال الربع الأخير من العام.

وقتل (٤٠) فلسطينياً، بينهم (٢٠) شخصاً في الضفة الغربية، و(٢٠) شخصاً آخرون في قطاع غزة جراء إطلاق قوات الاحتلال النار على متظاهرين فلسطينيين، بما في ذلك المسيرات والتظاهرات التي تقام ضد الجدار والاستيطان في الضفة الغربية، أو على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وقتل ١٨ مدنياً فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال في سياقات مختلفة، منها أثناء عمليات اقتحام، قصف، إطلاق نار على صيادين، قتل على أيدي مستوطنين وغير ذلك.

### ٢. استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥ فرض مزيد من إجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما ظل قطاع غزة يخضع للعام التاسع على التوالي لحصار غير قانوني وغير إنساني مس كافة مناحي الحياة لنحو ٢ مليون نسمة، وأدى إلى كارثة إنسانية من صنع البشر، استمرت قوات الاحتلال في فرض القيود التعسفية على حركة السكان المدنيين في كافة أنحاء الضفة الغربية، وقد ازدادت تلك القيود على نحو خاص خلال الربع الأخير من العام.

في قطاع غزة، لم يطرأ خلال هذا العام تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع. فقد واصلت سلطات الاحتلال فرض قيود مشددة على تنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون «ايريز»، إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/ أو إسرائيل، ما أدى إلى حرمان نحو ٢ مليون نسمة من حقهم في التنقل. وفي نطاق ضيق، سُمح لفئات محدودة باجتياز المعبر، شملت مرضى، رجال أعمال، ذوي معتقلين في السجون الإسرائيلية، عاملون في المنظمات الدولية، مسافرون عبر معبر الكرامة «جسر اللنبي» وبعض الأفراد لحاجات شخصية وعدد محدود (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى وعدد محدود من المسيحيين لحضور احتفالات الأعياد بمدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة.

كما أدى الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح البري منذ بداية عام ٢٠١٥، وفتحه فقط لمدة ٢٣ يوماً، إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين للسفر، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة، إلى أكثر من ٢٥،٠٠٠ شخصاً، بينهم مرضى وطلاب جامعيين.



ووثق المركز إغلاق سلطات الاحتلال المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة، لمدة (١٢٥) يوماً أي ما نسبته (٣٤,٢٪) من مجمل أيام العام. وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخاصة غاز الطهي، وكافة أصناف مواد البناء. واستمرت سلطات الاحتلال بفرض حظر شبه كامل على صادرات القطاع، و لم تسمح إلا بتصدير كميات محدودة من المنتجات الغزية (معظمها زراعية)، شكلت ما نسبته ٢,١٪ من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧.

وتسبب الحصار في تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للغزيين. فقد ارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨٪، فيما بلغ معدل العاطلين عن العمل ٤١,٦٪، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني. وتواصلت المأساة الإنسانية لأصحاب المنازل المدمرة كلياً جراء تأخيرهم أو عدم تمكينهم من إعادة بناء وترميم منازلهم التي دمرها الاحتلال الحربي خلال عدوانه الشامل على قطاع غزة. وما يزال الآلاف من طالبات وطلاب القطاع محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، فيما لم يتمكن سوى بضع مئات منهم من السفر للالتحاق بجامعاتهم خارج البلاد. وأعاقت قوات الاحتلال سفر ٣١٨٨ مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية.

وفي الضفة الغربية، أعادت قوات الاحتلال فرض المزيد من قيودها على حركة المدنيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة في الربع الأخير من هذا العام. وخلال العام، وصل عدد الحواجز الثابتة إلى (٩٦) حاجزاً من بينها (٥٧) حاجزا داخليا منصوبة في عمق الضفة الغربية.

وفضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، فرضت قوات الاحتلال حصاراً على الأحياء الفلسطينية داخل مدينة القدس بشكل لم يسبق له مثيل، بما في ذلك إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة وعلى مداخلها. وقد أدت هذه الإجراءات والقيود الجديدة إلى حرمان المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، والطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، والموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم.

### ٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

مع نهاية العام ٢٠١٥، كان ما يزال أكثر من (٧٠٠٠) فلسطينياً، بينهم (٤٥٠) طفلاً و(٥٨) امرأة، يخضعون للاعتقال في ٢٠ سجناً ومركز توقيف تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي مقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. وبين هؤلاء المعتقلين (٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة، والباقون من سكان الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفلسطينيي الداخل. وبين المعتقلين نحو ٦٠٠ معتقل إداري، يجري اعتقالهم بدون محاكمة. ويواجه المعتقلون ظروفاً قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك تعرضهم للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة.

واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣٩٣٥) فلسطينياً خلال العام ٢٠١٥، بينهم (٧٩١) طفلاً، و(٨٣) امرأة. وبلغ عدد المعتقلين في الضفة الغربية (٣٧٥١) معتقلاً، جرى اعتقال غالبيتهم خلال الأحداث الأخيرة التي تشهدها الأراضي المحتلة منذ بداية أكتوبر الماضي. وبلغ عدد المعتقلين من قطاع غزة (١٨٤) معتقلاً، بينهم (٥٩) صياداً اعتقلوا أثناء ابحارهم قبالة الساحل الغزي، (٧٦) شخصاً حاولوا التسلل للعمل داخل إسرائيل، (٤٣) شخصاً اعتقلوا على معبر إيرز «بيت حانون»، بينهم عدد من المرضى، و(٦) أشخاص اعتقلوا خلال مواجهات على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وما تزال قوات الاحتلال تحتجز (٥) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، جرى اعتقال اثنين منهم خلال هذا العام، وهما النائب عن الجبهة الشعبية، وقد اعتقلت بتاريخ ٢ إبريل ٢٠١٥، وحولت للاعتقال الإداري لمدة ٦ أشهر، ولا تزال بانتظار المحاكمة. كما اعتقلت تلك القوات بتاريخ ٢٠ اكتوبر، النائب عن حركة حماس، حسن يوسف من منزله في رام الله.

وكان التطور الأبرز خلال هذا العام تشريع دولة الاحتلال للتغذية القسرية للمعتقلين، وذلك في ضوء تنامي ظاهرة الإضراب عن الطعام التي خاضها عشرات المعتقلين على مدار العام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم غير الإنسانية، بما في ذلك استمرار اعتقالهم إدارياً بدون محاكمة كوسيلة عقابية. فبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٥، صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة على التعديل الخاص بإجازة التغذية القسرية على قانون «**منع أضرار الإضراب عن**

**الطعام»**. وتعتبر التغذية القسرية أو التهديد بها أحد أنواع المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة التي حظرتها اتفاقية مناهضة التعذيب، وجرمها القانون الجنائي الدولي، كما تمثل انتهاكاً لا يمكن تبريره لحرية المعتقلين الشخصية، وحقهم في سلامة جسدهم، وحقهم في الإضراب والاحتجاج، بعد استنفاد كل السبل.

### ٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، تصاعدت حدتها خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٥. وقعت الغالبية العظمى من تلك الاعتداءات خلال تغطية الصحفيين لمسيرات سلمية شارك فيها مدنيون فلسطينيون ومتضامنون دوليون احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات. وقد أصيب (٧٩) صحفياً بجراح جراء تعرضهم لإطلاق النار أو القنابل المسيلة للدموع، فيما تعرض (١٢) صحفياً للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. واعتقلت قوات الاحتلال (١٠) صحفيين، وتمت مداهمة منازل عدد منهم. وقامت تلك القوات بمداهمة مقار محطات إذاعية وتلفزيونية، فيما أغلقت ٣ محطات إذاعية. وتأتي هذه الاعتداءات في سياق سعي قوات الاحتلال الممنهج لإخراس الصحافة ومنع الصحفيين من تغطية ونشر معلومات حول انتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

### ٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية



واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أنها تركزت خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية، وذلك في إطار المساعي المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. وتجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة. وفي الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج.

وخلال هذا العام، أعادت قوات الاحتلال، وعلى نطاق واسع، تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. ففي تطور خطير على هذا الصعيد، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٢، على قرار قوات الاحتلال بهدم منازل عائلات عدد من المواطنين الفلسطينيين بتهمة «الضلوع في تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية». وخلال هذا العام، نفّذت قوات الاحتلال عمليات هدم و/أو تفجير و/أو إغلاق طالت (٢٨٦) منزلاً، منها (٩٨) منزلاً في مدينة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وبلغ عدد المساكن التي جرى هدمها (٢٨٦) موئلاً للسكن، منها (٩٨) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (٩) منازل أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها

بأنفسهم، و(١٨٨) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. كما هدمت (١٩٦) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية، من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء.

ولا يمكن النظر إلى عمليات تجريف المنازل السكنية والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية في مناطق (C) بمعزل عن مشاريع التوسع الاستيطاني والخطط الإسرائيلية لتهويدها. تترافق مع تلك العمليات سلسلة من المضايقات المتواصلة التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد سكان تلك المناطق، وبخاصة في المناطق الجنوبية من محافظة الخليل، وفي المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من مدينة القدس، وعلى امتداد مناطق الأغوار، حيث تقيم في تلك المناطق المئات من العائلات البدوية.

### ٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. كما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، كان أشدها وحشية وبشاعة جريمة إحراق منزل عائلة المواطن **سعد دوابشة، ٣٢ عاماً**، في قرية مادما، شمال شرقي مدينة نابلس، والتي أسفر عنها مقتل طفله الرضيع علي، ١٨ شهراً، على الفور، ومقتل المواطن المذكور وزوجته متأثرين بجراحهما في وقت لاحق. وفي الربع الأخير من العام، وفي أعقاب تزايد محاولات الطعن والدهس الذي نفّذها مواطنون فلسطينيون ضد جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض المحتلة، تزايدت جرائم القتل التي نفّذها المستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين بعد إعطاء حكومة الاحتلال الضوء الأخضر للمستوطنين بزيادة تسلّحهم، وإطلاق النار ضد المواطنين الفلسطينيين. وخلال العام قتل المستوطنون عدداً من المواطنين الفلسطينيين بمجرد الاشتباه بنيتهم تنفيذ أعمال دهس أو طعن ضدهم.

وكثفت سلطات الاحتلال نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، سواء على صعيد مصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين، أو زيادة وتيرة البناء الاستيطاني، و/أو الإعلان عن المزيد من مشاريع البناء في المستوطنات. خلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عمليات التطهير العرقي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما أصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وطرحت الحكومة الإسرائيلية وهيئاتها المختلفة العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث تمت المصادقة على مخططات لبناء (٧٨٤٣) وحدة استيطانية جديدة في مختلف المستوطنات. وقامت سلطات الاحتلال بمصادرة (٣٦٧٠) دونماً ادعاءات مختلفة كالاستخدام لأغراض أمنية، جدار الضم (الفاصل)، أراضي دولة، مناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من تلك الإدعاءات. وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على (١٣٦٧١) شجرة في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء، تتنوّع بين أشجار زيتون وحمضيات ولوزيات وعنب، وغيرها من الأشجار المثمرة والحرجية.
وواصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف

إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وشهد عام ٢٠١٥ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها. واستمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وحرمانهم من حقهم في السكن وممارسة حياتهم الطبيعية فيها. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي لها، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وثق باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٥٠) اعتداءً اقترفها المستوطنون في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وقد توزعت أشكال الاعتداءات على النحو التالي: (٢٢) اعتداءً على المنازل السكنية؛ (١٨) اعتداءً على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٤١) اعتداءً على الأراضي والأشجار (٢٠) اعتداء إطلاق نار؛ (٤) اعتداءات على الأماكن الدينية؛ و(٦١) اعتداءً على مركبات؛ و(٨٤) اعتداءً آخر كأعمال العربدة وقطع الطرق.

### ٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية



واصل قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء في جدار الضم في عمق الضفة الغربية، خلافاً للقانون الدولي. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

وقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧، قراراً سمحت بموجبه لقوات الاحتلال الإسرائيلي استئناف العمل في بناء مقطع من الجدار في وادي كريميزان، في مدينة بيت جالا، جنوبي الضفة. وفي هذا الصدد، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مجدداً على قناعاته السابقة بأن حكومة الاحتلال تُوَظِّفُ جهاز القضاء الإسرائيلي لخدمة أهدافها ومشاريعها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن أعلى هيئة قضائية في إسرائيل تستمر في إصدار قراراتها التي تخدم الاحتلال، وتخالف فيها قواعد ونصوص القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويبلغ طول جدار الضم حول مدينة بيت جالا، بحسب التحديث الأخير لمساره (١١ كم)، وسيعزل نحو ٧٢٠٠ دونم من الأراضي الزراعية عن المدينة.

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم (الفاصل) من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تقليص ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب ذلك في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب ذلك في تدمير مزروعاتهم، وبخاصة أشجار الزيتون التي تشكل أحد أهم مصادر دخلهم السنوي.

### ٨. غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

تساهم منظومة العدالة الإسرائيلية بشكل واضح في تصاعد وتيرة الانتهاكات من قبل جنود ومستوطني الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين. ويتّبع النظام القضائي للاحتلال الإسرائيلي أسلوبي المماطلة والتجاهل في التعامل مع جرائم الجنود والمستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين. وبالرغم من مرور عام ونصف تقريباً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ (عملية الجرف الصامد)، لم تتمخض التحقيقات الإسرائيلية عن أي نتيجة للآن. ولا يختلف الحال في الضفة الغربية، فجرائم جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين تبقى دائما دون عقاب أو حتى مساءلة. وكان تجاهل نظام العدالة الإسرائيلي الإعدامات الميدانية التي نفذها جنود وشرطة الاحتلال ضد مواطنين فلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن، أحد أبرز سمات العام ٢٠١٥.

يتابع المركز الشكاوى والملفات بخصوص جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في العام ٢٠١٤، والتي تقدم بها للجهات القضائية الاسرائيلية. وكان المركز قد تقدم بـ (٢٤٦) شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق جنائي في هذه الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال، خلال العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وقد تلقى المركز حتى تاريخه (١٨) رداً فقط، (٧) ردود منها ادعت النيابة العسكرية بأن الشرطة العسكرية تباشر التحقيق، (٩) ردود منها افادت فيها بأغلاق الملف بادعاء عدم توافر شبهات جنائية حول الحادث، و(٢) رداً منها مجرد إشعار باستلام الشكوى. كما وتقدم المركز بـ (١٠٧٨) بلاغاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، للسماح بتحريك دعاوى تعويض ضد اعتداءات الجيش الإسرائيلي.





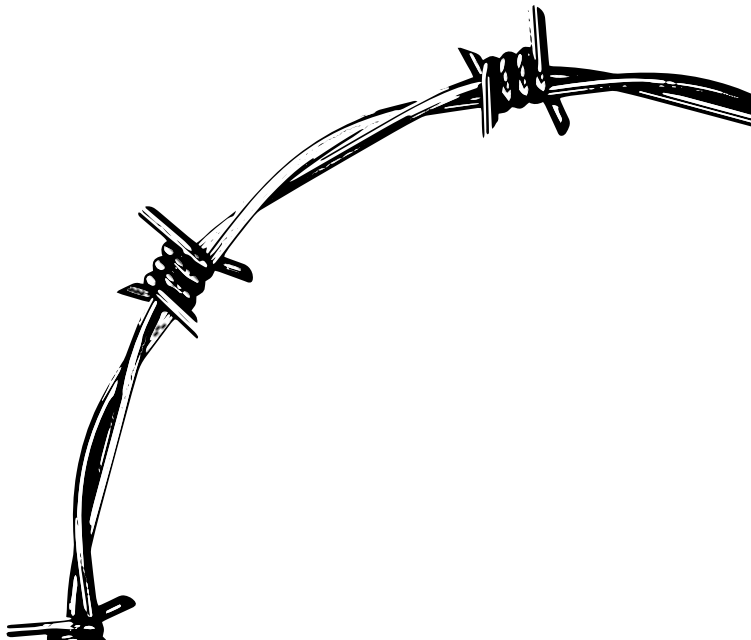

# ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

**ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس) المحرك الأبرز لانتهاكات حقوق الإنسان في على المستوى الداخلي. ولم تفلح كل الجهود في انهاء حالة الانقسام، على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في منتصف العام ٢٠١٤. وانعكس ذلك بشكل سلبي ومتصاعد على حالة حقوق الانسان في أراضي السلطة الفلسطينية، حيث يؤكد المركز أن أغلب الانتهاكات التي وقعت خلال العام ٢٠١٥ ذات علاقة وثيقة بحالة الانقسام.**

## ١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٥، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووثق المركز المزيد من جرام قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها جريمتا قتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. ووفقاً لتوثيق المركز فقد قتل خلال العام (٣٧) شخصاً، (٢٠) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(١٧) آخرون في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٩) أطفال و (٦) نساء، فيما أصيب (١٣٧) آخرين. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ"قضايا شرف العائلة" كما قتل شخصان في حوادث استخدام مفرط للقوة من قبل الأجهزة الأمنية. فيما قُتل (٧) أشخاص آخرين في حوادث فردية تتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة.



## ٢. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

توفي خلال العام (٣) مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية، (٢) منهم في الضفة الغربية، و(١) في قطاع غزة. وتشير المعلومات إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين أو في توفير الحماية الشخصية لهم، وتعمد تجاهل الأمراض التي يعاني منها المعتقلين والتي من المفترض أن يتم اكتشافها في الكشف الأولي فور وصولهم إلى السجون. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

ومن ناحية، واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتقال المواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية والمهينة بحقهم. وقد استمرت انتهاكات التعذيب في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم نفي المسئولين وإنكارهم حدوث ممارسات تعذيب ممنهجة، خلال لقاءات عقدت معهم في أكثر من مناسبة، وتأكيدهم على وجود تعليمات مشددة بشأن منع ممارسة التعذيب ومحاسبة مقترفيها. ووثق المركز ممارسات تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية تتم بصورة واسعة في أقسام التحقيق الجنائية، على وجه الخصوص، فضلاً عن رصده لحالات تعذيب تتم على خلفيات سياسية أو أمنية.

### ٣. استمرار تعطيل السلطة التشريعية

ما زالت قوات الاحتلال، وحتى نهاية العام، تستهدف المجلس التشريعي الفلسطيني ونوابه، بشكل يقوض من إمكانية ممارستهم لعملهم. وتحتجز تلك القوات خمسة نواب فلسطينين، حيث يقضي النائبان أحمد سعدات ومروان البرغوثي عقوبة السجن المؤبد، كما صدر مؤخراً حكم ضد النائب خالدة جرار بـ١٥ شهراً. وما زال النائبان حسن يوسف وجمال النتشة رهن الاعتقال الإداري، بعد اعادة اعتقال النائب يوسف، وتجديد الاعتقال الإداري للنائب النتشة. وقامت قوات الاحتلال، خلال العام، بتجديد اعتقال النواب حاتم قفيشة، نايف الرجوب، وسمير القاضي، إلا أنها أفرجت عنهم قبل نهاية العام.

و لم يعاود المجلس التشريعي انعقاده منذ العام ٢٠٠٦، ورغم توقيع وثيقة تنفيذ اتفاق المصالحة في إبريل ٢٠١٤. وتمارس حكومة التوافق الحالية عملها دون رقابة من المجلس، والتي إيضاً لم تحصل على الثقة منه، في سابقة خطيرة، تؤكد الغياب الكامل لاحترام القانون الأساسي الفلسطيني. وقد انعكس ذلك على أداء الحكومة وحالة الحقوق والحريات في السلطة الفلسطينية. ويأتي ذلك كله في ظل تعطيل عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية المستحقة منذ العام ٢٠١٠، والتي يتعمد طرفي الانقسام عدم إجراءها.

وعاودت كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة إصدار تشريعات بأسم المجلس التشريعي بعد أن توقفت عن ذلك لبضعة أشهر في أعقاب توقيع اتفاق تنفيذ المصالحة الفلسطينية في ابريل ٢٠١٤. واستمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات، والتي تجاوز أغلبها حالة الضرورة، حيث أصدر خلال العام ٢٠١٥ (١٣) قراراً بقانون، ليصل العدد الإجمالي لها منذ الانقسام إلى (١٢٥) قراراً بقانون.

### ٤. استمرار التعدي على استقلال السلطة القضائية

استمر الانقسام في السلطة القضائية الفلسطينية ليدخل عامه التاسع، دون وجود أية خطوات عملية لإعادة الوحدة والاعتبار لهذه السلطة التي تمثل الضمانة الحقيقية لسيادة القانون، بالرغم من تشكيل حكومة التوافق الوطني في يونيو ٢٠١٤.

واستمرت محاولات التعدي على استقلال السلطة القضائية في الضفة الغربية، إلا أن القضاء قد نجح في التصدي لإحدى تلك الاعتداءات. فقد حكمت المحكمة العليا في رام الله بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٥ ببطلان قرار الرئيس الفلسطيني رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٤، والذي طُعن فيه من قبل أحد المحامين الفلسطينيين، والقاضي بتعيين السيد علي مهنا رئيساً للمحكمة العليا رئيساً لمجلس القضاء الأعلى.

واستمر القضاء في قطاع غزة، وللسنة التاسعة على التوالي في عمله دون أن تتم تهيئة وضعه القانوني لتتوافق مع القانون الفلسطيني، وذلك رغم توقيع وثيقة تنفيذ اتفاق المصالحة قبل أكثر من عام ونصف. ويعمل القضاء في غزة بشكل مستقل تماماً عن السلطة القضائية في الضفة الغربية، بعد أن حدث انقسام في الجهاز القضائي في العام ٢٠٠٧. ويشرف على الجهاز القضائي في قطاع غزة مجلس قضاء أعلى شُكّل من قبل الحكومة السابقة هناك في اعقاب الانقسام، وبشكل مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، ويعمل بشكل مستقل تماماً عن مثيله في الضفة الغربية.

### ٥. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ما تزال الانتخابات العامة معطلة رغم مرور نحو عشر سنوات على عقدها آخر مرة في العام ٢٠٠٦، فيما جرت انتخابات جزئية لعدد من الهيئات المحلية في الضفة الغربية في العام ٢٠١٢. وبانتهاء العام، يكون قد مر ست سنوات على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الرئاسة والمجلس التشريعي وهيئات الحكم المحلي، الذي منح لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥، و٢٠٠٦. ويشكل تعطيل الانتخابات وعدم إجرائها في موعدها المحدد وفق القانون الأساسي وقانون الانتخابات مصادرة لحق المواطن في اختيار ممثليه في تلك المناصب، كما يشكل تقويضاً لعملية التحول الديمقراطي التي تعتبر الانتخابات الدورية والنزيهة إحدى ركائزها الأساسية.

### ٦. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

استمرت انتهاكات حرية الرأي والتعبير وتقييد الحريات الصحفية خلال العام ٢٠١٥. و لم يساهم تشكيل حكومة التوافق الوطني في يونيو ٢٠١٤ في تحسن حالة الحقوق والحريات في قطاع غزة بشكل عام، وخاصة حرية الرأي والتعبير، بالرغم من أن اتفاق المصالحة ألحق بلجنة خاصة للحقوق والحريات. كما ومازالت السلطة الفلسطينية بدون أي قانون يؤمن حق الوصول للمعلومات، مما يجعل حرية الرأي والتعبير مفرغة من مضمونها. ويؤكد المركز على أن حرية الرأي والتعبير وإطلاق حرية الصحافة حجر الزاوية في أي بناء ديمقراطي سليم، وهو ضمانة مهمة للتمتع بباقي الحقوق والحريات.



رصد المركز، خلال العام، العديد من الانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة المتعلقة باعتداءات ضد الصحفيين وأصحاب الرأي، بسبب أو بمناسبة ارتكابهم لعملهم. وتنوعت أصناف الانتهاكات لتشمل: التعدي بالضرب والإهانة على الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث؛ مصادرة معدات الصحفيين، ومحو المواد الصحفية من على كاميراتهم أو مصادرة شرائح الذاكرة الخاصة بها؛ اعتقال الصحفيين بشكل تعسفي؛ احتجاز الصحفيين والتحقيق معهم بسبب عملهم الصحفي؛ استدعاءات بسبب ممارسة العمل الصحفي أو بسبب ممارسة حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي؛ توجيه الأوامر للصحفيين بوقف التصوير؛ ملاحقة الصحفيين والتضييق عليهم عن طريق اساءة استخدام وسائل القانون.

### ٧. انتهاك الحق في التجمع السلمي

أدت القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي إلى استمرار تراجع حالة هذا الحق في أراضي السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥. وقد وثق المركز العديد من الحالات التي رفضت خلالها الجهات المختصة، سواء في الضفة أو في القطاع، السماح بعقد مسيرات، أو اعتصامات، أو مهرجانات، أو غيرها من أشكال الحق في التجمع السلمي، واستخدمت في بعضها القوة لتفريق تلك التجمعات. في المقابل، رصد المركز تنظيم العشرات من المسيرات السلمية التي تخدم توجهات كل طرف، سواء في الضفة أو في قطاع غزة، وسمح لها بالانعقاد دون أية قيود.

### ٨. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

برزت خلال العام توجهات حكومة التوافق الفلسطيني في السيطرة التامة على الجمعيات، وهو ما كشفت عنه عدة تصريحات لرئيس الوزراء وقرارات للحكومة. وقد تركزت تلك القرارات والتصريحات على تشديد الرقابة على الجمعيات. كان من أبرز صور التعدي على الحق في تكوين الجمعيات في الضفة الغربية خلال هذا العام، مصادقة مجلس وزراء حكومة التوافق بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ على النظام المعدل لنظام الشركات غير الربحية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠، والذي تضمن قيوداً خطيرة على عمل الشركات غير الربحية (أحد صور الجمعيات) وحريتها في ممارسة نشاطها واستقلاليتها.

استمرت الجهات الحاكمة في قطاع غزة في سياسة التضييق على عمل الجمعيات والتدخل في أدق شؤونها. وتمثل هذه السياسة استمراراً لسلسلة طويلة من اللوائح والقرارات والإجراءات التعسفية التي اصددرتها حكومة غزة السابقة للسيطرة على الجمعيات، والتي كان أبرزها قرار مجلس وزراء غزة السابق الخاص بتعديل اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون الجمعيات.

وقد تصاعد تدخل سلطة النقد في عمل الجمعيات حيث تفرض قيوداً على الجمعيات العاملة في قطاع غزة فيما يتعلق بفتح حسابات بنكية أو استقبال حوالات مالية.

### ٩. وقف تنفيذ عقوبة الاعدام واستمرار العمل بها أمام المحاكم

لم ينفذ أي حكم بالإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية في العام ٢٠١٥، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً خصوصاً في قطاع غزة، الذي سبق وأن شهد تنفيذ أحكام بالإعدام دون مصادقة من الرئيس الفلسطيني، منذ الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧. غير أن المحاكم الفلسطينية استمرت في اصدار أحكام بالإعدام، حيث صدر خلال هذا العام (١٢) حكماً بالإعدام، (٩) أحكام في قطاع غزة، و(٣) أحكام في الضفة الغربية. وقد صدر (٦) من تلك الأحكام عن محاكم عسكرية، (٥) منها في قطاع غزة، وحكم واحد في الضفة الغربية، جميعها على تهم بالتخابر مع الاحتلال.

### ١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

استمرت المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام السياسي بسبب استمرار تبادل الاتهامات بينهما والصراع على الصلاحيات، وهو ما انعكس خلال العام باتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات التي حالت دون تحقيق الحد الأدنى من إعادة إعمار القطاع، والذي تعرض إلى عملية دمار واسع النطاق خلال العدوان الحربي الإسرائيلي في العام الماضي، طال عشرات آلاف المساكن والممتلكات والأعيان المدنية الأخرى، بما فيها المرافق الحكومية، المرافق الصحية، التعليمية، المنشآت الصناعية والتجارية والبنية التحتية للمرافق الحيوية كالكهرباء والمياه ومرافق الصرف الصحي والطرق الرئيسية. وفي المقابل استمرت معاناة أكثر من مئة ألف من سكان القطاع الذين أصبحوا دون مأوى في انتظار الوعود الدولية لإعادة إعمار منازلهم، وفي ظل التعقيدات الكبيرة التي فرضتها سلطات الاحتلال عبر فرض القيود الصارمة لإدخال مواد البناء وفق ما عرف بآلية روبرت سيري لإعمار القطاع، والتي أثبتت عدم جدواها، وفي ظل توقع أشد المتفائلين بإنجاز ملف إعمار القطاع خلال خمسة عشر عاماً في أحسن التقديرات.

# التوصيات

في ظل تواصل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ اعدامات ميدانية لعشرات الفلسطينيين، واصرار الاحتلال الإسرائيلي على تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من المساءلة، وانكار حق الفلسطينيين في جبر الضرر، واستمرار حصار غزة للعام التاسع على التوالي، وتعثر عملية إعادة الإعمار والتي ما زالت تسير ببطء شديد، ما أدى إلى تفاقم معاناة آلاف الفلسطينيين الذين هدمت قوات الاحتلال منازلهم في العدوان الأخير على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، ووأد الاتفاق على تنفيذ المصالحة الوطنية في مهده، وسياسة تعميق الانقسام التي ينتهجها كل من طرفي الانقسام، ويتحمل تبعاتها المواطنون، لاسيما في قطاع غزة، فإن المركز يوجه التوصيات التالية للمجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطيني.

## التوصيات للمجتمع الدولي:

يحذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خطورة سياسة الاعدامات الميدانية التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد فلسطينيين بحجة تشكيلهم خطراً أمنياً، وانعكاسات ذلك على حياة المواطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويذكر المركز المجتمع الدولي بأن آلاف الفلسطينيين مازالوا مشردين جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،والتي تخضع لحصار خانق شارف على دخول عامه العاشر. ويعيد التأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس أرض محتلة رغم إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي على حدود قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، مما يبقي التزامات إسرائيل كدولة محتلة.ويشدد المركز على الإقرار الدولي بضرورة التزام إسرائيل باتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي،وأن إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الحرب بالتبادل أحياناً وبالتوازي أحياناً أخرى، وفق ما يحقق حماية أفضل للمدنيين وإنصاف الضحايا.



١. يطالب المجتمع الدولي بالعمل المشترك والجدي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، والتي أقرت بوجودها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، وأن تستخدم في ذلك وسائل القانون الدولي المختلفة، بما فيها الوسائل العقابية، لإنهاء الاحتلال للدولة الفلسطينية.
٢. يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لوقف السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تهويد الأرض الفلسطينية، وإفراغ الأرض من سكانها الأصليين من خلال الطرد والإبعاد، وسياسة هدم المنازل كعقاب، والتي تمثل خروقات جسيمة للقانون الدولي الإنساني قد ترتقي لجرائم ضد الإنسانية.
٣. يطالب المجتمع الدولي بإدانة الإعدامات الميدانية التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والضغط عليها من أجل وقفها.
٤. يطالب بتقديم نتائج التحقيق الدولية التي شكلت في أعقاب العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ إلى الجمعية العامة، تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الأمن لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بإنصاف الفلسطينيين وحمايتهم وضمان عدم تكرار العدوان.
٥. يطالب جمعية الدول الأعضاء في ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بالعمل من أجل ضمان مساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين.
٦. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة (١)المشتركة، والتي تقضي بضمان احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتين تقضيان بملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية الدولية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على

حقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل الانكار لحق الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.

٧. يطالب المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته بضمان إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على غزة، والتعجيل بها، بما في ذلك تحمل نفقات إعادة الإعمار والضغط على قوات الاحتلال من أجل فتح المعابر من أجل إدخال المواد الاساسية اللازمة لإعادة الإعمار.

٨. الضغط على إسرائيل لتسهيل توريد ودخول كافة الاحتياجات الضرورية اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة، وخاصة كافة المواد الأولية اللازمة لعمليات البناء، بما يضمن سرعة إنجاز الإعمار. والعمل على استبدال خطة سيري لإعادة الأعمار بعد أن أثبتت فشلها ومساهمتها المباشرة في مأسسة الحصار وتفاقم معاناة الضحايا.

٩. التحرك العاجل والفوري لإجبار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على رفع الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يمنع حرية التنقل والحركة للأشخاص والبضائع، وإنقاذ نحو ١،٩ مليون من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

١٠. يطالب المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي بوقف أي تعامل مع المستوطنات الإسرائيلية، ويؤكد على أن التعامل مع المستوطنات يمثل مساهمة في جريمة حرب، ويجب على الاتحاد الأوروبي منع وتجريم أي تعامل مع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وعدم الاكتفاء بمجرد وسم منتجات المستوطنات.

١١. يطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيق المعايير المتعلق بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزامها بالانصياع لها، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

١٢. على المجتمع الدولي، لاسيما الدول التي تستورد الأسلحة والخدمات العسكرية الاسرائيلية، الوقوف عند مسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية وعدم السماح لدولة الاحتلال باستخدام العدوان على غزة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في قطاع غزة، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتحول المدنيين في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

١٣. على الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، الضغط على إسرائيل للالتزام ببنود الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

١٤. يناشد المجتمع الدولي والدول العربية خاصة بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، من خلال ممارسة ضغط سياسي على طرفي الانقسام لإتمام المصالحة، وقبول المجتمع الدولي بنتائجها، لضمان عدم تكرار الإجراءات العقابية التي اتخذها المجتمع الدولي ضد حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

١٥. يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعها من التعرض للصيادين والمزارعين، لاسيما في المناطق الحدودية.

١٦. يطالب المجتمع الدولي ولاسيما الدول العربية بالعمل من أجل حل مشكلة معبر رفح، بما يضمن حرية انسياب العبور خلاله للمواطنين الفلسطينيين، ويحقق الأمن المصري في منطقة سيناء.

## التوصيات لصناع القرار الفلسطيني:

في ظل تراجع عملية المصالحة، واستمرار حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية بالرغم من تشكيل حكومة توافق وطني في يونيو ٢٠١٦، وحالة تراجع الحقوق والحرياتوالغياب الكامل للمجلس التشريعي، وانقسام القضاء، واستمرار حوادثالفلتان الأمني، وتفاقم الأزمات الإنسانية والنقص الحاد في المواد الأساسية في قطاع غزة،وفي ظل استمرار الوضع المأساوي لضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤، والذي فاقم الحالة الإنسانية فيها، فإن المركز

الفلسطيني يطالب صناع القرار الفلسطيني بالتعاون والتكامل والأخذ بالتوصيات الآتية:

١. العمل فوراً على تطبيق كافة بنود اتفاق المصالحة، وتمكين حكومة الوفاق الوطني لتهيئة الأوضاع لعقد انتخابات عامة رئاسية وتشريعية، بما يضمن عودة المجلس التشريعي لممارسة مهامه التشريعية والرقابية.
٢. إعادة الوحدة والاعتبار للسلطة القضائية كخطوة أولى على طريق انهاء كامل للانقسام، حتى تتوفر جهة محايدة لها القدرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ خلال عملية اعادة الوحدة.
٣. الالتزام بالشروط التي وضعتها المادة (٤٣)من قبل الرئيس الفلسطيني لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأهمها شرط الضرورة القصوى التي لا تحتمل التأخير.
٤. عدم عودة كتلة التغيير والإصلاح للانعقاد باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس، وتوافر النصاب القانوني.
٥. عرض جميع القوانين التي صدرت في ظل الانقسام على المحكمة الدستورية فور تشكيلها، بصفتها الجهة الوحيدة التي تقرر في دستورية القوانين.
٦. وقف جميع الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات بالطرق القانونية.
٧. التوقف فوراً عن الاعتقال السياسي، ويؤكد المركز أن جميع الضحايا لهم الحق في ملاحقة مسئولي الوزارة جنائياً والمطالبة بالتعويض، إذا ثبت أن اعتقالهم جاء خلافاً للقانون، وأن حقهم في ملاحقة المنتهكين لحقوقهم لا تسقط بالتقادم.
٨. تدخل النيابة الفوري لوقف ظاهرة استدعاء المواطنين أمام الأجهزة الأمنية دون إذن من النيابة، ويؤكد المركز أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.
٩. إطلاق جميع المحتجزين والموقوفين بشكل غير قانوني، فوراً ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون لهم السلطة الكاملة في ذلك، بل عليهم واجب قانوني، وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية ولملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.
١٠. وقف التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وعلى النيابة العامة تقديم كل المشتبه فيهم بارتكابها للمحاسبة والمحاكمة، ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور المدة وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.
١١. الحفاظ على الملكية العامة، لاسيما الأرض الحكومية، وعدم التصرف فيها إلا وفق للقانون، مع الأخذ في الحسبان مراعاة مصالح الأجيال القادمة، ويؤكد المركز رفضه لتخصيص الأراضي كبديل عن الرواتب.
١٢. العمل المشترك من أجل حل مشكلة الكهرباء والغاز، وعمل كل ما يلزم لفتح المعابر للأفراد والبضائع، لاسيما معبر رفح البري.
١٣. التوقف فوراً عن التدخل في شؤون ونشاطات الجمعيات، وأن تلتزم بحدود صلاحياتها التي حددها قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠.
١٤. المبادرة لإعادة توحيد مرفق القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كخطوة أولى لتصحيح شامل في مرفق القضاء يضمن استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.
١٥. وقف العمل بعقوبة الإعدام، والامتناع عن تنفيذ الأحكام التي صدرت، إلى حين إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.
١٦. تفعيل مبدأ الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك بتسهيل الوصول للمعلومات، من خلال توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشأن العام للجمهور، وخاصة عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.
١٧. العمل على احترام حقوق ذوي الإعاقة، وبتفعيل "قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين" رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وخاصة فيما يتعلق بحقهم في مرافق مناسبة لهم، وحقهم في العمل.
١٨. احترام الحق في التنقل، ويؤكد المركز في هذا السياق أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي، وفق ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

15

## الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

# جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وقد شهد الربع الأخير من العام تصعيداً غير مسبوق في تلك الجرائم، وتوظيف قوات الاحتلال للقوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين الفلسطينيين، في ضوء التدهور المستمر والتصعيد الذي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة وما رافقها من عمليات إطلاق نار وتوظيف مفرط للقوة في مواجهة أعمال الاحتجاج الأخيرة. ووثق المركز، على نحوٍ خاص، عشرات الحالات التي قام فيها جنود الاحتلال وأفراد أمن ومستوطنون إسرائيليون بإعدامات ميدانية لفلسطينيين بادعاء قيامهم، أو محاولتهم طعن عناصر أمن ومواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية وداخل دولة الاحتلال. ووثقت معظم تلك الجرائم المروعة أمام الكاميرات وبثت لجميع أنحاء العالم، حيث تظهر مدى القوة المفرطة والمميتة التي استخدمت في معظم هذه الحالات، وتركهم ينزفون أمام أنظار العالم، في ظل السب والشتم وحالة من التشفي من قبل الإسرائيليين. وتبين تحقيقات المركز أن الرغبة المبيتة في القتل خلافا للمعايير الدولية كانت الدافع الأكبر لدى جنود الاحتلال وعناصر الأمن حتى في حالات لم يكن فيها أي خطر عليهم، أو كان من الممكن استخدام قوة اقل من جنود الاحتلال. وفي بعض الأحيان، استمر جنود وشرطة الاحتلال وعناصر الأمن الإسرائيليين في إطلاق النار على فلسطينيين، بادعاء محاولة الطعن، رغم تحييد أي خطر من قبلهم، وسقوطهم على الأرض بلا حراك. وفي أحيان أخرى، قتل مواطنون أو أطلقت النيران تجاههم بهدف القتل لمجرد الاشتباه بمحاولتهم طعن إسرائيليين، أو دهس إسرائيليين، مع أن التحقيقات أثبتت في أكثر من حادثة أن المركبة انحرفت عن مسارها إجباريا و لم يكن القصد دهس جنود على الحواجز وغيرها. كما وثقت الكاميرات إطلاق النار على فلسطينيين بهدف القتل في أوضاع كان من الممكن السيطرة عليهم دون الحاجة لإطلاق النار. وثبت في كثير من الأحيان أن المشتبه بهم كانوا عزلاً تماماً، وأنه جرت تصفيتهم بدم بارد لمجرد الاشتباه، أو لمجرد حالة القلق غير المبرر التي تسود بين جنود الاحتلال وعناصر الأمن. وتقدم دولة الاحتلال الذرائع لردها العنيف وغير القانوني وغير الإنساني بحق المواطنين الفلسطينيين أمام العالم، بحجج الدفاع عن النفس والدفاع عن مواطنيها كأي بلد في العالم، وتتجاهل كلياً أنها قوة احتلال حربي لأرض محتلة، تمارس بحق مواطنيها جرائم حرب وجرائم تطهير عرقي، وأن ما يجري بالفعل هو مقاومة من قبل الفلسطينيين للاحتلال بأشكال مختلفة كفلها له القانون الدولي.

وقد دأبت قوات الاحتلال على اقتراف جرائم قتل وإعدامات ميدانية من هذا القبيل، حتى قبل موجة الاحتجاجات الأخيرة. فقد وثق المركز مقتل الشابة هديل الهشلمون، ١٨ عاماً، بدم بارد على الحاجز العسكري (٥٦) قرب الحرم الابراهيمي بمدينة الخليل، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥. وتظهر الصور إطلاق جنود الاحتلال النار على الفتاة الهشلمون عن بعد عدة أمتار بشكل مباشر، ودون أن تشكل تهديداً على حياة الجنود. ووفقا لشاهد عيان على الجريمة، فإن الجنود المتحصنين خلف مكعبات اسمنتية، ويفصل بينهم وبين الفتاه حاجز معدني قد أطلقوا النار من مسافة نحو مترين على ساقها فسقطت أرضاً، ومن ثم أطلقوا أعيرة نارية أصابتها في الصدر والبطن، ومن ثم على ساق الفتاه فسقطت أرضاً، ومن ثم أطلقوا أعيرة نارية أصبتها في الصدر والبطن، ومن ثم تركت تنزف لمدة ٤٥ دقيقة، قبل أن تصل سيارة الهلال الأحمر الفلسطيني وتنقلها الى مستشفى شعاري تصيدق بالقدس المحتلة. وفي ساعات المساء أعلنت المصادر الطبية عن وفاتها. سبق ذلك، مقتل الطفل محمد سامي الكسبة، ١٧ عاماً، من مخيم قلنديا، بتاريخ ٣ يوليو، أثناء مشاركته في إلقاء الحجارة على دورية إسرائيلية قرب جدار الضم في بلدة الرام، شمال مدينة القدس، قرب حاجز قلنديا. وأثبتت التحقيقات التي أجريت أن ضابطاً كبيراً برتبة قائد لواء، ترجل من

سيارته العسكرية وأطلق عدة أعيرة نارية على الطفل الكسبة من مسافة تقدر بنحو عشرة أمتار، فأصابت الطفل وسقط أرضاً، ومن ثم عاد إلى مركبته العسكرية وشرع بإطلاق النار على الفتية الذين حاولوا إسعاف المصاب. وقد ترك الكسبة ينزف دون أن تقدم له الاسعافات. ومن ثم نقل بواسطة سيارة فلسطينية إلى مستشفى رام الله وأعلن عن مقتله في ساعات المساء .

وقتل خلال هذا العام (١٥٣) فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (١٢٥) في الضفة الغربية و(٢٨) في قطاع غزة. وبلغ عدد الضحايا المدنيين (١٤٦) شخصاً، أي (٩٨٪) من مجموع الضحايا، بينهم (٢٦) طفلاً و(٧) نساء. كما أصيب خلال ذات الفترة (١٧٧٩) شخصاً، بينهم (١١٣٠) شخصاً في الضفة الغربية، و (٦٤٩) شخصاً في قطاع، جميعهم من المدنيين، بينهم (٤٤٥) طفلاً، و(١٣) امرأة.

وشهد الربع الأخير من العام تصعيداً غير مسبوق في تلك الجرائم، وتوظيف قوات الاحتلال للقوة المفرطة وغير المتناسبة بحق المدنيين الفلسطينيين، في ضوء التدهور المستمر والتصعيد الذي شهدته الأرض الفلسطينية المحتلة وما رافقها من عمليات إطلاق نار وتوظيف مفرط للقوة في مواجهة أعمال الاحتجاج الفلسطينية. وبلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الربع الأخير من العام (١٣٦) شخصاً، أي نحو (٨٩٪) من مجموع الضحايا على مدار العام، بينهم (٢٥) طفلاً و(٦) نساء. وقد قتل (١١٣) شخصاً منهم في الضفة الغربية، بينهم (٢٣) طفلاً و(٥) نساء، فيما قتل (٢٣) شخصاً في قطاع غزة، بينهم طفلان وامرأة واحدة.

ووثق المركز، على نحوٍ خاص، عشرات الحالات التي قام فيها جنود الاحتلال ومستوطنون وعناصر أمن وأفراد شرطة إسرائيليون بإعدامات ميدانية لفلسطينيين بادعاء قيامهم أو محاولتهم القيام بتنفيذ عمليات طعن أو اعتداءات على إسرائيليين في الضفة الغربية وداخل دولة الاحتلال. كما قتل أو أصيب مدنيون خلال المواجهات مع قوات الاحتلال والتظاهرات السلمية، بما فيها المسيرات التي تقام ضد الجدار والاستيطان في الضفة الغربية، أو على الحدود الشرقية لقطاع غزة. وقتل عدد من الفلسطينيين خلال تنفيذ قوات الاحتلال جرائم اغتيال بحق ناشطين فلسطينيين، أو في جرائم قتل على الحواجز العسكرية. ووثق المركز اقتراف المستوطنين جريمة بشعة بحق عائلة فلسطينية، حيث أقدم عدد من المستوطنين المتطرفين بتاريخ ٣١ يوليو، على إضرام منزلين في قرية دوما، جنوب شرق نابلس، فيما كان الأهل نيام، مما أسفر عن مقتل الطفل الرضيع علي دوابشة، عامين، وأصيب الأب والأم وطفل آخر بحروق، وتوفي الأب والأم في وقت لاحق متأثرين بجراحهما، فيما بقي الطفل أحمد يعالج في مستشفى داخل دولة الاحتلال حتى الآن.. كما وثق المركز قتل عائلة فلسطينية مكونة من أم حامل وطفلتها خلال قصف طائرات الاحتلال منزلهم في حي الزيتون بمدينة غزة.

منزل عائلة دوابشة بعد احراقه من قبل المستوطنين

## جرائم إعدام ميدانية

**قتلت قوات الاحتلال (٩٢) فلسطينياً بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو محاولة تنفيذ، أو الاشتباه بهم بتنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن واسرائيليين، في الأرض الفلسطينية المحتلة وداخل اسرائيل، من بينهم (١٧ طفلاً) وامرأتان. وقد سقط (٨٧) شخصاً منهم خلال الربع الأخير من العام.**

**فيما يلي عدد من جرائم الإعدام الميداني التي اقترفتها قوات الاحتلال وأفراد الشرطة وعناصر الأمن الإسرائيليين بحق مواطنين فلسطينيين:**

١. **جريمة مقتل الطفل سامي محمد الكسبة، ١٧ عاماً، من مخيم قلنديا.** بتاريخ ٣ يوليو، أطلق ضابط عسكري برتبة لواء في جيش الاحتلال النار على الطفل الكسبة، بينما كان يقوم ومجموعة من الشبان برشق دورية إسرائيلية بالحجارة بالقرب من جدار الضم في بلدة الرام، شمال مدينة القدس. أصيب الطفل الكسبة بأربع أعيرة نارية وسقط أرضاً، و لم تقدم له الإسعافات، وترك ينزف، قبل أن تتمكن طواقم الإسعاف الفلسطينية من نقله إلى مجمع فلسطين الطبي برام الله، حيث أعلن عن وفاته مساء ذات اليوم.

٢. **جريمة مقتل هديل الهشلمون، ١٨ عاماً، من الخليل.** بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥، قتلت الفتاة الهشلمون، بعد إطلاق النار عليها من مسافة لا تتجاوز ٣ أمتار، على حاجز عسكري في مدينة الخليل، ما أسفر عن إصابتها بعشرة أعيرة نارية في مختلف أنحاء جسدها، بادعاء أنها تحمل سكينا. نُقلت الفتاة المذكورة إلى مستشفى "تشعاري تصيدق" في مدينة القدس الغربية، حيث أعلن عن وفاتها في ساعات المساء. و لم تسمح تلك القوات لسيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالوصول إلى الفتاة بعد إصابتها لإسعافه، حيث تركت تنزف لفترة حتى تفاقمت إصابتها.

٣. **جريمة مقتل المواطن فادي علون، ١٩ عاماً، من قرية العيسوية، شرق القدس.** بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٥، لاحقت مجموعة من المستوطنين المواطن علون أثناء سيره في منطقة المصرارة، وطاردته بعد أن حاول الهرب منها باتجاه شارع (رقم ١). وأثناء ذلك، وصلت قوة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي إلى المكان، وقامت بمحاصرته، ثم أطلق أحد ضباطها ما يزيد عن سبعة أعيرة نارية باتجاهه من مسافة قصيرة جدا، وقتله على الفور. جرى ذلك بوجود المستوطنين الذين كانوا يحرضون الشرطة الإسرائيلية على قتله، وإطلاق مزيد من الأعيرة النارية عليه. ادعت قوات الاحتلال أن علون أقدم على طعن مستوطن يبلغ من العمر ١٥ عاما، ما أدى لإصابته بجراح متوسطة، ومن ثم لاذ بالفرار إلى شارع رقم ١ قبل أن تصل إليه قوات الشرطة وتطلق النار عليه وتقتله. هذا و لم يتوفر شاهد عيان فلسطيني لتأكيد، أو نفي الرواية الإسرائيلية، إلا أنه كان بإمكان الشرطة الإسرائيلية استخدام قوة أقل فتكاً به، واعتقاله.

٤. **جريمة مقتل الطفل إسحق قاسم بدران، ١٦ عاماً،** من قرية كفر عقب، شمالي مدينة القدس المحتلة. بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٥،وبينما كان الطفل بدران متواجدا في منطقة المصرارة بمدينة القدس المحتلة، قام بإخراج سكين ولحق مستوطنين كانا قد خرجا من كنيس يهودي قريب من المنطقة، وقام بطعنهما، ما أسفر عن إصابة الأول بجروح طفيفة، وإصابة الثاني بجروح متوسطة. وعلى الفور قام عنصران من أفراد شرطة الاحتلال الإسرائيلي بمهاجمة الطفل، وأطلقا عدة أعيرة نارية باتجاهه من مسافة صفر، على الرغم أنه كان بإمكانهما اعتقاله دون إصابته وقتله. وبقي الطفل المذكور ملقى على الأرض وهو ينزف لمدة ساعتين، حيث لم يقم أفراد الشرطة بنقله إلى إحدى المستشفيات لتلقي العلاج. كما أنه لم يسمح

لأي من المواطنين الفلسطينيين في تقديم المساعدة له.

٥. **جريمة مقتل الشاب باسل بسام سدر، ٢٠ عاماً، من مدينة الخليل.** بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٥، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن **سدر**، أثناء سيره في منطقة باب العامود، في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. ووفق شاهد عيان، فقد اقتربت قوات الاحتلال الإسرائيلي منه، فحاول الابتعاد عنها مسرعاً، وأثناء نزوله لمدرج باب العامود، قام أحد الجنود بالصراخ عليه ليتوقف، إلا أن الشاب سدر زاد من سرعته، فأطلق الجندي النار عليه من الخلف وهو يصرخ: "مخرب مخرب" وأصابه، مما أدى إلى سقوط الشاب أرضاً. وبعد دقائق قليلة اقترب أفراد من شرطة الاحتلال منه، وأطلقوا حوالي عشرة أعيرة نارية نحوه مباشرة، ومن مسافة خمسة أمتار أو أقل.

٦. **جريمة مقتل الشاب أحمد فتحي أبو شعبان، ٢٣ عاماً، من حي رأس العامود، شرقي القدس.** بتاريخ ١٤ أكتوبر، أطلق شرطي إسرائيلي يخدم في وحدة "يسام" الخاصة النار باتجاه الشاب **أبو شعبان**، بحجة طعنه مسنة إسرائيلية في منطقة المحطة المركزية في مدينة القدس الغربية، ما أسفر عن إصابته بعدة أعيرة نارية أدت إلى مقتله على الفور. وادعت الشرطة الإسرائيلية في بيان لها ما يلي:" تبين بالمراجعات والتحقيقات أن المهاجم طعن بسكين سيدة في السبعين من عمرها عندما كانت تهم باعتلاء الباص مصيبا إياها بجراح." إلا أن شاهد عيان إسرائيلي دحض تلك الرواية.

٧. **جريمة مقتل الطفل معتز أحمد عويسات، ١٦ عاماً، من سكان جبل المكبر جنوب شرق مدينة القدس المحتلة.** بتاريخ ١٧ أكتوبر، أطلقت قوات الاحتلال النار على الطفل عويسات وأردته قتيلاً. ادعت قوات الاحتلال أن الطفل المذكور حاول طعن جنود متواجدين على حاجز مؤقت على مدخل مستوطنة (ارمون هنتسيف) المقامة على أراض فلسطينية جنوبي مدينة القدس الشرقية، إلا أنهم استبقوه وأطلقوا عليه النار، وفق ما أوردته الإذاعة الإسرائيلية.

٨. **جريمة مقتل الشاب معتز عطا الله قاسم، ٢٢ عاماً، من بلدة العيزرية، شرقي مدينة القدس المحتل. بتاريخ ٢١ أكتوبر**، أطلقت مجندة إسرائيلية النار على الشاب قاسم بحجة طعنه لمجندة إسرائيلية أخرى بالقرب من مفرق جبع "مفرق مستوطنة آدم" شمالي شرق المدينة القدس الشرقية المحتلة. أسفر ذلك عن إصابته بعدة أعيرة نارية من مسافة قريبة، أدت إلى مصرعه على الفور. وكانت شرطة الاحتلال الإسرائيلي قد أدعت في بيان لها، «أن شابين فلسطينيين، قاما بطعن مجندة إسرائيلية كانت برفقة مجندة أخرى بالقرب من دوار مستوطنة أدم، ما أدى إلى إصابتها بجراح خطيرة. وعلى الفور قامت زميلتها بإطلاق الرصاص باتجاه أحدهما فأردته قتيلا، بينما تم إلقاء القبض على الآخر.»

٩. **جريمة مقتل الفتاة دانيا جهاد ارشيد، ١٧ عاماً، من مدينة الخليل.** بتاريخ ٢٥ أكتوبر، أطلق جندي إسرائيلي عياراً نارياً بالقرب من الفتاة ارشيد اثناء مرورها عبر بوابة الكترونية للتفتيش اثناء توجهها للحرم الابراهيمي. أصاب العيار الناري الجدار الإسمنتي خلفها، فابتعدت الفتاة عدة خطوات للوراء وهي ترفع يديها للأعلى، فَأُطْلِقَتْ عدةُ أعيرة نارية تجاهها، وسقطت أرضاً، لتفارقَ الحياة. ادعت قوات الاحتلال ان الفتاة كانت تحمل سكين.

١٠. **جريمة مقتل الشاب محمد إسماعيل الشوبكي ٢١ عاما، من سكان مخيم الفوار في الخليل.** بتاريخ ٢٥ نوفمبر، أطلق جنود الاحتلال النار نحو الشاب الشوبكي بعد تنفيذه عملية طعن على مدخل مخيم الفوار شرق مدينة دورا. وقد أظهر مقطع فيديو أن جنود الاحتلال تركوه ينزف حتى الموت، وهو يئن من آلامه نتيجة تلقيه أكثر من ٥ رصاصات.

## جرائم قتل خلال التظاهرات والاحتجاجات

**تعد جرائم قتل المدنيين، بمن فيهم أطفال ونساء، خلال المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، هي النموذج الأبرز الثاني لأشكال القتل على أيدي قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١٥. وتثبت المعطيات تصاعد جرائم القتل على هذا النحو منذ بداية العام، وازدياد وتيرتها بشكل ملحوظ في الربع الأخير من العام، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية موجة من الاحتجاجات، قوبلت بمزيد من العنف والقوة المفرطة من قبل قوات الاحتلال. وفي المجمل قتل خلال العام (٤٠) فلسطينياً، بينهم (٥) أطفال، وأصيب نحو (١٧٧٩) مواطناً. بين القتلى (٢٠) في قطاع غزة، بينهم طفل واحد، و(٦٤٩) مصابين. كما قتل في الضفة الغربية (٢٠) فلسطينياً، بينهم (٤) أطفال، وأصيب (١١٣٠) آخرين.**

١. **جريمة مقتل الطفل عبد الرحمن شادي عبيد الله، ١٤ عاماً، من مخيم عايدة، بيت لحم.** بتاريخ ٥ أكتوبر، أطلق أحد جنود الاحتلال النار تجاه مجموعة من الأطفال والفتية كانوا متوقفين بالقرب من مركز التوزيع التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) على مدخل مخيم عايدة، حيث كانت تظاهرات قد اندلعت في المكان بين مجموعة من الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال. أصيب الطفل عبيد الله بعيار ناري في الصدر عن بعد ٢٠٠ متر، وقتل على الفور.

٢. **جريمة مقتل الشاب وسام جمال فرج المنسي، ٢٠ عاماً، من مخيم شعفاط، القدس.** بتاريخ ٨ أكتوبر، قتل الشاب المنسي جراء إطلاق قوات الاحتلال النار تجاه مجموعة من الشبان والفتية كانوا يتظاهرون في مخيم شعفاط، حيث أصيب بعيار دمدم في القلب، فيما أصيب ٣٣ مدنياً آخراً.

٣. **جريمتي مقتل الطفل مروان هشام بربخ، ١٠ أعوام، والفتى عمر موسى عثمان، ١٨ عاماً، من سكان خان يونس.** بتاريخ ١٠ أكتوبر، أطلق جنود الاحتلال المتمركزين على الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، شرقي منطقة الفراحين، النار على مجموعة من الشبان والفتية الذين رشقوهم بالحجارة. أدى ذلك إلى مقتل اثنين، وهما الطفل بربخ الذي أصيب **بعيار ناري في الكتف الأيسر، والفتى عثمان الذي أصيب بعيار ناري في الصدر. كما أصيب أيضاً** ٣ آخرين، وصفت إصاباتهم بالمتوسطة.

٤. **جريمة مقتل الطفل محمود عيسى وادي، ١٧ عاماً، من سكان بلدة سعير، شرقي مدينة الخليل.** بتاريخ ١٢ نوفمبر، وبعد تشييع جثمان المواطن عبد الله عزام شلالدة، الذي اغتالته قوات الاحتلال، قام مواطنون غاضبون برشق قوات الاحتلال بالحجارة، في منطقة بيت عينون الواقعة بين البلدة والشارع الالتفافي (٦٠). ردّ الجنود بإطلاق القنابل الصوتية وقنابل الغاز تجاههم. تفرّق المحتجون بين المنازل السكنية وفي الطرق الترابية، فيما لحق بهم الجنود وسط إطلاق النار تجاههم. أسفر ذلك عن إصابة الطفل **وادي** بعيار ناري اخترق أسفل الظهر ونفذ من أعلى الكتف الأيمن، نقل إلى أثرها إلى مستشفى الأهلي في مدينة الخليل. وفي صبيحة اليوم التالي، أُعلن عن مقتله، حيث كشفت المصادر الطبية أمن الإصابة أدت إلى تهتك في الطحال والكبد والرئة، وأحدث نزيفاً حاداً داخل الجسم.

## جرائم قتل على الحواجز

**قتلت قوات الاحتلال (٢٦) فلسطينياً، على الحواجز العسكرية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، خلال العام ٢٠١٥، بينهم (١٠ أطفال) و(٣) نساء. وفي أغلب حالات القتل ادعت قوات الاحتلال أن القتيل كان يحاول تنفيذ عملية ضد قوات الاحتلال على الحاجز العسكري، بما في ذلك محاولة طعن جنود، أو الاشتباه بمحاولتهم القيام بطعن جنود. وفي كل الحالات قتل الفلسطينيون بدم بارد، وفي ظروف تسمح لتلك القوات بالسيطرة عليهم.**

١. **جريمة مقتل المواطن أحمد عزت خطاطبة، ٢٥ عاماً، من بلدة بيت فوريك، شرق نابلس.** بتاريخ ١٨ سبتمبر، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز بيت فوريك النار تجاه سيارة مدنية فلسطينية كانت تعبر الحاجز وكان بداخلها شابان. أسفر ذلك عن إصابة سائقها، وهو المواطن خطاطبة، بعيار ناري بالكتف الأيسر، وعيار آخر قرب فتحة الشرج، وهو من نوع دمدم، أدى إلى حدوث تفجر في الحوض والأحشاء. نقل المصاب إلى مستشفى رفيديا الحكومي، وأُخْضِعَ لعملية جراحية عاجلة، وأدخل غرفة العناية المكثفة، ووصفت إصابته بالحرجة، ومكث فيها إلى أن أعلن عن وفاته بتاريخ ٢٥ سبتمبر. الجدير ذكره أن القتيل المذكور كان أصما، وأن المواطن الذي كان برفقته أعتقل من قبل قوات الاحتلال، كما أن عملية إطلاق النار حدثت في منتصف الليل، مما تعذر وجود شاهد عيان على هذه الجريمة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء إطلاق النار على السيارة.

٢. **جريمة مقتل الطفلة بيان أيمن العسيلي ١٦ عاماً، من سكان منطقة بني سليم، في الخليل. بتاريخ ١٧ اكتوبر**، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي" وحدة حرس الحدود"، المتمركزين الحاجز العسكري، المقام على مدخل منطقة بني سليم، شرقي مدينة الخليل الأعيرة النارية تجاه الفتاة المذكورة، أثناء عودتها الى منزل عائلتها؛ ما أسفر عن مقتلها على الفور، بادعاء محاولتها طعن مجندة. وتم نقل الفتاة بواسطة سيارة إسعاف عسكرية إسرائيلية إلى داخل إسرائيل واحتجاز جثمانها.

٣. **جريمة مقتل الطفل طارق زياد النتشة ١٦ عاماً، من سكان منطقة خلة حاضور، المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل.** بتاريخ ١٧ أكتوبر، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزون على الحاجز العسكري المسمى" حاجز٥٦" والمقام على مدخل شارع الشهداء الشمالي الأعيرة النارية تجاه الفتى المذكور، ما أسفر عن مقتله على الفور. وادعت قوات الاحتلال قيام الطفل النتشة طعن أحد الجنود المتمركزين على البوابة الالكترونية. وقد تم نقل الطفل النتشة بواسطة سيارة إسعاف عسكرية إسرائيلية إلى داخل إسرائي، واحتجاز جثمانه.

٤. **جريمة مقتل الطفلين بشار نظام الجعبري، ١٥ عاماً، وحسام إسماعيل الجعبري، ١٧ عاماً، من مدينة الخليل.** بتاريخ ٢٠ أكتوبر، نظّم عشرات المستوطنين مسيرة انطلقت من مستوطنة (كريات أربع) باتجاه المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل. وفي تلك الأثناء كان الطفلان الجعبري عائدين إلى منزل عائلتيهما في منطقة الراس، المحاذية للمستوطنة المذكورة. وأثناء مشاهدتهما المسيرة، وقفا إلى جانب جندي من قوات الاحتلال كان يقف على زاوية عمارة الرجبي، ويضع يده وسلاحه على صدره، ويتحدث مع الطفلين بشكل اعتيادي. يبدو أن الطفلين طلبا منه مساعدتهما في عبور البوابة الحديدية التي تفصل بين العمارة المذكورة، وبين منطقة سكنهما. وما أن سار الجندي والطفلان نحو إلى البوابة، حتى فتح جنود الاحتلال من داخل برج مراقبة عسكري في المنطقة النار تجاههما، وقتلاهما على الفور.

٥. **جريمة مقتل الشاب عمر محمد الفقيه، ٢٣ عاماً، من بلدة قطنة، شمال غرب القدس.** بتاريخ ١٧ أكتوبر، أطلق جنود الاحتلال النار على الشاب الفقيه، بادعاء محاولته طعن جندي إسرائيلي على حاجز قلنديا العسكري، شمالي المدينة. هذا وقد عاد الجنود وأطلقوا النار عليه

من مسافة صفر وتركوه ينزف في المكان حتى الموت.

٦. **جريمة مقتل الشاب قاسم محمد قاسم سباعنة، ٢٠ عاماً، من سكان بلدة قباطية في جنين.** بتاريخ ٣٠ أكتوبر، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على حاجز زعترة، جنوب شرقي مدينة نابلس، النار باتجاه المذكور وزميل له، بعد ترجلهما عن دراجة نارية كانا يستقلانها وركضهما تجاه نقطة تفتيش لقوات الاحتلال جنوب شرقي الحاجز المذكور، ما أدى لمقتل المواطن المذكور وإصابة زميله بجروح.

## جرائم قتل على أيدي مستوطنين

**اقترف المستوطنون (٣) جرائم قتل، راح ضحيتها (٥) فلسطينيين، بينهم طفل وامرأة، خلال العام ٢٠١٥. كان أبرز تلك هذه الجرائم وأكثرها بشاعة جريمة حرق عائلة في إحدى قرى نابلس، وهم نيام مما أسفر عن مقتل رجل وزوجته وطفلهما، وإصابة طفلهما الثاني بجروح بليغة.**

١. **جريمة مقتل عائلة دوابشة، في قرية دوما، جنوب نابلس.** بتاريخ ٣١ يوليو، أضرمت مجموعة من المستوطنين النار في منزلين فلسطينيين في قرية دوما، جنوب شرقي نابلس، فيما كان سكان أحدهما نائمين داخله، ويعود للمواطن **سعد محمد حسن دوابشة، ٣٢ عاماً**. حاصرت النيران المواطن المذكور،وزوجته **ريهام حسين حسن دوابشة، ٢٧ عاماً، وطفليهما، علي، ١٨ شهراً، وأحمد، ٥ أعوام**، قبل أن تمتد إليهم النيران وتشتعل فيهم. أدى ذلك إلى مقتل الطفل الرضيع علي، بعد أن اشتعلت النيران لمدة ٤٠ دقيقة في المنزل، قبل وصول سيارة الإطفاء التابعة للدفاع المدني الفلسطيني، حيث تم إخراج الرضيع من غرفة نومه جثة متفحمة. ونقل الوالد والوالدة وطفلهم الى المستشفى لتلقي العلاج نتيجة الحروق من الدرجة الأولى، وتوفي الوالدين في وقت لاحق، فيما بقي الطفل احمد داخل مستشفى إسرائيلي حتى الآن يتلقى العلاج.

٢. **جريمة مقتل الفتى فضل محمد القواسمة ١٨ عاماً، من حارة الشيخ بمدينة الخليل.** بتاريخ ١٨ أكتوبر، أطلق مستوطن إسرائيلي النار من مسدسه باتجاهه ، اثناء تواجده في المنطقة الواقعة بين مدخل شارع الشهداء وحاجز باب الدبويا في المدينة، فارداه قتيلا. وبعد نصف ساعة تم نقله بواسطة سيارة إسعاف إسرائيلية إلى داخل إسرائيل.

٣. **جريمة مقتل الشاب شادي محمد محمود خصيب، ٣٢ عاماً ، من سكان البيرة.** بتاريخ ٢٢ نوفمبر، أطلق مستوطن النار نحوه في منطقة الخان الاحمر قرب مستوطنة معاليه ادوميم في القدس المحتلة بعد ارتطام سيارته بمركبة اسرائيلية ومحاولة تنفيذه عملية طعن.

## جرائم قتل خلال القصف

**نفذت قوات الاحتلال العديد من جرائم القصف على منازل وممتلكات مدنية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٥، غير أن إحدى الهجمات استهدفت منزلاً سكنياً، ودمرته بالكامل على رؤوس ساكنيه وهم نيام، فقتلت امرأة حامل وطفلتها الرضيعة، فيما اصيب زوجها وطفلها الآخر بجراح، فضلاً عن إصابة ثلاثة آخرين.**

١. **جريمة مقتل المواطنة نور حسان وطفلتها في مدينة غزة.** بتاريخ ١١ أكتوبر، قصفت طائرة حربية منزلا سكنيا في حي الزيتون، جنوب شرق مدينة غزة، يعود للمواطن يحيى سعدي محمد حسان، ٢٦ عاماً، في ساعات الفجر وهم نيام. أدى القصف الذي هزّ المنطقة إلى تدمير المنزل بشكل كلي، ومقتل زوجة مالك المنزل، وهي المواطنة نور رسمي محمد حسان، ٢٦ عاماً،وهي حامل بشهرها الخامس، وطفلتها رهف يحيى سعدي حسان، ٣ أعوام. كما أصيب زوج القتيلة المذكورة أعلاه، المواطن يحيى سعدي حسان بشظايا متفرقة بالجسم وكسور بالقدمين، وأصيب ابنهما محمد يحيى سعدي حسان، ٥ أعوام بشظايا متفرقة بالجسم، فضلاً عن إصابة ثلاثة آخرين، بينهم طفل وامرأة، وهم أبناء عم مالك المنزل المستهدف، حيث يقطنون بالقرب من المنزل المذكور.

## جرائم اغتيال

وثق المركز اقتراف قوات الاحتلال جريمة اغتيال واحدة خلال العام ٢٠١٥، راح ضحيتها **الشاب عبد الله عزام الشلالدة، ٢٨ عاماً، من بلدة سعير بالخليل. بتاريخ ١٢ نوفمبر**، اقتحمت مجموعة من وحدات (المستعربين) في جيش الاحتلال الإسرائيلي، والتي يتشبّه أفرادها بالمدنيين الفلسطينيين، مستشفى الأهلي في مدينة الخليل فجراً. كان شخصان من المجموعة يرتديان ملابس نسائية، وكان شخص ثالث يجلس على كرسي متحرك، فيما كان آخرون يضعون ذقوناً مستعارة، ويلفّون الكوفية الفلسطينية حول أعناقهم. توقف ثلاثة منهم في ممر مدخل المستشفى، ومنعوا موظفي وطاقم التمريض من التحرك، فيما صعد الآخرون عبر درج المستشفى إلى قسم الجراحة في الطابق الثالث، واحتجزوا الطاقم التمريضي والطبي. وفي حوالي الساعة ٢:٤٥ فجراً، دهم خمسة منهم، من بينهم الشخصان اللذان كانا يرتديان ملابس نسائية إلى إحدى الغرف، وعلى الفور سُمِعَ صوت أربعة أعيرة نارية. وفي أعقاب ذلك، خرج أفراد المجموعة، وكانوا يقتادون المواطن **عزام عزات شعبان شلالدة، ٢٠ عاماً**، من بلدة سعير، شرقي مدينة الخليل، على كرسي متحرك. وفور مغادرتهم دخل عدد من العاملين في القسم إلى الغرفة، فوجدوا المواطن **عبد الله عزام شعبان شلالدة، ٢٨ عاماً**، مقتولا. وبعد إجراء المعاينة الأولى لجثمانه، تبيّن إصابته بثلاثة أعيرة نارية في الجهة اليسرى من الرأس، والصدر وساعد اليد اليمنى. وفي حوالي الساعة ٤:٥٢ فجراً، انسحبت المجموعة من المستشفى مقتادة معها المعتقل المذكور، وشوهد أفرادها يصعدون إلى سيارتي شحن صغيرتين تحملان لوحتي تسجيل فلسطينيتين، وكانتا مغطاتين. يشار إلى أن المواطن عزام شلالدة كان قد أصيب بتاريخ ٢٥ اكتوبر، بسبعة أعيرة نارية أطلقها أحد المستوطنين عليه، وادعت قوات الاحتلال آنذاك أنه حاول طعن أحد المستوطنين، بعد إلقاء الحجارة على سيارة المستوطن وتحطيم زجاجها.

## جرائم قتل أطفال

**قتلت قوات الاحتلال (٢٤) طفلا خلال العام ٢٠١٥، في سياقات مختلفة، فقد قتل (١٨) طفلاً في حالات إدعت قوات الاحتلال أنهم حاولوا طعن جنود الاحتلال أو مواطنين اسرائيليين؛ و(٤) أطفال خلال مواجهات مع قوات الاحتلال؛ وطفل واحد خلال جريمة قصف لمنازل سكنية في قطاع غزة، فيما قتل طفل على أيدي المستوطنين.**

١. **جريمة مقتل الطفل حسن خالد مهاينة (مناصرة) ١٥ عاماً، من بلدة بيت حنينا، القدس.** بتاريخ ١٢ أكتوبر، أطلق عناصر أمن إسرائيليين النار على الطفل المناصرة، فيما قامت دورية شرطة بدهس ابن عمه الطفل **أحمد صالح مهانية (مناصرة) ١٣ عاماً**، بشكل متعمد، أثناء توجههما إلى المجمع التجاري القريب من منزلي عائلتيهما في مستوطنة «بسغات زئيف». أسفر ذلك عن إصابة الطفل الأول بعدة أعير نارية، ومقتله على الفور، فيما أصيب ابن عمه بجراح خطرة. ادعت شرطة الاحتلال الإسرائيلي أن مستوطنين أصيبا جراء قيام الطفلين الفلسطينيين بطعنهما، ووصفت حالتهما بالخطرة. وأظهر شريط فيديو نشر على نطاق واسع الطفل أحمد بعد تعرضه لجريمة الدهس العمد على سكة «القطار الخفيف» في المنطقة. ورغم إصابته ونزف دمائه منه وصيحات استنجاده، إلا أن المستوطنين وأفراد من الشرطة وجهوا له الشتائم والألفاظ النابية، ونادوا بقتله بطريقة بشعة. ويوثق الفيديو أيضاً وجود طاقم إسعاف تابع لنجمة داوود الحمراء في مكان الحادث، لم يقدم الإسعافات اللازمة له في الوقت المناسب نزولا عند رغبات المستوطنين الذين كانوا يصرخون : «مت مت».

٢. **جريمة مقتل الطفلة أشرقت طه أحمد قطناني، ١٦عاماً، من مخيم عسكر الجديد.** بتاريخ ٢٢ نوفمبر، أطلق جنود الاحتلال النار باتجاهها بعد تعرضها لدهس متعمد من قبل مستوطن إسرائيلي على مقربة من حاجز حوارة جنوب نابلس وذلك بعد محاولتها تنفيذ عملية طعن في المكان.

٣. **جريمة مقتل الطفلة هديل وجيه عواد، ١٦ عاماً، من سكان مخيم قلنديا بالقدس المحتلة.** بتاريخ ٢٣ نوفمبر، أطلق شرطي إسرائيلي النار نحو الطفلة عواد، بعد محاولتها مع ابنة عمتها، الطفلة نورهان، تنفيذ عملية طعن في سوق "ماحانيه يهودا" بشارع يافا في القدس المحتلة، ما أدى إلى مقتلها، وإصابة ابنة عمتها بجروح.

٤. **جريمة مقتل الطفل علاء خليل صباح حشاش،١٦عاماً، من مخيم عسكر الجديد، شمال شرقي مدينة نابلس.** بتاريخ ٢٣ نوفمبر، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على حاجز حوارة، جنوب شرقي مدينة نابلس النار تجاه الطفل الحشاش، خلف الحاجز مقابل محطة توقف المستوطنين وأردته قتيلاً زاعمة أنه حاول تنفيذ عملية طعن مستوطنين في المكان، وتم احتجاز جثمانه.

## جرائم قتل نساء

**قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٧) نساء فلسطينيات خلال العام ٢٠١٥، بينهن (٦) نساء في الضفة الغربية وامرأة واحدة في قطاع غزة. كما أصيبت خلال نفس الفترة، (١٣) امرأة، بينهن امرأة في قطاع غزة، و(١٢) امرأة في الضفة الغربية. فيما يلي بعض من تلك الجرائم:**

١. **جريمة مقتل المسنة ثروت ابراهيم سلمان الشعراوي، ٧٢ عاماً**، من سكان مدينة الخليل. بتاريخ ٦ نوفمبر، أطلق جنود الاحتلال المنتشرين على شكل دورية راجلة على مدخل مدينة الخليل الشمالي" راس الجورة" وابل من الرصاص باتجاه مركبة أثناء مرورها من الشارع بالقرب من محطة زيد للمحروقات، مما أدى إلى مقتل سائقتها وهي المواطنة ثروت.

٢. **جريمة مقتل الفتاة رشا أحمد حامد حمدان عويصي، ٢٣ عاماً، من سكان مدينة قلقيلية.** بتاريخ ٩ نوفمبر، أطلق جنود الاحتلال المتمركزون على معبر الياهو (١٠٩) جنوب شرق مدينة قلقيلية، النار باتجاه الفتاة المذكورة عقب قيامها بمحاولة طعن أحد الجنود، مما أسفر عن مقتلها.

٣. **جريمة مقتل المواطنة نور حسان.**[٢] بتاريخ ١١ أكتوبر، قصفت طائرة حربية منزلها في حي الزيتون، فقتلت وهي حامل، كما قتل طفلها ذو الثلاثة أعوام.



٤. **جريمة مقتل الفتاة مرام رامز عبد حسونة، ٢٠ عاماً، من سكان مدينة نابلس. بتاريخ ١ ديسمبر، أطلقت** قوات الاحتلال الإسرائيلي، النار نحو الفتاة حسونة وأردتها قتيلة، بعدما وصلت إلى حاجز عناب العسكري، شرقي مدينة طولكرم، وهي تحمل فأساً بيدها، ضربت به البرج العسكري، في وقت كان فيه المكان خالياً من الجنود.

٢. انظر التفاصيل أعلاه بند قتلى خلال جرائم القصف ص (٣٩)

# استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥ فرض مزيد من إجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة تواصل الحصار للعام التاسع على التوالي، كما استمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ونجم عن استمرار الحصار ارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة، كما تأخرت عملية الإعمار رغم مرور ما يزيد عن عام على انتهاء العدوان الحربي الأخير الذي خلف دماراً هائلاً لحق بآلاف المنشآت المدنية والمساكن. كما لا يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في التنقل والوصول إلى خارج القطاع أو العودة إليه بحرية، ما تسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع بشكل غير مسبوق.

وفي الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، استمرت قوات الاحتلال في فرض القيود التعسفية على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية. وفي تدهور خطير، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الربع الأخير من العام (منذ أوائل شهر أكتوبر) بفرض المزيد من القيود على حركة السكان والبضائع. فقد ضاعفت الحواجز الثابتة والفجائية، والتي تعد بالمئات على الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية، كما أعادت إغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين، والتي كانت تسمح للفلسطينيين باستخدامها. كما وظفت قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق(c) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية.

قوات الاحتلال تنصب الحواجز على الطرقات في مدن الضفة

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها، شددت قوات الاحتلال حصارها على الأحياء الفلسطينية داخلها منذ بداية شهر أكتوبر، وشمل ذلك قيود مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين في المدينة وضواحيها، وإقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة وعلى

مداخلها، وإغلاق مداخل العديد من ضواحي وبلدات المدينة بالمكعبات الإسمنتية والحواجز العسكرية والشرطية، حيث حولتها إلى معازل مغلقة.

كما تواصل سلطات الاحتلال حرمان آلاف المواطنين من حقهم في السفر عبر جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة.

## أولاً/ استمرار حصار قطاع غزة للعام التاسع على التوالي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام ٢٠١٥ حصار قطاع غزة للعام التاسع على التوالي، وفرضت مزيد من القيود المشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال عام ٢٠١٥ تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع. فعلى صعيد حركة الأفراد، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون «ايريز» المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، و/ أو إسرائيل. وقد نجم عن هذه القيود حرمان نحو ٢ مليون نسمة من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما حرمتهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي نطاق ضيق، سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة «جسر اللنبي» وبعض الأفراد لحاجات شخصية وعدد محدود (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى وعدد محدود من المسيحيين لحضور احتفالات الأعياد بمدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية. وفي سياق متصل واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٥ استخدام معبر بيت حانون «ايريز» كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، بمن فيهم حالات اعتقال بحق تجار، مرضى أو مرافقي المرضى أثناء مرورهم عبر المعبر.

كما أدى الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح البري منذ بداية عام ٢٠١٥، وفتحه فقط لمدة ٢٣ يوماً، بواقع ٦٪ من مجمل أيام السنة، إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين للسفر، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة، إلى أكثر من ٢٥،٠٠٠ شخصاً، غالبيتهم من المرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع، طلبة الجامعات في مصر والخارج، والذين لديهم تصاريح إقامة أو تأشيرات سفر لدول العالم، وذلك عدا عن الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات السفر، بسبب إغلاق باب التسجيل.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد وثق المركز إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال عام ٢٠١٥ لمدة (١٢٥) يوماً أي ما نسبته (٣٤,٢٪) من مجمل أيام العام، وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخاصة غاز الطهي، وكافة أصناف مواد البناء.

وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام التاسع على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية ( معظمها سلع زراعية). وتشكل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال عام ٢٠١٥، بحسب توثيق المركز، ٢,١٪ من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧، والتي كانت تصل إلى نحو ٤٥٠٠ شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

ورغم زيادة عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع، غير أن نسبتها ما زالت متدنية قياساً بحجمها قبل فرض الحصار، حيث يتم السماح بتوريد ما معدله نحو (٣٤٨) شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي يسمح بمرورها ٦١٪ من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو ٢٠٠٧، والبالغة ٥٧٠ شاحنة يومياً، علماً بأن احتياجات القطاع زادت بنسبة كبيرة نظراً للزيادة السكانية خلال ٩ سنوات. وفي نفس التوقيت، لا زالت السلطات المحتلة تمنع دخول العديد من السلع الأساسية، وبخاصة مواد البناء، المواد الخام اللازمة للإنتاج، المعدات الصناعية، ماكينات وخطوط الإنتاج، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، قضبان الصهر المستخدمة في لحام المعادن، وبعض أنواع من الأخشاب. كما أدى الإغلاق المتكرر للمعبر التجاري الوحيد بالإضافة إلى عجزه عن الوفاء باحتياجات غزة إلى نقص في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية وخاصة غاز الطهي، حيث يحتاج المواطن إلى الانتظار عدة أسابيع حتى يتمكن من تعبئة اسطوانة غاز، وقد بلغ المعدل اليومي لكمية الغاز المسموح بتوريدها (٥٨,٧) طناً فقط، وتعادل هذه الكمية ٥٢,٩٪ من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل في الفترة الحالية إلى ٣٠٠ طن.

وقد نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الغزيين بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإعادة إعمار غزة أو لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، حقهم في مأوى ملائم، وحقوقهم الاقتصادية، وحقهم في الصحة وحقهم في التعليم.

فقد أدى استمرار الحصار والعمليات الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة إلى انتهاك حق سكان قطاع غزة في مستوى معيشي ملائم. فوفقاً لتقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الصادر في سبتمبر ٢٠١٥، ارتفعت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى ٧٢٪، وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون حصراً على المعونات الغذائية من وكالات الأمم المتحدة من ٧٢ ألف في عام ٢٠٠٠، إلى ٨٦٨ ألف بحلول أيار/ مايو ٢٠١٥، أي نصف سكان قطاع غزة،. كما صرحت مصادر سلطة المياه ومصلحة مياه بلديات الساحل أن ١٠٠٪ من مياه الشرب في القطاع ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي وغير مناسبة للشرب، ولا تتوافق مع معايير الصحة العالمية. ورغم ذلك فإن كمية المياه المتاحة للسكان بغزة غير كافية، فكل شخص يحصل على نحو ٩٠ لتراً في اليوم الواحد، وهو أقل مما تضعه منظمة الصحة العالمية التي تقول بأنّ الفرد يجب أن يحصل على نسبة من المياه تتراوح ما بين ١٠٠–١٥٠ لتراً يوميًا.

وتسبب فرض قيود على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، وفشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، في انتهاك حق السكان في السكن "المأوى الملائم". فقد تواصلت المأساة الإنسانية لأصحاب المنازل المدمرة كلياً جراء تأخيرهم أو عدم تمكينهم من إعادة بناء وترميم منازلهم التي دمرها الاحتلال الحربي خلال عدوانه الشامل على قطاع غزة، والبالغ عددها

٣١،٩٧٤ منزلاً سكنياً كانت تؤويهم، منها ٨،٣٧٧ منزلاً سكنياً، دمرت بشكل كلي، يعيش فيها ١١،١٦٢ عائلة قوامها ٦٠،٦١٢ شخصاً بينهم ٣٠،٨٣٥ طفلاً و١٦،٥٢٢ سيدة، و٢٣،٥٩٧ منزلاً دمرت بشكل جزئي، يعيش فيها ٣٢،٦٢٢ عائلة قوامها ١٩٠،٣٠٦ شخصاً، بينهم ٩٣،٨٤٣ طفلاً و٥٠،٩٢٦ سيدة، وذلك بحسب توثيق منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة. وجراء ذلك تواصلت المأساة الإنسانية لأصحاب المنازل المدمرة كلياً، حيث وما زالت هذه العائلات تعيش في مساكن مؤقتة وشقق مستأجرة وبيوت شبه آيلة للسقوط وخيام، وهم غير قادرين على استئناف حياتهم الطبيعية، ويحرمون من التمتع بالحياة الكريمة. ووفقاً لأحدث التقديرات، التي أعلنتها وزارة الإسكان والأشغال العامة خلال عام ٢٠١٥، فإن غزة تحتاج في الوقت الحالي إلى ١٣٠ ألف وحدة لتجاوز أزمة السكن فيها، الناجمة عن تدمير المنازل والزيادة السكانية الطبيعية.

كما أدى الحصار إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تدمير نحو ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجراء ذلك ارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨٪، بينهم ٢٣٪ يعانون من الفقر المدقع، فيما بلغ معدل العاطلين عن العمل في قطاع غزة ٤١,٦٪، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٥.

كما انعكس استمرار الحصار سلباً على حق سكان قطاع غزة في التعليم. فما يزال الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الرُبع ( ٢٦٪) في العام ١٩٩٤.

على صعيد الأوضاع الصحية، تسبب الحصار في انتهاك حق سكان القطاع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة ممكن بلوغه. فقد واصلت السلطات الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٥ حرمان المرضى من العلاج في الخارج، وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر ٣١٨٨ مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض ٥٢٩ مريضاً لأسباب أمنية، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٣٢٠ مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على ١١٨ مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما تأخر سفر ٢٢٢١ مريضاً بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية ووجود الطلب تحت الدراسة أو الانتظار لما بعد المقابلة الأمنية. وفي خطوة تعسفية جديدة بحق المرضى، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد عمر مرافقي المرضى المحولين من قطاع غزة للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما لا يقل عن ٥٥ عاماً، واحتجاجاً على ذلك قامت دائرة العلاج بالخارج، وذلك للضغط على الجانب الإسرائيلي، من أجل التراجع عن القرار المجحف بحق المرضى ومرافقيهم. كما شهد قطاع غزة نقصاً مستمراً في الأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية اللازمة لسكان القطاع، وخاصة خلال شهور يونيو، أغسطس وديسمبر ٢٠١٥، وقد طال النفاذ أصنافاً ضرورية تخص أقسام الحضانة، العمليات الجراحية، جراحة المناظير، العناية المركزة، جراحة العظام، ورق تخطيط القلب والولادة، جميع أصناف القسطرة البولية، جراحة العيون، أفلام الأشعة المقطعية، وأصناف أخرى تستخدم في عمليات التخدير والتنفس الصناعي، إضافة إلى البلاستر والحقن بمختلف المقاسات.

## ثانياً/ تشديد القيود على حرية الحركة في الضفة الغربية المحتلة

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٥، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية. ففضلاً عن تحويل مئات الحواجز الثابتة والفجائية إلى دروب آلام للفلسطينيين، استمرت تلك القوات في إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين، وتشمل إجراءاتها حرمان المواطنين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجد وكنائس المدينة، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها، وتقطيع نسيج التواصل الاجتماعي بين العائلات الفلسطينية.

ورغم تخفيف بعض القيود على الحركة خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، إلا أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي أعادت فرض المزيد من قيودها على حركة المدنيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة في الربع الأخير من هذا العام. يؤكد المركز أن سلطات الاحتلال تنتهك الحق في حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين على نطاق واسع، وتستخدمه في إطار سياسة العقاب الجماعي ضدهم، إذ أن وتيرة هذه القيود تتصاعد وتنخفض تبعاً للأوضاع الميدانية على الأرض.

وخلال عام ٢٠١٥ وصل عدد الحواجز الثابتة إلى (٩٦) حاجزاً من بينها (٥٧) حاجزا داخليا منصوبة في عمق الضفة الغربية، من ضمنها (١٧) حاجزاً في منطقة H2 في مدينة الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وخلال الربع الأخير من العام، ضاعفت قوات الاحتلال من نصب الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية بشكل عشوائي، كما وأعادت إغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين، والتي كانت تسمح للفلسطينيين باستخدامها، أمام حركة المدنيين الفلسطينيين، مما زاد من معاناتهم.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها، فرضت قوات الاحتلال حصاراً على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة بشكل لم يسبق له مثيل. ففي أعقاب تنفيذ شاب فلسطيني عملية طعن استهدف فيها مستوطنيْنِ إسرائيلييْنِ في البلدة القديمة من المدينة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٣، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين في المدينة وضواحيها، وبلداتها. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة وعلى مداخلها. وفي تطور لاحق، أغلقت تلك القوات مداخل العديد من ضواحي وبلدات المدينة بالمكعبات الإسمنتية والحواجز العسكرية والشرطية. وشملت تلك الإجراءات أحياء وبلدات: الطور؛ سلوان؛ الثوري؛ راس العامود؛ العيساوية؛ صور باهر؛ واد الجوز؛ الشيخ جراح؛ جبل المكبر؛ وأم طوبا؛ حيث حولتها إلى معازل مغلقة.

لقد حرمت هذه الإجراءات المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، والطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، والموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء جدار الضم (الفاصل) حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها. كما وقيّدت تلك القوات حركة

العشرات من سكان المدينة نفسها من خلال إصدار أوامر صادرة عن وزارة داخلية الاحتلال تحرمهم من حقهم في الوصول إلى المسجد الأقصى، وذلك على خلفية مشاركتهم بالتصدي لمحاولات المستوطنين اليومية في اقتحام باحات المسجد.

وتوظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق(c) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية. لقد انتهى هذا العام أيضاً ولا تزال تلك القوات تقيم ثلاثة حواجز عسكرية ثابتة على مداخل الأغوار، وهي: (حاجز تياسير) شرقي مدينة طوباس ويفضي إلى الأغوار الشمالية؛ (حاجز الحمرا) شرقي مدينة نابلس؛ و(حاجز معاليه أفرايم) جنوب شرقي المدينة ويفضيان إلى الأغوار الوسطى والجنوبية. وخلال هذا العام أيضاً، سمحت قوات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين من غير سكان الأغوار بالعبور من تلك الحواجز التي كانت مغلقة أمام حركة المواطنين الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠١٣، إلا أنها أبقت على وجود أفرادها عليها بهدف تقييد حركة السكان المدنيين الفلسطينيين، ومنعهم من المبيت في منطقة الأغوار. إن حكومة الاحتلال التي تسيطر مع المستوطنين على ما يزيد عن ٧٥٪ من مساحة الأغوار التي تعتبر الأكثر خصوبة في أراضي الضفة الغربية، لا تنفي مطامعها في ضمّها إليها. وتقيم سلطات الاحتلال العديد من المستوطنات الزراعية التي صادرت لأجلها آلاف الدونمات من الأراضي الخصبة، كما وتعزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية على امتداد حدود نهر الأردن، وتحرم مالكيها من استغلالها.

وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٣٠٠) فلسطيني، بينهم (٨٠) طفلاً، و(١٧) امرأة، مقارنة بالعام الماضي حيث تم اعتقال (٢٧٩) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٧٣) طفلاً، و(٨) نساء.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما ترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين بالمجلس التشريعي الفلسطيني، وموظفين في وكالات دولية وأممية. كما وأن تلك القوات تقوم بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحديد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكل الجدار. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم

على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. ويشكل محصول الزيتون مصدر الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي المفروض عليهم.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على حرمانهم من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. لقد مسّت سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

لقد مثّلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقاب الجماعي التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس قوات الاحتلال استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وإغلاق الطرق، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. وتجلت تلك السياسة في الربع الأخير من هذا العام، حيث تعمّدت قوات الاحتلال إعادة إغلاق مداخل العديد من المدن والمخيمات والبلدات بالعوائق المادية كالبوابات الحديدية، والمكعبات الإسمنتية والصخور والأتربة. وكان لمحافظتي القدس والخليل حصة الأسد في تلك الإجراءات العقابية، وإن شملت محافظات الضفة الأخرى، وإن كان ذلك بشكل متفاوت.





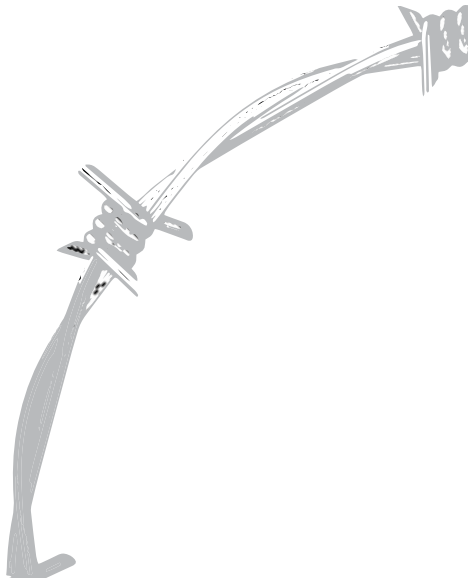

# الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

ما يزال أكثر من (٧٠٠٠) فلسطينياً يخضعون للاعتقال في سجون ومراكز التوقيف التابعة لقوات الاحتلال يواجهون ظروفاً قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك تعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة التي تشمل حرمانهم من الزيارات العائلية، وإجراء التفتيشات العارية، والمداهمات الليلية، وغيرها. ويقبع هؤلاء المعتقلون وبينهم (٤٥٠) طفلاً، و(٥٨) امرأة، و(٦٠٠) يخضعون للاعتقال الاداري دون محاكمة، في أكثر من ٢٠ سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها داخل دولة الاحتلال،[١] في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. وبين هؤلاء المعتقلين (٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة، والباقون من سكان الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفلسطينيي الداخل.

كان التطور الأبرز خلال هذا العام تشريع دولة الاحتلال للتغذية القسرية للمعتقلين، وذلك في ضوء تنامي ظاهرة الإضراب عن الطعام التي خاضها عشرات المعتقلين على مدار العام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم غير الإنسانية، بما في ذلك استمرار اعتقالهم إدارياً بدون محاكمة كوسيلة عقابية. فبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٥، صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة على التعديل الخاص بإجازة التغذية القسرية على قانون «**منع أضرار الإضراب عن الطعام**».[٢]



وتعتبر التغذية القسرية أو التهديد بها أحد أنواع المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة التي حظرتها اتفاقية مناهضة التعذيب، وجرمها القانون الجنائي الدولي، كما تمثل انتهاكاً لا يمكن تبريره لحرية المعتقلين الشخصية، وحقهم في سلامة جسدهم، وحقهم في الإضراب والاحتجاج، بعد استنفاد كل السبل.

وقد حظي إقرار القانون بإدانة دولية واسعة النطاق، بما في ذلك إدانة المقرر الخاص للحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، الذي أكد على أن «أي إطعام بالتهديد أو الإرغام أو القوه المادية، لمن اختار أن يلجأ للإضراب عن الطعام للتعبير عن رفضه للاعتقال، يعتبر معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة، حتى لو قصد بإطعامه تحقيق صالحه». وأكد مقرر الأمم المتحدة الخاص للحق في الصحة على رفضه لأي قانون يتضمن التغذية القسرية معتبراً أن موافقة المريض لتلقي الرعاية الطبية شرط أساسي لتقديمها حيث جاء في تصريحه أن «الموافقة الواعية جزء أساسي من إدراك الحق في الصحة». كما أدانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون أيضاً.[٣]

وقد صدر القانون في ذروة خوض عدد من المعتقلين الإداريين إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على تجديد قوات الاحتلال، كان من بينهم المعتقل الإداري محمد نصر علان، ٣١ عاماً، الذي خاض إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ تاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥، احتجاجاً على تجديد الاعتقال الإداري له. سبق ذلك، خوض المعتقل الإداري

١. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

٢. كان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد اردان، من حزب "الليكود" هو من تقدم بمشروع القانون للكنيست، والذي يجيز استخدام التغذية القسرية ضد المعتقلين الفلسطينيين الذين يضربون عن الطعام. وقد حظي التعديل بتأييد ٤٦ صوتاً في الكنيست الإسرائيلي، مقابل ٤٠ صوتوا بالرفض، رغم أن نقابة الأطباء في إسرائيل رفضته وحذرت من إقراره.

٣. انظر الرابط: **http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16269&LangID=E**

خضر عدنان[٤] إضراباً مفتوحا عن الطعام احتجاجا على تجديد الاعتقال الإداري بدأه في ٥ مايو ٢٠١٥، واستمر لمدة ٥٦ يوماً. وقد أوقف عدنان الإضراب بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٥، بعد اتفاق مع مصلحة السجون. وقد أطلق سراحه في ١٢ يوليو ٢٠١٥.

وفي محاولة لتطبيق القرار فعلياً على أرض الواقع، نقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٥ المعتقل علان، الذي مر على إضرابه، في حينه، ٥٨ يوماً، إلى مستشفى «برزيلاي»، تمهيداً لإطعامه قسرياً. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قد أصدر قراراً بإنشاء وحدة في مستشفى «سوروكا» الإسرائيلي للتعامل مع المعتقلين المضربين عن الطعام وإطعامهم قسرياً، للالتفاف على قرار نقابة الأطباء الإسرائيليين برفض إجراء التغذية القسرية.

ونتيجة لتدهور حالته الصحية، ألغت المحكمة الإسرائيلية قرار تجديد الاعتقال الإداري للمعتقل علان، على أن يستكمل علاجه في مستشفى برزلاي، داخل مدينة عسقلان، ومن ثم يكمل فترة محكومتيه الأولى. وبتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٥، أفرجت سلطات الاحتلال عنه بعد قضاء مدة محكوميته.

وخلال العام ٢٠١٥، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣٩٣٥) فلسطينياً في الأرض المحتلة، بينهم (٧٩١) طفلاً، و(٨٣) امرأة، و(٢) من أعضاء المجلس التشريعي. بين إجمالي المعتقلين كان هناك (٣٧٥١) اعتقلوا في الضفة الغربية على مدار العام، غالبيتهم خلال الأحداث الأخيرة التي تشهدها الأراضي المحتلة منذ بداية أكتوبر الماضي. كما جرى اعتقال نحو (١٨٤) فلسطينياً من قطاع غزة على مدار العام، (٧٦) منهم اعتقلوا خلال محاولاتهم التسلل للعمل داخل إسرائيل عبر الشريط الحدودي، فيما اعتقلت تلك القوات (٤٣) فلسطينياً على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، كان من بينهم عدد من المرضى. كما اعتقلت تلك القوات (٥٩) صياداً خلال قيامهم بعملية الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطيء، فيما جرى اعتقال (٦) فلسطينيين خلال المواجهات التي دارت بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال على مناطق التماس، في الحدود الشرقية لقطاع غزة.

ولا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز (٥) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بينهم النائب عن حركة فتح، مروان البرغوثي المعتقل منذ العام ٢٠٠٢، ومحكوم بالمؤبد، والنائب عن الجبهة الشعبية، أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة، ومعتقل منذ العام ٢٠٠٦، ويقضي حكما بالسجن لمدة ٣٠ عام، والنائب عن حركة حماس، جمال النتشة، المعتقل اداريا منذ أكثر من عامين. وخلال العام اعتقلت قوات الاحتلال النائب عن الجبهة الشعبية، خالدة جرار، من رام الله، بتاريخ ٢ إبريل ٢٠١٥، وحولت للاعتقال الإداري لمدة ٦ أشهر، ولا تزال بانتظار المحاكمة. كما اعتقلت تلك القوات بتاريخ ٢٠ اكتوبر، النائب عن حركة حماس، حسن يوسف من منزله في رام الله.

قوات الاحتلال تعتدي على المشاركين في المسيرات السلمية

٤. يشار إلى أن عدنان كان قد خاض إضرابا مفتوحاً عن الطعام في ديسمبر من العام ٢٠١١، استمر لمدة ٦٦ يوماً، احتجاجاً على استمرار اعتقاله الإداري، وأنهاه في ٢٢ فبراير ٢٠١٢ بعد التوصل لاتفاق مع إدارة السجون بإطلاق سراحه مقابل وقف الإضراب عن الطعام. وقد أطلق سراحه بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٢.

## الاعتقال الإداري:

يخضع مئات الفلسطينيين في سجون الاحتلال للاعتقال تحت مسمى "الاعتقال الإداري"، وهو إجراء يسمح بتوقيف فلسطينيين لفترة غير محددة، دون توجيه تهمة معينة، بل استناداً الى معلومات سرية، بناءً على أمر صادر من القائد العسكري الإسرائيلي بموجب صلاحياته المخولة له وفقا للأمر العسكري رقم (١٦٥١). وقد مارست حكومة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع آلاف المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة، أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة.

وتحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو (٦٠٠) معتقل إداري، بينهم (٢) من أعضاء المجلس التشريعي، في انتهاك صارخ لحقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة.

## الإهمال الطبي في السجون

بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٥ أعلن عن وفاة المعتقل فادي الدربي، ٣٠ عاماً، من مدينة جنين، جراء معاناته من نزيف حاد في المخ في مستشفى سوروكا بمدينة بئر السبع داخل دولة الاحتلال، بعد أيام من نقله للمستشفى من سجن رامون داخل دولة الاحتلال. يشار أن الدربي كان يقضي حكما بالسجن لمدة ١٤ عاماً، أمضى منها ١٠ سنوات.

ويعكس ذلك إهمالاً متأصلاً لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المعتقلين الفلسطينيين، حيث تتباطأ في تقديم الحد الأدنى من العلاج الملائم والمناسب لمئات المرضى، ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والتسبب في كثير من الأحيان في الوفاة. ووفقاً للإحصائيات،[٥] فإن عشرات الحالات المرضية موجودة بين المعتقلين في سجون الاحتلال، بينهم المئات ممن يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة، منهم (٢٠) حالة دائمة في مستشفى سجن الرملة، ويعانون من أمراض الإعاقة والشلل والقلب والأورام الخبيثة والسرطانية. من بين هؤلاء المرضى، يسري المصري الذي يعاني من مرض السرطان، وهو معتقل منذ العام ٢٠٠٣، ومحكوم لمدة ٢٠ عاماً، ومراد فهمي أبو معيلق، ٣٨ عاماً، من مخيم النصيرات، ومعتقل منذ العام ٢٠٠١، ومحكوم لفترة ٢٢ سنة، ويعاني من مرض مزمن في الجهاز الهضمي، حيث اجريت له عملية جراحية في العام ٢٠٠٦، استؤصلت فيها أجزاء من أمعائه الدقيقة والغليظة، وهو بحاجة الى اجراء عمليات أخرى.



٥. بحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين – رام الله

## التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. ومنذ اللحظات الأولى للاعتقال، يتعرض المعتقلون للضرب على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق. وفي تلك المراكز، يخضع المعتقلون إلى جولات من التعذيب على أيدي المحققين من جهاز الأمن العام (الشاباك)، بما في ذلك الشبح على كرسي لفترات طويلة مع تقييد اليدين للخلف، الحرمان من النوم، التهديد بالقتل، استخدام العنف والتهديد بالقتل في ما يعرف بـ «غرف العصافير»[٦] الحرمان من زيارة المحامي والعزل. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة الاعتقال. ويخضع المعتقلون لظروف اعتقال غير انسانية، بما في ذلك الحرمان من تلقي الرعاية الطبية المناسبة وسوء التغذية والحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، والعزل الانفرادي وغير ذلك.





٦. يتم إيهام المعتقل بانتهاء فترة التحقيق، وينقل إلى هذه الغرف التي يتواجد فيها عملاء يتوهم أنهم معتقلون انتهت فترة التحقيق معهم. ويمارس هؤلاء العملاء وسائل متنوعة، بما فيها التعذيب والتهديد بالقتل، لانتزاع معلومات من المعتقل تستخدم في تقديم لائحة اتهام ضده.

# اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

**تصاعدت الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٥، بشكل لافت، بما في ذلك تعمد الحاق الأذى بهم وتهديد السلامة الجسدية، بهدف ثنيهم عن تغطية الجرائم التي تقترفها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ونقلها للعالم. وعلى الرغم مما يحظى به الصحفيون من حماية خاصة في القانون الدولي، إلا أن الربع الأخير من العام شهد ذروة التصعيد في تلك الانتهاكات بسبب استهداف تلك القوات للصحفيين خلال قيامهم بواجبهم المهني وتغطيتهم للاحداث التي تشهدها الارض المحتلة منذ بداية أكتوبر.**

**وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام، كان أبرزها خلال تغطية الصحفيين للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات. وشملت تلك الاعتداءات جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من التصوير وتغطية الأحداث؛ المداهمة مقار ومحطات اذاعية وتلفزيونية؛ إغلاق محطات إذاعية، و مداهمة منازل صحفيين. وكانت أبرز النماذج التي وثقها المركز خلال العام، على النحو التالي:**



## أولاً) انتهاكات الحق في السلامة الشخصية للصحفيين

أسفرت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين والعاملين في وكالات الانباء المحلية والعالمية عن إصابة (٧٩)[٧] صحفياً، بعضهم أصيب بجروح بالغة وإعاقات، ويتضمن هذا الرقم الإجمالي من أصيبوا بالرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، حيث يتعمد جنود الاحتلال إطلاق قنابل الغاز على أجساد المواطنين بشكل مباشر، لإلحاق الأذى في صفوف المدنيين. نورد في الجزء التالي أبرز جرائم إطلاق النار على الصحفيين خلال العام:

» بتاريخ ٣٠ أكتوبر، أطلق جنود الاحتلال النار على مجموعة من المواطنين رشقوا المواقع العسكرية المقامة على الحدود الشرقية، شرق منطقة الفراحين، شرق مدينة خان يونس، مما أدى الى إصابة **١٤ مواطناً، بينهم مسعف والمصور الصحفي في وكالة إيلياء المقدسية، إبراهيم احمد محمد أبو ريدة، ٢٤ عاماً**، الذي أصيب بعيار ناري في الصدر، بينما كان يقوم بتصوير الأحداث الجارية. وقد جرى نقل المصابين إلى مستشفى غزة الأوروبي لتلقي العلاج، ووصفت إصاباتهم بالمتوسطة.

٧. لا تتضمن هذه الإحصائية، سواء الصحفيين الذين تعرضوا لحالة اغماء وتعب شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بحق المدنيين كل أسبوع تجاه في المسيرات السلمية، أو الصحفيين الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات.

» بتاريخ ١٥ نوفمبر، أصيب **المصور الصحفي جعفر جاهد حسين اشتية، ٤٧ عاماً**؛ بعيار معدني في الكتف الأيمن، أطلقه تجاهه جنود الاحتلال بينما كان يغطي المواجهات التي دارت بين المواطنين وقوات الاحتلال بالقرب من جدار الضم في قلقيلية.

» وبتاريخ ١٦ نوفمبر، أصيب الصحفيان **بهاء محمد محمود نصر، ٣١ عاماً**، وهو مصور وكالة وفا، وأصيب بعيار معدني أسفل الركبة اليسرى، والصحفي **شادي حاتم جبر كراكرة، ٢٢ عاماً**، وهو مصور شبكة راية الإعلامية، أصيب بعيار معدني في القدم، اليسرى، بينما كانا يقومان بتغطية الاحداث الجارية قرب مستوطنة بيت ايل، شمال رام الله.

» وبتاريخ ١٣ نوفمبر، أصيب الصحفيان **فادي وحيد حماد ثابت، ٢٥ عاما**، ويعمل صحفياً في وكالة (قدس برس انترنشونال) للأنباء، والمصور الصحفي **إبراهيم يحيى إبراهيم حسين، ٢٤ عاما**، من شركة زين للإنتاج الإعلامي، في ساقيهما جراء اطلاق قوات الاحتلال قنابل الغاز عليهما مباشرة، أثناء تغطيتهما المواجهات قرب الشريط الحدودي، شرق مخيم البريج. كما تضررت كاميراتيهما نتيجة اصطدام قنابل الغاز فيهما بشكل مباشر.

## ثانياً) تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب أعمال الضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بحق الصحفيين والعاملين لدى وكالات الأنباء المحلية والعالمية. وقد وثق المركز (١٢) اعتداء قام بها جنود الاحتلال ضد الطواقم الصحفية، بما في ذلك الضرب والدفع. وكانت أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

» بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٥، اعتدى جنود الاحتلال والشرطة الإسرائيلية وأحد المستوطنين المسلحين على صحفيين بالسحب والدفع والتلفظ عليهم بألفاظ بذيئة، وعرف من بينهم طاقم فضائية (رؤيا) الأردنية). وحاول مستوطن سحب الكاميرا من بين يدي مصور الفضائية. كما تعرضت مراسلة الفضائية، الصحفية **نبال خالد فرسخ**، ٢٥ عاماً، للشتائم بألفاظ بذيئة باللغة العبرية من قبل شرطية. وكان الصحفيون يقومون بعملهم الصحفي في تغطية الاحداث التي شهدتها بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله، حيث توجهت مسيرة سلمية للأراضي المهددة بالمصادرة في تلك البلدة، وحدثت مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي.

» وبتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥، اعتدى جنود الاحتلال على الصحفيين الذين يغطون المسيرة السلمية التي نظمها المواطنون على حاجز حوارة جنوب نابلس بمناسبة الذكرى (٣٩) ليوم الأرض، ومنعوهم من تغطية الأحداث، وألقوا القنابل الصوتية وقنابل الغاز بينهم حتى أجبروهم على مغادرة المكان. والصحفيون هم: **أحمد طلعت فوزي حسن؛ علاء بدارنة؛ نضال شتية؛ جعفر شتية؛ وحسن التيتي**.

» وبتاريخ ٢٣ اكتوبر ٢٠١٥، ألقى جنود الاحتلال قنابل الغاز والقنابل الصوتية على مكان تجمع الاعلاميين الذين كانوا يغطون المواجهات التي كانت تدور بين قوات الاحتلال والشبان الفلسطينيين على حاجز الجلمةشمال شرق جنين. وفيما بعد تقدم عدد من جنود الاحتلال وقاموا بدفع **الصحفية إيمان السيلاوي**، والتي تعمل مع عدة وكالات أنباء، بأيديهم، وحاولوا مصادرة الكاميرا الخاصة بها، وثم قاموا بملاحقتها، حتى إبعادها عن موقع الحاجز.

» **وبتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥**، قام جنود الاحتلال بالاعتداء على عدد من الصحفيين ودفعهم ورش غاز الفلفل في وجوههم، لدى قيامهم بتغطية المواجهات بيت الفلسطينيين وقات الاحتلال قرب حاز بيت ايل، شمال رام الله. وعرف من بين الصحفيين، المصور الصحفي في قناة الغد العربي، منذر محمد خطيب، ٣٠ عاماً.

## ثالثاً) اعتقال واحتجاز صحفيين

تعرض (١١) صحفياً وعاملاً في وسائل الاعلام في مدن وقرى الضفة الغربية لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥، خاصة خلال الربع الأخير من العام، وقد رافقت تلك العمليات، في بعض الحالات، أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

- بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي **علاء الطيطي**– مراسل قناة الأقصى الفضائية – من منزله في مخيم العروب شمال مدينة الخليل. وفي وقت لاحق، حول الطيطي الى الاعتقال الاداري لمدة ستة أشهر.

- بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٥، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي **الصحفية صابرين عبيدات، ٢٤ عاما**، أثناء تواجدها في ساحات المسجد الأقصى المبارك، في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، وقامت باقتيادها إلى مركز «القشلة» للتحقيق معها.

- بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٥، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي محمد أسامة القيق، ٣٣ عاماً، من مقر إقامته في مدينة رام الله. وحولت سلطات الاحتلال الصحفي القيق الى الاعتقال الاداري لمدة ٦ شهور، مما دفعه للاعلان عن اضراب مفتوح عن الطعام في ٢٥ نوفمبر. ويعمل الصحفي القيق مراسلا لقناة المجد السعودية في الضفة الغربية.



## رابعاً: مداهمة مؤسسات إعلامية وإغلاقها

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام أعمال مداهمة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدد من المؤسسات الإعلامية، وقد قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها. كما قامت تلك القوات باغلاق ٣ محطات إذاعية في مدينة الخليل. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

- **بتاريخ ٣ نوفمبر**، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مقر إذاعة (**منبر الحرية** )، ومؤسسة (أدوار للتغير الاجتماعي) في مدينة الخليل، وقاموا باحتجاز مهندس البث في الإذاعة، محمد فرحات اعبيدو، ومقدم البرامج محمود عثمان قنيبي، وشرعوا بتحطيم مقر الإذاعة والعبث بمحتوياتها. وقبل انسحابها، صادرت قوات الاحتلال جميع الأجهزة الالكترونية، وهي كالتالي: جهاز إرسال البث، أربعة أجهزة ميكسر خاصة بالصوت، مايك عدد ٧، حواسيب مختلفة عدد ١٣، شاشات تلفزة ٢٣ بوصة عدد ٤، كاميرا فيرو ١٦٠، كاميرا ديجتال عدد ٢، دروع صحفية مع خوذة عدد ٣، جهاز هاي برد عدد ٤، منظم صوت، فلتر للصوت، جهاز ستيريو عدد ٣، كاميرات مراقبة عدد ١٢، جهاز تسجيل الكاميرات **dvr**، وسماعات عدد ٢. كما قام الجنود بتخريب الجدران العازلة للصوت في الأستوديو الخاص بالبث، وتقطيع جميع أسلاك الكهرباء والإنترنت، والأسقف المستعارة، وسرقة مبلغ ٢٧٠ دولار، وخاتمي ذهب لإحدى الموظفات كانت في مكتبها. وبحسب ما أفاد به أيمن نعيم القواسمة، مدير الإذاعة لباحث المركز، أن الخسائر المادية بلغت ٣٥٠ ألف دولار أمريكي، وأن جنود الاحتلال سلموه قراراً عسكرياً بإغلاق المقر الإذاعي للراديو لمدة ستة أشهر من تاريخ تسليمه.

- **بتاريخ ٢١ نوفمبر**، اقتحمت قوات الاحتلال **مقر إذاعة الخليل** منطقة الضحضاح، في المنطقة الشمالية من مدينة

الخليل، وأجبر الجنود الموظفين في الإذاعة على الخروج من داخلها، وقاموا بتفتيشها والعبث بمحتوياتها، ثمّ سلّم أحد الضباط مدير الإذاعة أمجد شاور، قراراً عسكرياً يقضي بوقف البث في المحطة ومصادرة محتوياتها. وقام جنود الاحتلال بمصادرة المعدات الخاصة بالبث وقطعوا جميع الأسلاك الكهربائية والخاصة بالانترنت، وتم نقل الأغراض المصادرة إلى الشاحنة. وجاء في قرار جيش الاحتلال أن الإذاعة تساعد في نشر التحريض، ويقضي القرار بإغلاق الإذاعة لمدة ٦ أشهر.

» **بتاريخ ٢٩ نوفمبر**، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منطقة رأس الجورة، شمالي مدينة الخليل، وداهمت مقر (إذاعة دريم)، في الطابق الأول من إحدى البنايات السكنية، بعد تفجير الباب الرئيس، وشرعوا بتقطيع أسلاك الكهرباء وكوابل الانترنت، قبل أن يقوموا بمصادرة الأجهزة الالكترونية الخاصة بالبث والعمل الإذاعي، ونقلها إلى الشاحنة العسكرية. وشملت الأغراض المصادرة ما يلي: جهاز البث الرئيسي بقوة ١ واط، مكسر صوت عدد ٢، جهاز كمبيوتر pc عدد ٥، جهاز كمبيوتر محمول عدد ٣؛ شاشات عرض تلفزة عدد ٢، جهاز هايدرج عدد ٦، مايك عدد ٦، هواتف أرضية عدد ٦، كاميرات مراقبة عدد ٨، جهاز **dvr** لتسجيل الكاميرات.

## خامساً: منع الصحفيين من تغطية الأحداث

تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر الصحفيين من دخول مناطق معينة للعمل أو منع تغطية أحداث، وتفرض قيوداً مشددة على حركة الصحفيين، في بعض الحالات، كمناطق الاحتجاجات السلمية على الجدار والاستيطان، حيث تعلن المنطقة عسكرية مغلقة وتحظر على الصحفيين الدخول إليها وتغطية الاحداث فيها. ويأتي ذلك في إطار الصعوبات والعقبات التي تضعها قوات الاحتلال أمام عمل الصحفيين بشكل عام، بما في ذلك فرض القيود على حرية السفر للخارج، والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنع التنقل بين مناطق الضفة الغربية بفعل مئات الحواجز العسكرية المقامة؛ بالإضافة إلى منع الوصول إلى أماكن محددة لتغطية أحداث بعينها. وعلى هذا النحو، فإن هذا النوع من الانتهاكات غير محدود ويعاني منهن الصحفيون كافة، المحليين والدوليين على السواء، وبصورة يومية، وبالتالي لا يمكن حصره في حالات معينة.

# هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

**واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية أيضاً، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً.[٨] تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.**

وخلال هذا العام، أعادت قوات الاحتلال، وعلى نطاق واسع، تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. ففي تطور خطير على هذا الصعيد، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٢، على قرار قوات الاحتلال بهدم منازل عائلات عدد من المواطنين الفلسطينيين بتهمة «الضلوع في تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، قد قرر تفعيل هذه السياسة ضد عائلات الفلسطينيين الذين يُنفِّذون عمليات دهس، و/أو طعن يستهدفون فيها جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدم أو تفجير، أو إغلاق منازلها. وكانت قوات الاحتلال قد فجّرت عشرات المنازل السكنية منذ بداية انتفاضة الأقصى التي اندلعت في نهاية شهر أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠، وأوقفت العمل فيها لعدة سنوات، إلا أنها عادت وفعلتها بعد مقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في إحدى بلدات الخليل في شهر حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٤، حيث قامت بهدم منازل من ادعت بأنهم وراء عملية الخطف والقتل. وخلال هذا العام، نفّذت قوات الاحتلال عمليات هدم و/أو تفجير و/أو إغلاق طالت (٢٨٦) منزلاً، منها (٩٨) منزلاً في مدينة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها.

وتندرج هذه الجرائم في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد الأبرياء الفلسطينيين، وذلك خلافاً للمادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، والتي تحظر العقاب الجماعي، وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. تنصّ المادة المذكورة صراحة على ما يلي: (لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.).

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص

٨. لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمستوطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

المركز يؤكد أن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، و/أو من بلدية الاحتلال في مدينة القدس، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها (٢٨٦) موئلاً للسكن، منها (٩٨) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (٩) منازل أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(١٨٨) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم، وأجرة العمال الذين يقومون بإخراج محتويات تلك المنازل منها. وعادة لا يُفصحُ جميع الأشخاص الذين يهدمون منازلهم بأيديهم عن ذلك لاعتبارات وطنية واجتماعية، إذ يعتبرون ذلك إعلانا صريحاً عن الرضوخ لسياسات الاحتلال.

وكانت عمليات الهدم حسب المحافظات كالتالي: القدس (٩٨) منزلاً؛ طوباس والأغوار الشمالية (١١٥) منزلاً؛ الخليل (١٨) منزلاً؛ بيت لحم (٤) منازل؛ أريحا (٢١) منزلاً؛ نابلس (١٥) منزلا؛ رام الله والبيرة (١٠) منازل؛ طولكرم (٣) منازل؛ وسلفيت منزل واحد، وجنين منزل واحد أيضاً.

قوات الاحتلال تهدم احد المنازل في نابلس

كما هدمت (١٩٦) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، وكانت تلك المنشآت موزعة كالتالي: القدس (٦٥)؛ الخليل (٣٥)؛ طوباس والأغوار الشمالية (٣٧)؛ بيت لحم (١٣)؛ أريحا (٨)؛ نابلس (١٠)؛ طولكرم (٤)؛ جنين (١٦)؛ سلفيت (٢)؛ ورام الله والبيرة (٦). [٩]

٩. المصدر معهد أريج

ولا يمكن النظر إلى عمليات تجريف المنازل السكنية والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية في مناطق (C) بمعزل عن مشاريع التوسع الاستيطاني والخطط الإسرائيلية لتهويدها. تترافق مع تلك العمليات سلسلة من المضايقات المتواصلة التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد سكان تلك المناطق، وبخاصة في المناطق الجنوبية من محافظة الخليل، وفي المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من مدينة القدس، وعلى امتداد مناطق الأغوار، حيث تقيم في تلك المناطق المئات من العائلات البدوية.

قوات الاحتلال تهدم احد المنازل في يطا بتاريخ ٢٢ يناير

## استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

**واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، كان أشدها وحشية وبشاعة جريمة إحراق منزل عائلة المواطن سعد دوابشة، ٣٢ عاماً، في قرية مادما، شمال شرقي مدينة نابلس، والتي أسفر عنها مقتل طفله الرضيع علي، ١٨ شهراً، على الفور، ومقتل المواطن المذكور وزوجته متأثرين بجراحهما في وقت لاحق. وفي الربع الأخير من العام، وفي أعقاب تزايد محاولات الطعن والدهس الذي نفّذها مواطنون فلسطينيون ضد جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض المحتلة، تزايدت جرائم القتل التي نفّذها المستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين بعد إعطاء حكومة الاحتلال الضوء الأخضر للمستوطنين بزيادة تسلّحهم، وإطلاق النار ضد المواطنين الفلسطينيين. وخلال العام قتل المستوطنون عدداً من المواطنين الفلسطينيين بمجرد الاشتباه بنيتهم تنفيذ أعمال دهس أو طعن ضدهم.**



### مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي تنفيذ سياساتها في تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (C) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين، وصعّدت من تلك النشاطات بشكل لافت خلال هذا العام، سواء على صعيد مصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين، أو زيادة وتيرة البناء الاستيطاني، و/أو الإعلان عن المزيد من مشاريع البناء في المستوطنات. ورغم تلك الانتقادات، إلا أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات رادعة تلزم قوات الاحتلال باحترام القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في هذه السياسة. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، هي

أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

## مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C)وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وعلى التوازي مع انتهاكات المستوطنين، وإجراءات سلطات الاحتلال، فقد كان للمستوطنات غير الشرعية نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة الإسرائيلية، التي طرحت ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلفة (البناء والإسكان، الداخلية وبلدية القدس الإسرائيلية)، العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث تم المصادقة على مخططات لبناء (٧٨٤٣) وحدة استيطانية جديدة في مختلف المستوطنات، هذا بالإضافة إلى الأوامر العسكرية التي طالت آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وكان معظمها إما لغرض بناء جدار الضم (الفاصل)، أو مُصادرة بذريعة أن تلك الأراضي هي أملاك دولة، وعليه يُمنع على الفلسطينيين استغلالها دون تصريح صادر عن الجهات الإسرائيلية المختصة حيث صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣٦٧٠) دونما خلال العام ٢٠١٥ تحت إدعاءات مختلفة كالاستخدام لأغراض أمنية، جدار الضم (الفاصل)، أراضي دولة، مناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من تلك الإدعاءات. وبلغت مساحة الأراضي التي صادرتها تلك القوات (٨٥٣) دونماً في محافظة الخليل، و(٨٢٠) دونماً في محافظة رام الله والبيرة، و(٧٩٠) دونماً في محافظة القدس، و(١٢٠٧) موزعة على المحافظات الأخرى.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار وإغراقها بالمياه العادمة وتسميمها بالمواد الكيماوية، وذلك لصالح توسيع المستوطنات. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعاً وحرقاً وتكسيراً وإغراقاً بالمياه العادمة حوالي (١٣٦٧١) شجرة، وتتنوّع بين أشجار زيتون وحمضيات ولوزيات وعنب، وغيرها من الأشجار المثمرة والحرجية.[١٠]





١٠. المصدر السابق

قوات الاحتلال تقطع أشجار الزيتون

## سياسة تطهير عرقي

في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتصنيف الأراضي المحتلة إلى مناطق (A) و(B) و(C)، وإحالة المسؤولية الكاملة عن المناطق المصنفة (C) إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلقت تلك القوات يدها في مناطق (C) لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. وأصبح السكان المدنيون الفلسطينيون ضحية لتلك المشاريع، وبخاصة في المناطق الواقعة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، ومنطقة الأغوار. إن توسيع وتيرة الاستيطان في تلك المناطق لا يهدف فقط إلى تهويدها، وعزلها نهائياً عن باقي الأراضي المحتلة، وإنما يهدف أيضاً لفصل وسط وشمالي وشرقي الضفة الغربية عن جنوبها، وجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً.

تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الذرائع لتنفيذ سياسات التطهير العرقي في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية. ولعل أشدها قسوة تدمير حياة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من خلال تجريف مساكنهم، وحظائر إيواء مواشيهم بادعاء بنائها دون الحصول على تراخيص من (الإدارة المدينة)، وترحيلهم الجماعي من منطقة إلى أخرى بادعاء إجراء تدريبات عسكرية، أو الإعلان عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة، وترحيل المواطنين غير المثبتة عناوينهم السكنية في المنطقة عنها، وذلك بهدف تدمير مقومات حياتهم اليومية، وزيادة معاناتهم.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية بهدف اقتلاعهما من مناطق سكناها. ففي تاريخ ٢٠١٥/١/١ جرّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٨) خيام سكنية، و(٦) خيام أخرى تستخدم حظائر أغنام في خربة أم الجمال في الأغوار الشمالية، فيما جرّفت بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٢، (٥) خيام سكنية، و(٣) خيام تستخدم كمطابخ، و(٨) حظائر من الخيام والصفيح إيواء الأغنام في منطقة عين كرزلية، جنوب شرقي قرية الجفتلك، شمالي محافظة أريحا. وفي تاريخ ٢٠١٥/٣/١٨، جرّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤) خيام سكنية، و(٤) مطابخ، و(٤) وحدات صحية، و(١٥) منشأة تستخدم لإيواء الأغنام، وخزان مياه، في خربة مكحول في الأغوار الشمالية.

## المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك و/أو إجبارهم على هدمها بأيديهم. وشهد عام ٢٠١٥ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وحرمانهم من حقهم في السكن وممارسة حياتهم الطبيعية فيها. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي لها، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية.

واقترفت سلطات الاحتلال المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة (بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية) بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام.

تتعرض التجمعات البدوية التي تقطن في محيط مدينة القدس الشرقية المحتلة لسياسات التهجير القسري. ففي إطار سياستها الرامية لتطهير مناطق (C) في الضفة الغربية المحتلة لصالح المشاريع الاستيطانية فيها، جرّفت قوات الاحتلال بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١، تجمع (الخضيرات) للعائلات البدوية، شمال شرقي مدينة القدس المحتلة، قرب مستوطنة (أدام)، وشرّدت إحدى عشرة عائلة بدوية، في العراء. وطالت أعمال التجريف (١٦) مسكناً، و(٧) حظائر، وشرّدت تلك القوات (٩٤) مواطناً، من بينهم (٦٩) طفلاً. يشار إلى أن تجمع "الخضيرات" للعائلات البدوية مكون من ٥٠ عائلة، يبلغ عدد أفرادها حولي ٥٠٠ فرد، غالبيتهم من الأطفال، وهو مقام منذ ٢٥ عاماً، وفي عام ٢٠١٣ تعرضت مساكن عدد من سكانه، من عائلتي الهذالين والجهالين، للتجريف. ويفتقر التجمع لشبكة مياه، أو كهرباء، كما أن طلابه يدرسون في مدارس بلدتي جبع والرام.

تهدف قوات الاحتلال إلى تهجير التجمعات البدوية كونها تشكل عائقًا أمام تنفيذ مخططاتها، وبخاصة مشروع «القدس الكبرى»، خاصة أن هناك ٤٦ تجمعًا للعائلات البدوية في أريحا والقدس، يسعى الاحتلال لتهجير سكانها إلى مناطق أخرى والاستيلاء على أراضيهم لتنفيذ مخططاته، منها مخطط «E1» والتي تسعى سلطات الاحتلال من

خلاله إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها بشكل كامل.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار، فضلاً عن اقتحاماته المتكررة من قبل المستوطنين وأذرع الاحتلال الأمنية، والدعوات إلى تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.

ففي تاريخ ٢٠١٥/٩/١٣، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى، واستخدمت القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يرابطون في داخله من أجل التصدي لعشرات المستوطنين الذين كانوا يستعدون لاقتحامه عشية الأعياد اليهودية. وخلال عملية الاقتحام، أحدثت تلك القوات أعمال تخريب متعمد في محتويات المسجد من إحراق للسجاد، وتحطيم للنوافذ والمظلات التي تقي المصلين من حرارة الصيف. وترافق مع ذلك منع طلبة مدارس الأقصى الشرعية (رياض الأقصى، مدرسة الأقصى للذكور، ومدرسة الأقصى للإناث)، والذين يبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ طالباً وطالبة، من دخول المسجد للالتحاق بمدارسهم، كما منعت دخول الهيئات الإدارية والتعليمية، وقامت بالاعتداء عليهم بالدفع خلال تواجدهم عند باب حطة، وباب السلسلة.

وخلال العام، جرى استهداف مدارس المدينة بشكل لافت، وتجسد ذلك باقتحام المدارس، واعتقال طلبتها أثناء توجههم إليها، وإطلاق قنابل الغاز والقنابل الصوتية داخل أسوارها.

## جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠١٥ تصاعداً كبيراً وخطيراً في الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ولم يَعدْ القيام بتلك الاعتداءات رداً على أعمال مقاومة تنفذها الأجنحة العسكرية للفصائل والأحزاب الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كما كان في السابق، بل إن الأمر تطور إلى قيام المستوطنين باعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. أخذت تلك الاعتداءات خلال هذا العام أيضاً شكلاً أكثر تنظيماً من ذي قبل، وعادة ما تتم في أوقات هدوء تام تشهدها الأراضي المحتلة.

واقترف المستوطنون واحدة من أبشع جرائمهم ضد عائلة فلسطينية جنوب شرقي مدينة نابلس. ففي تاريخ ٢٠١٥/٧/٣١، أضرمت مجموعة من المستوطنين النار في منزل عائلة المواطن **سعد محمد حسن دوابشة، ٣٢ عاماً**، قي قرية دوما، جنوب شرقي مدينة نابلس، وهم نيام في داخله. أسفر ذلك عن إصابته وإصابة زوجته **ريهام حسين حسن دوابشة، ٢٧ عاماً، وطفليهما، علي، ١٨ شهراً، وأحمد، ٥ أعوام**، ما أدى ذلك إلى مقتل الطفل الرضيع على الفور. نقل المصابون الثلاثة إلى مستشفى رفيديا في مدينة نابلس، قبل نقلهم إلى مستشفى (سوروكا) في بئر السبع لتلقي العلاج بسبب خطورة حالتهم. وفي تاريخ ٢٠١٥/٨/٨، أعلن عن وفاة المواطن سعد دوابشة، فيما أعلن بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧ عن وفاة زوجته متأثرين بالحروق التي أصابتهما.

وقتل المستوطنون خلال الربع الاخير من العام (٤) مواطنين فلسطينيين بإطلاق النار عليهم. ففي تاريخ ١٠/١٧/ ٢٠١٥، قتل مستوطن الفتى فضل محمد عوض القواسمة، ١٨ عاماً، في مدينة الخليل. وفي تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢ قتل مستوطن المواطن شادي خصيب، ٣١ عاماً، أثناء مروره من مفترق مستوطنة «كفار ادوميم» في منطقة الخان الأحمر، شرقي مدينة القدس الشرقية المحتلة، فيما قتل مستوطن آخر شقيقه فادي خصيب، ٢٥ عاماً، في المنطقة ذاتها بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٧.

وتجري تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. ويشكّل تعامل سلطات الاحتلال مع جريمة حرق عائلة دوابشة، رغم وحشية الجريمة والإدانة الدولية الواسعة لها، نموذجاً صارخاً على تسامح تلك السلطات مع المستوطنين وجرائمهم ضد الفلسطينيين. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين الذين يمتنعون عن تقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية لعدم قناعتهم بجديتها في التحقيق في الشكاوى، وإنصافهم.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير السنوي، وثق باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٥٠) اعتداءاً اقترفها المستوطنون. وتوزعت تلك الاعتداءات في المحافظات على النحو التالي: (٤٦) في محافظة القدس؛ (٥٦) اعتداءاً في محافظة نابلس؛ (٥١) اعتداءاً في محافظة الخليل؛ (٣٤) اعتداءاً في محافظة رام الله والبيرة؛ (٢٤) اعتداءاً في محافظة قلقيلية؛ (١٩) اعتداءاً في محافظة سلفيت؛ (٦) اعتداءات في محافظة بيت لحم؛ (٨) اعتداءات في محافظة جنين؛ و(٣) اعتداءات في محافظة طولكرم، و(٣) اعتداءات في محافظة أريحا.

وقد توزعت أشكال الاعتداءات على النحو التالي: (٢٢) اعتداءاً على المنازل السكنية؛ (١٨) اعتداءاً على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٤١) اعتداءاً على الأراضي والأشجار (٢٠) اعتداء إطلاق نار؛ (٤) اعتداءات على الأماكن الدينية؛ و(٦١) اعتداءاً على مركبات؛ و(٨٤) اعتداءا آخر كأعمال العربدة وقطع الطرق.

## جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم مرور ما يزيد عن أحد عشر عاماً على صدور الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠١٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون، كما أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ أيّ إجراءات من شأنها أن تردع قوات الاحتلال، أو تحاسبها على جرائمها المختلفة، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) أنها خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

وعلى صعيد أعمال البناء التي جرت خلال هذا العام، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧، قراراً سمحت بموجبه لقوات الاحتلال الإسرائيلي استئناف العمل في بناء مقطع من الجدار في وادي كريميزان، في مدينة بيت جالا، جنوبي الضفة. وفي هذا الصدد، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مجدداً على قناعاته السابقة بأن حكومة الاحتلال تُوَظِّفُ جهاز القضاء الإسرائيلي لخدمة أهدافها ومشاريعها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن أعلى هيئة قضائية في إسرائيل تستمر في إصدار قراراتها التي تخدم الاحتلال، وتخالف فيها قواعد ونصوص القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبموجب قرارها الجديد، تكون المحكمة قد تراجعت عن قرار سابق أصدرته في شهر أبريل (نيسان) من هذا العام، يقضي بإجراء تعديلات على مسار الجدار في المنطقة بشكل لا يمس بالأديرة المسيحية وأراضيها وحركة وصول رعاياها إليها. واقتصر التعديل على إبقاء مقطع صغير بطول بضع مئات من الأمتار بمحاذاة أديرة "السلزيان" وأراضيها دون بناء في الوقت الراهن. وكانت قيادة قوات الاحتلال في الضفة الغربية قد أبلغت مؤسسة "سانت إيف" التي تقدمت بالتماس ضد بناء الجدار، "إن قرار المحكمة الصادر في شهر أبريل الماضي، والقاضي بوقف بناء الجدار في المنطقة " لم يلغ مخطط بناء الجدار، وإنما نصّ على عدم التعرّض للأديرة المسيحية وأراضيها، وعدم قطع التواصل الجغرافي بين الأديرة ورعيتها". وكانت المحكمة في قرارها السابق قد طالبت سلطات جيش الاحتلال بإجراء تعديلات على المسار للتخفيف من الضرر الذي سوف يتسبب به، نظرا لأن بناء الجدار بالمسار المقترح يسبب ضررا كبيرا لحقوق السكان والأديرة. وشددّ القضاة في حينه على "أهمية بقاء الأديرة في الجانب الفلسطيني من الجدار، مع الحفاظ على التواصل الجغرافي بين الأديرة والسكان والأديرة مع بعضها".

يشار إلى أن طول جدار الضم (الفاصل) حول مدينة بيت جالا، بحسب التحديث الأخير لمساره، وكما نشرته (وزارة الدفاع) الإسرائيلية على صفحتها الالكترونية (١١ كم)، ويمتد من الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، بمحاذاة مخيم عايدة للاجئين، حيث أقيم جدار إسمنتي حول المخيم بارتفاع (٩) أمتار من الباطون المسلح، ليستمر بعد ذلك على امتداد الجهة الشمالية للمدينة، ثم يلتف بعد ذلك على حدود المدينة الغربية حتى يصل شارع رقم (٦٠) الالتفافي (شارع النفق). وسيعزل الجدار نحو ٧٢٠٠ دونم من الأراضي الزراعية عن المدينة، وهي مزروعة بأشجار الزيتون التي تبلغ أعمار بعضها مئات السنين، واللوزيات، والكرمة، والصنوبريات، والأشجار البرية، وتعود تلك الأراضي لنحو ٥٨ أسرة من عائلات: أبو مهر، خليلية، أبو رمان، العرجا، قيسية، خميس، الشاعر، وغيرها.

وكانت قوات الاحتلال قد بدأت في بناء جدار الضم (الفاصل) حول محافظة بيت لحم بعزل قريتي الخاص والنعمان، شرقي مدينة بيت ساحور، ثمّ اتجهت غرباً باتجاه مسجد بلال بن رباح (قبر راحيل) شمالي مدينة بيت لحم، فأراضي قرية الولجة، ومدينة بيت جالا، وصولاً إلى طريق الأنفاق، غربي بلدة الخضر. وخلال ذلك أقامت تلك القوات معبراً جديداً شمالي مدينة بيت لحم، وذلك لنقل الحاجز العسكري مسافة ٢٢٠ متراً إلى الجنوب، تمهيدا لضم «قبر راحيل»، والمنطقة الشمالية من مدينة بيت لحم وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية. هذا ويحرم الجدار مئات العائلات من أهالي بيت لحم من الوصول إلى أراضيهم التي عزلت شمالي الجدار، والتي تقدر بنحو ثمانية آلاف دونم، فضلاً عن فصل مدن بيت لحم، بيت جالا، وبيت ساحور، ومخيمات عايدة، العزة، والدهيشة عن مدينة القدس المحتلة.

## القيود على الحركة على طرفي الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم (الفاصل) من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تقليص ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب ذلك في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب ذلك في تدمير مزروعاتهم، وبخاصة أشجار الزيتون التي تشكل أحد أهم مصادر دخلهم السنوي.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض نظامٍ صارم على المزارعين الفلسطينيين، حيث تشترط عليهم الحصول على تصاريح صادرة من «الإدارة المدنية الإسرائيلية» تُمكنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

# غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

**استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في وضع العراقيل أمام ضحايا جرائمها من الفلسطينيين لمنعهم من الحصول على حقهم في الانتصاف والعدالة، مما ساهم بشكل مباشر في تصاعد هذه الجرائم، وتفشي الحصانة والإفلات من العقاب. وكان تجاهل نظام العدالة الإسرائيلي الإعدامات الميدانية التي نفذها جنود وشرطة الاحتلال ضد مواطنين فلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن، أحد أبرز سمات العام ٢٠١٥. ويضاف إلى ذلك الحالة المستمرة من التجاهل والمماطلة في ملاحقة ومحاكمة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالاعتداء على فلسطينيين. وتعزز هذه الحقائق واستمراها منذ بدء الاحتلال نتيجة واقعية مفادها أن نظام العدالة الإسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، ويصر على اعطاء حصانة للمعتدين من المستوطنين وجنود الاحتلال.**

ومازال ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في يونيو ٢٠١٤ (عدوان الجرف الصامد) ينتظرون العدالة والإنصاف، بعد أن انضموا لقائمة طويلة جداً من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وفي العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب). ويعتبر هذا الوضع تحد خطير لمنظومة العدالة الدولية، والتي يجب أن تتصدى لتنكر الاحتلال الإسرائيلي لكل التزاماته الدولية.



يتابع المركز عن كثب الملفات القانونية للضحايا من المدنيين الفلسطينيين، لاسيما تلك التي تقدم بها بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وقد تقدم المركز بشكاوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية للتحقيق في جرائم ارتكبها جنود الاحتلال خلال العدوان المذكور، بالإضافة إلى إرسال بلاغات لمكتب وزارة الدفاع لتمكين المركز من مباشرة دعاوى جبر الضرر للضحايا. ويمكن أن نؤكد من خلال نتائج اللجوء لمنظومة العدالة الإسرائيلية أن قضاء الاحتلال الإسرائيلي وجد لتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، وتجنيبهم الملاحقة الدولية، من خلال إيهام المجتمع الدولي بأن ثمة تحقيقات داخلية تتم. ويأتي عمل المركز أمام القضاء الإسرائيلي كخطوة ضرورية على طريق اللجوء للعدالة الدولية، والتي تتمثل في استنفاذ الوسائل الداخلية الذي تتطلبه الوسائل الدولية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية التي اصبحت دولة فلسطين أحد اعضائها في إبريل ٢٠١٥.

فيما يأتي، توضيح بالحقائق والأرقام لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين من الملاحقة، وحرمان الضحايا الفلسطينيين من العدوان الاسرائيلي المتكرر على قطاع غزة من حقهم في التعويض.

### أولاً: تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من الملاحقة:

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تجاهل الشكاوى المقدمة للتحقيق في أفعال يرجح بأنها تشكل جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين، أو إعطاء ردود سلبية بادعاء عدم وجود أي تجاوز، كوسيلة منها لتحصين مجرمي الحرب الاسرائيليين. وقد قام المركز بتقديم (٢٤٦) شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق جنائي في هذه الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال، خلال العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. وقد تلقى المركز حتى تاريخه (١٨) رداً فقط، (٧) ردود منها ادعت النيابة العسكرية بأن الشرطة العسكرية تباشر التحقيق، (٩) ردود منها افادت فيها

بأغلاق الملف بادعاء عدم توافر شبهات جنائية حول الحادث، و(٢) رداً منها مجرد إشعار باستلام الشكوى.

ويؤكد المركز أن النيابة العسكرية الإسرائيلية تتبع سياسة ممنهجة لإنكار حق الضحايا الفلسطينيين في العدالة، ولتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، لتحصينهم من الملاحقة الدولية. ويؤكد موقف المركز حقيقة أنه سبق وتقدم بـ(٥٦٩) شكوى جنائية إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية منذ عدوان «الرصاص المصبوب» الإسرائيلي على غزة، وحتى عدوان ٢٠١٤، إلا أنه، لم تتابع إلا (١١٨) شكوى، وفتح تحقيق في (٥١) شكوى فقط، و لم تتمخض التحقيقات عن أي إدانة تتعلق بقتل مدنيين.

**ثانياً: إنكار حق الضحايا في التعويض وجبر الضرر:**

مازال المركز يتابع عن كثب، البلاغات التي تقدم بها لوزارة الدفاع الإسرائيلية للسماح بتحريك دعاوى تعويض ضد اعتداءات الجيش الإسرائيلي، وذلك وفق ما يتطلب القانون الإسرائيلي. وكان المركز قد تقدم بـ (١٠٧٨) بلاغاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، و لم يتلق إلا رداً عاماً منها يفيد باستلام البلاغات. ولا يعوّل المركز على قدرة القضاء الإسرائيلي على جبر الضرر للضحايا، وذلك بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه الضحايا ومحاميهم، بالإضافة إلى عدم نزاهة وحيادية القضاء الإسرائيلي عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين. ويأتي عمل المركز جزء من عمله المستمر لاستنفاذ الوسائل الداخلية، من أجل تهيئة الظروف لعمل الوسائل الدولية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية.

وجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد وضعت سلسلة من العقبات المادية والقانونية لعرقة وصول الفلسطينيين لحقهم في جبر الضرر، كان آخرها مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ على الأنظمة التي تمنع الغزيين المشتكين ضد الجيش الإسرائيلي من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. ويضاف إلى ذلك الرسوم التعجيزية التي فرضتها سلطات الاحتلال لرفع دعاوى التعويض، مما اوجد استحالة موضوعية لرفع دعاوى تعويض لجميع المتضررين، والذين يقدر عددهم بالآلاف . وقد كان التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، بمثابة إنكار كامل لأي فرص للانتصاف، حيث تم بموجبه إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في «دولة العدو». وقد طبق هذا التعديل بأثر رجعي من العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه أعفى الجيش الإسرائيلي ليس فقط من تعويض ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ، بل أيضاً وضحايا كل من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب)، عدوان العام ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وذلك بالإضافة إلى كل أي استهداف آخر لمدنيين فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥. وقد ترتب على ذلك عدم قدرة المركز على رفع دعاوى تعويض لضحايا عدوان عامود السحاب، ورد المحاكم الإسرائيلية للعديد من الدعاوى التي سبق أن رفعها المركز للمطالبة بحق ضحايا العدوان الإسرائيلي في التعويض.

### منظومة العدالة الإسرائيلية تشجع الاعتداء على الفلسطينيين:

تساهم منظومة العدالة الإسرائيلية بشكل واضح في تصاعد وتيرة الانتهاكات من قبل جنود ومستوطني الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين. ويتّبع النظام القضائي للاحتلال الإسرائيلي أسلوبي المماطلة والتجاهل في التعامل مع جرائم الجنود والمستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين. فبالرغم من مرور عام ونصف تقريباً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ (عملية الجرف الصامد)، لم تتمخض التحقيقات الإسرائيلية عن أي نتيجة للآن. ولا يختلف الحال في الضفة الغربية، فجرائم جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين تبقى دائما دون عقاب أو حتى مساءلة. ووفق ما ذكرت منظمة يشن دين الإسرائيلية استناداً إلى معلومات من الجيش الإسرائيلي نفسه، فإن النيابة العسكرية الإسرائيلية أغلقت التحقيق في أكثر من ٩٤٠ قضية منذ العام ٢٠٠٥، من أصل ١١٠٤ قضية فتحت تحقيق فيها، أي ما يعادل ٨٥٪ من القضايا تم إغلاق التحقيق فيها. وأن القضايا الأخرى التي تم التحقيق فيها تتنوع بين قضايا تتعلق بسرقات جنود الاحتلال ممتلكات لفلسطينيين –وهي الأغلب– أو اعتداء بالضرب على فلسطينيين وهم مقيدين. وتؤكد منظمة يشن دين أن النيابة الإسرائيلية من النادر جداً أن توجه اتهاماً إذا تعلقت القضية بقتل فلسطينيين، وإنها حتى لو وجهت فإن البراءة تنتظر المتهم أمام المحكمة. وقد وجهت بالفعل تهمة لأحد الجنود الإسرائيليين الذي قتل مدني فلسطيني عمداً خلال العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، إلا أن المحكمة الإسرائيلية برأته في النهاية. وتؤكد المنظمة المذكورة أن الوضع القائم في النظام القضائي الإسرائيلي يقترب من اعطاء حصانة كاملة لكل معتدي على الفلسطينيين.



ويكشف هذا الوضع السبب الرئيسي وراء تصاعد جرائم المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي وصلت إلى أكثر درجات بشاعتها في ٣١ يوليو ٢٠١٥، عندما قامت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين بحرق عائلة فلسطينية كاملة وهم نيام، حيث هاجموا العائلة بوابل من الزجاجات الحارقة، مما تسبب في مقتل ثلاثة من أفراد العائلة حرقاً، الأب والأم وأحد طفليهما، وإصابة طفلهم الآخر بجروح خطيرة. وتأتي تلك الجريمة البشعة ضمن سلسلة طويلة من الجرائم الممنهجة وعمليات الحرق والاعتداءات من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد أصحاب الأرض من الفلسطينيين، والتي تتم تحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي.

كما وتجاهلت منظومة العدالة الإسرائيلية حالات الإعدام الميدانية التي قامت بها قوات الاحتلال والشرطة الإسرائيلية ضد فلسطينيين ادعت أنهم حاولوا القيام بعمليات طعن ضد جمود أو مستوطنين إسرائيليين، مما ساهم في استمرار هذه الإعدامات الميدانية، وزيادة وتيرتها. وتظهر أغلب مقاطع الفيديو المسربة، أنه لحظة إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين المشتبه بهم، لم يمثلوا أي خطر حقيقي، وكانوا محاطين بمجموعة كبيرة من الجنود وأفراد السلطة، بما يسهل السيطرة عليهم، أو انهم سقطوا على الأرض، واستمر إطلاق النار عليهم، مما يؤكد تعمد قوات الاحتلال والشرطة الإسرائيلية إعدامهم. وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية هذه الاعدامات ميدانية، وطالبت بوقفها والتحقيق فيها،[١١] إلا أن منظومة العدالة الإسرائيلية، تجاهلت كل الدعوات لفتح تحقيقات جدية في الأمر.

١١. Amnesty International, Public Statement, «Israel/OPT: Evidence indicates West Bank killing was extrajudicial Execution», 9 September 2015; B›Tselem, «Human Rights Organizations in Israel:Politicians' calls to police and soldiers to shoot rather than arrest endorse the killing of Palestinians», 14 October 2015; Palestinian Center for Human Rights, Press Releases, «Israeli Forces Continue to Kill Palestinians on Grounds of Alleged Stabbing Attempts», 12 October 2015

15

**الجزء الثاني :**

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

# انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

**تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٥، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما شهدت الأراضي الفلسطينية استمراراً في حوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها حالتي قتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٣٧) شخصاً، (٢٠) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(١٧) آخرين في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٩) أطفال و (٦) نساء، فيما أصيب (١٣٧) آخرين. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (١٩)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (١٤)؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة» (٢)،كما قتل شخصان في حوادث استخدام مفرط للقوة من قبل الأجهزة الأمنية. فيما قُتل (٧) أشخاص آخرين في حوادث فردية تتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة.**



## سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قتل خلال العام (١٤) شخصاً، بينهم (٩) في قطاع غزة، و(٥) في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٧) أطفال، وامرأة واحدة، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٤ أبريل، قتل المواطن **جبر ناهض جبر أبو سكران**، ٢٦ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري انطلق من سلاح كان يعبث به داخل منزله بحي الشجاعية، شرق مدينة غزة.

٢. بتاريخ ٦ أغسطس، وقع انفجار قوي في منزل المواطن حسن أبو نقيرة في مخيم الشابورة،ناجم عن عبوات ناسفة، أسفر عن مقتل كل من: **عبد الرحمن أيمن أبو نقيرة**، ١٨ عاماً؛ **بكر محمد أبو نقيرة**، ٢٢ عاماً؛ **آمنة خليل أبو نقيرة**، ٧٨ عاماً؛ **وأحمد حسن أبو نقيرة**، ١٧ عاماً، فيما أصيب نحو ٤٠ آخرين بجراح.

٣. بتاريخ ٢٠ أغسطس، قتل الطفل **محمد بلال البراهمة**، ٦ أعوام، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس انطلق من سلاح والده الذي كان يعبث به في منزله في مخيم رفح.

٤. بتاريخ ١٣ أكتوبر، قتل المواطن **صالح هشام حسين أبو طبيخ**، من جنين، جراء إصابته بعيار ناري انطلق بالخطأ من أحد المحتفلين في أحد الأعراس في الحي الشرقي من مدينة جنين.

٥. بتاريخ ٢٣ سبتمبر، قتل الطفل **قاسم عبد الحافظ عثمان**، عامان، جراء إصابته بعيار ناري انطلق بالخطأ من مسدس والده بينما كان يعبث به داخل منزله في مدينة غزة.

٦. بتاريخ ١٩ ديسمبر، قتل الطفل **جمال هاني عقيل**، إثر إصابته بعيار ناري في الرأس انفلت بالخطأ من سلاح كان يعبث به داخل منزله في مخيم خان يونس.

## استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٥، مقتل (١٩) شخصاً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم (٧) أشخاص سقطوا في قطاع غزة، و(١٢) آخرين سقطوا في الضفة الغربية. ومن بين الضحايا، قتل طفل واحد، و(٥) نساء. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢ يوليو، قتل المواطن **محمود علي حامد**، ٢٥ عاماً، من رام الله، جراء إصابته بعيار ناري خلال شجار شخصي وقع في مدينة رام الله.
٢. بتاريخ ٢٣ يوليو، قتلت المواطنة **نبال فايز بعلوشة**، ٤٠ عاماً، من حي التفاح بمدينة غزة، جراء إصابتها بعيار ناري في الرأس خلال شجار عائلي وقع في نفس الحي.
٣. بتاريخ ١٩ سبتمبر، عثر على المواطن **محمود عثمان عواد**، ٣٣ عاماً، من قرية العطارة بجنين، مقتولاً وعليه آثار إطلاق نار، بعد اختفائه ثلاثة أيام.
٤. بتاريخ ٢٨ سبتمبر، قتل المواطن **سند محمود حريزات**، ٢٠ عاماً، من مدينة يطا بالخليل، جراء إطلاق النار عليه خلال شجار عائلي بمدينته.
٥. بتاريخ ٢٩ سبتمبر، قتل المواطن **محمد صالح السعدي**، ٤٢ عاماً، جراء إطلاق النار عليه من قبل مسلحين وسط مدينة جنين.
٦. بتاريخ ١٢ أكتوبر، قتلت الفتاة **سجود عديلي**، ١٩ عاماً، من قرية اوصرين بنابلس، جراء إطلاق النار عليها من قبل والدها، الذي أطلق النار على نفسه أيضاً وأصيب في الكتف.
٧. بتاريخ ١١ نوفمبر، قتل المواطن **عبد الكريم محمد أبو مراحيل**، ٦٠ عاماً، من مدينة غزة، جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد الأشخاص على خلفية ثأر.
٨. بتاريخ ١٢ نوفمبر، قتل المواطن **محمد إسماعيل مناصرة**، من مخيم قلنديا، جراء إطلاق النار عليه خلال شجار وقع في المخيم.
٩. بتاريخ ١٧ نوفمبر، قتل المواطن **بهاء هاني عمور**، ٢٥ عاماً، من قرية رمانة بجنين، جراء إطلاق النار عليه خلال شجار عائلي في القرية.
١٠. بتاريخ ٢٨ نوفمبر، قتل المواطن **عبد الكريم غازي السعدي**، ٢٨ عاماً، جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد أقاربه في مدينة جنين.



## جرائم قتل على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية

قتل خلال العام شخصان على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية في حادثين استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين.

١. بتاريخ ٢ يونيو، قتل المواطن **يونس سعيد الخزر**، ٢٦ عاماً، من حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، داخل منزله الذي تحصن به، خلال محاولة اعتقاله من قبل أفراد الأمن والشرطة في غزة.
٢. بتاريخ ٨ يوليو، قتل المواطن **عمرو حسونة البيوك**، من مدينة خان يونس، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس بينما كان يتواجد في محل تجاري وقت محاولة أفراد الشرطة فض شجار بين عائلتين في المدينة استخدمت فيه الشرطة الأسلحة النارية بكثافة.

## جرائم قتل نساء

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٥، مقتل (٤) من النساء ضمن حوادث سوء استخدام السلاح والعبث به، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينها جريمتي قتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة»، أدت في إحداها الى مقتل طفلة، وكلاهما وقعتا في قطاع غزة. وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب مثل تلك الجرائم، فإنه يأمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها. كما يشير إلى أن العام ٢٠١١ شهد تطوراً واضحاً في آليات وضع حد للعنف الممارس من قبل المجتمع المحلي وبالأخص جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، فبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقوة القانون من شأنه إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة". ويأمل المركز في أن يكون هذا القرار خطوة في إطار مكافحة هذه الجرائم التي يستفيد مرتكبوها من الحصانة الممنوحة لهم من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحقهم، بحيث لا تتجاوز العقوبة القصوى لمثل تلك الجرائم ثلاث سنوات، وهو ما ساهم في تفشيها في المجتمع الفلسطيني على مدى العقود الماضية، وفتح الباب أمام أخذ القانون باليد وتقويض مبدأ سيادة القانون. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

١. بتاريخ ٨ أغسطس، قتلت المواطنة (خ.ع.ق)، ٣٢ عاماً، من قرية الزوايدة، وسط قطاع غزة، خنقاً داخل منزلها. وقد قامت الشرطة باعتقال شقيقها على خلفية ادعائه بقتلها على خلفية الشرف.
٢. بتاريخ ٢٥ نوفمبر، قتلت الفتاة (ر.م.ب)، ١٧ عاماً، من بلدة جباليا، شمال قطاع غزة، جراء تعرضها للضرب على الرأس والخنق من قبل شقيقها في الشارع، قبل أن يسلم نفسه للشرطة.

**كما وثق المركز خلال العام ٢٠١٥، عدد من الحالات المتعلقة بالاعتداء على السلامة البدنية والشخصية، اقترفت من قبل جهات رسمية وغير رسمية، كان من أبرزها:**

١. بتاريخ ٩ يناير، قام مجهولون بزرع عبوة ناسفة بالقرب من الصراف الآلي التابع لبنك فلسطين المحدود، الواقع بشارع عمر المختار وسط مدينة غزة (فرع البلد)، حيث أدى تفجير العبوة إلى تدمير الصراف الآلي وألحق أضرار في غرفة مراقب الفرع وتحطيم زجاج البنك، و لم يسفر الانفجار عن وقوع إصابات في الأرواح .
٢. بتاريخ ٢٤ يناير، تعرضت مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تقع غرب مدينة غزة، حيث اقتحم مجهولون يقدر عددهم بنحو ٤٠ شخصاً المؤسسة وقاموا بتحطيم أجهزة الحاسوب والطابعات والأثاث وعبثوا بالملفات. وبناءً عليه، قامت إدارة المؤسسة بإغلاقها حتى إشعار آخر.
٣. بتاريخ ٢٧ يناير، قام مجهولون بحرق مقر هيئة شئون الأسرى والمحررين في مدينة غزة، بعد سرقة جهازي حاسوب. حضرت طواقم الدفاع المدني وسيارات الإطفاء وأخمدت الحريق، وحضرت الشرطة وعاينت المكان وأجرت تحقيقاً فيه.
٤. بتاريخ ٢٠ فبراير، فجر مجهولون عبوة ناسفة داخل حرم جامعة القدس المفتوحة فرع شمال غزة، في بيت لاهيا مما أسفر عن أضرار جسيمة في الممتلكات.
٥. بتاريخ ٢٢ فبراير، وضع مجهولون قنبلتين يدويتين أمام مدخل شقة المواطن عصام أحمد أبو جمعة، ٥٢ عاما، وهو أحد كوادر حركة فتح في النصيرات، و لم تنفجر القنبلتان، وجرى إبلاغ الشرطة والأمن الداخلي اللذان حضرا للمكان وباشرا بالتحقيق.
٦. بتاريخ ١٩ مايو، فجر مجهولون عبوة ناسفة داخل برج الأندلس السكني غرب جباليا، شمال قطاع غزة، مما أسفر عن إصابة سيدة وطفلها بجروح، فضلاً عن احدث أضرارا جزئية في شقة سكنية و بعض المحال التجارية أسفل البرج.

# الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

**واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٥ اعتقال المواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية والمهينة بحقهم. وقد استمرت انتهاكات التعذيب في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم نفي المسئولين وإنكارهم حدوث ممارسات تعذيب ممنهجة، خلال لقاءات عقدت معهم في أكثر من مناسبة، وتأكيدهم على وجود تعليمات مشددة بشأن منع ممارسة التعذيب ومحاسبة مقترفيها. ووثق المركز ممارسات تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية تتم بصورة واسعة في أقسام التحقيق الجنائية، على وجه الخصوص، فضلاً عن رصده لحالات تعذيب تتم على خلفيات سياسية أو أمنية. ولا يوجد مؤشرات أو دلائل تشير إلى أن الجهات المختصة، في الضفة وغزة، قد باشرت في اتخاذ إجراءات جدية لوقف هذه الممارسة بشكل نهائي وقطعي، رغم تصريحات المسئولين عن مراقبتهم لتلك الأعمال والعمل على وقفها ومحاربتها ومحاسبة المسئولين عنها.**

## ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة:

وثق المركز خلال العام مزيداً من الإفادات والشكاوى من مواطنين ادعوا تعرضهم لأشكال التعذيب أثناء احتجازهم أو التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معظم الشكاوى التي وثقها المركز تتعلق بأشخاص جرى التحقيق معهم على خلفيات جنائية، في أقسام المباحث الجنائية. ولكن تلقى المركز أيضاً إفادات بادعاء التعذيب على خلفيات سياسية أو أمنية. وقد تنوعت أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة، بما في ذلك: الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة لأعلى أو الشبح على كرسي جلوساً بشكل يؤذي الجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب باستخدام العصي او الأسلاك البلاستيكية المجدولة، الوقوف عند الحائط والأيدي للأعلى لفترات طويلة، والحرمان من النوم. وهذا بالإضافة إلى وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة تفتقر للتهوية ولا تتمتع بظروف صحية ملائمة، الأمر الذي يعد انتهاكاً لأبسط حقوقهم الإنسانية.

**ففي قطاع غزة** وثق المركز العديد من الحالات التي ادعى خلالها المشتكون تعرضهم للتعذيب أثناء عمليات التحقيق والاستجواب داخل مقرات الأجهزة الأمنية، خاصة الشرطة الجنائية. ورصد المركز عددا من الحالات شكلت نماذج صارخة للتعذيب، حيث تعرض معتقلون لأذى بليغ. وذكر أحد المعتقلين بأنه فقد إحدى نتيجة التعذيب، حيث أفاد (م.ج.أ) بأنه تعرض للتعذيب الشديد خلال التحقيق معه بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٥، لدى الشرطة الجنائية، بما في ذلك الشبح والضرب بالأيدي والأرجل وعقب المسدس، وسكب الماء البارد، والضرب على خصيتيه. كما أفاد معتقل آخر بأنه تعرض للتعذيب في مركز شرطة الشيخ رضوان بتاريخ ١٩ مارس، على خلفية اتهامه بالسرقة. وذكر (م.ي.خ)) بأنه جرى تغريز رأسه بـ(٦٦) غرزة، وكسرت إحدى أصابع يده خلال التحقيق معه. وذكر معتقل ثالث بأنه عانى من فشل كلوي نتيجة التعذيب، حيث ذكر (ص.ي.ش)، ٢١ عاماً، بأنه تعرض للتعذيب الشديد لدى الشرطة الجنائية بتاريخ ٢ مايو، بما في ذلك الشبح والضرب، مما أدى إلى التسبب في فشل كلوي لابنه نتيجة الضرب المتكرر على الكلية على خلفية اتهامه بسرقة.

**وفي الضفة الغربية** تلقى المركز مزيداً من الافادات والشكاوى من مواطنين ادعوا خلالها تعرضهم للتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في مراكز الإعتقال و التوقيف، خاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. ولم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً. وأفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم (ل.م.ع) من الخليل بأنه تعرض للاعتقال بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٥، على أيدي أفراد الأمن الوقائي، وخضع للتحقيق لمدة ١١ يوماً، حيث كان يتم إدخاله إلي زنزانة انفرادية ويتم تشغيل مكيف التبريد بعد أن يتم تجريده من الملابس. كما أفاد معتقل آخر بأنه تعرض للتعذيب خلال اعتقاله بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٥، من قبل الأمن الوقائي. وذكر (ع.ح.ج)، ٢٢ عاماً بأنه تعرض للشبح أربع مرات خلال التحقيق معه على خلفية مشاركته في مسيرة تضامناً مع الأسيرة لينا خطاب المعتقلة في سجون الاحتلال. وأفاد معتقل ثالث (ج.ع.س)، بأنه تعرض للتعذيب بتاريخ ٢٥ أبريل، لدى جهاز الأمن الوقائي برام الله. وذكر المشتكي بأنه تعرض للشبح لساعات طويلة لمرتين.

### الاعتقالات والإستدعاءات على خلفية سياسية

استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة اعتقال المواطنين واستدعائهم على خلفيات سياسية خلال عام ٢٠١٥، وانتهاك حقوقهم التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية ذات العلاقة، ورغم قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٩، والقاضي بعدم مشروعية الاعتقال السياسي، وأن على جميع الجهات التنفيذية احترام قرار المحكمة والامتناع عن ممارسة الاعتقالات السياسية غير المشروعة. وتتم الاعتقالات في أغلب الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

**ففي قطاع غزة**، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح) والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال لفترات متفاوتة، وواجهوا في كثير من الأحيان تهم التخابر مع رام الله، والقيام بأعمال مخلة بالأمن العام. وتعرض العديد من هؤلاء النشطاء والموظفين لمعاملة مهينة، وتم الاعتداء عليهم بالضرب، ومن ثم إجبارهم على تكرار المثول أمام مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم. وكانت حملة الاعتقال الأوسع، خلال شهر يناير ٢٠١٥، حيث نفذ جهاز الأمن الداخلي حملة استدعاءات واعتقالات طالت عدداً من نشطاء حركة فتح في مدينة غزة في أوائل يناير ٢٠١٥، للتحقيق معهم حول قيامهم ببعض الفعاليات في الانطلاقة الخمسين التي صادف مرورها في ١ يناير ٢٠١٥. وسبق ذلك، وصول رسائل تهديد لبعض كوادر حركة فتح على هواتفهم النقالة مساء يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، تحذرهم من حدوث أي تجمع لنشطاء الحركة. وقد جرى احتجاز الأفراد المستدعيين لعدة ساعات في ظروف مهينة ومعاملة حاطة بالكرامة. كما تعرض العشرات من المحسوبين على التيار السلفي للاعتقال على مدار العام، خاصة الاعتقالات التي تمت على خلفية التفجير[١٢] الذي وقع في حي الشيخ رضوان خلال محاولة قوات الأمن اعتقال أحد المطلوبين في أحد المنازل ومقتله. وقد شنت قوات الأمن في أعقاب ذلك حملة اعتقالات طالت العشرات من التيار السلفي في أنحاء متفرقة من قطاع غزة.

**وفي الضفة الغربية** تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على حركة حماس والجهاد الإسلامي وغيرهم من التيارات الإسلامية للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية، خاصة جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. ووثق المركز بالإضافة إلى ذلك، عددا من

١٢. قامت قوات الأمن في قطاع غزة بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٥ بقتل المواطن يونس سعيد الحنر أثناء محاولة اعتقاله من منزله الكائن في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة .

الحالات رفضت فيها الأجهزة الأمنية تنفيذ قرارات المحاكم والإفراج عن المعتقلين، أو تأخير الإفراج عنهم بخلاف قرار المحاكم. وكانت حملة الاعتقالات الأوسع قد نفذت بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٥، حيث طالت نحو ١٤٨ مواطنا محسوبا على حركة حماس من مختلف مناطق الضفة الغربية.

وقد اعتقل عددا كبيرا منهم دون مذكرات اعتقال قانونية، كما صادرت أجهزة الأمن الفلسطينية أجهزة كمبيوتر من منازل عدد من المعتقلين. وكانت أجهزة الأمن الفلسطينية قد شنت حملة مماثلة بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٥، طالت نحو ٣٢ ناشطاً ومؤيدا لحركة حماس.

### وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال العام ٢٠١٥ توفى (٣) مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية، (٢) منهم في الضفة الغربية، و(١) في قطاع غزة. وتشير المعلومات إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين أو في توفير الحماية الشخصية لهم، وتعمد تجاهل الأمراض التي يعاني منها المعتقلين والتي من المفترض أن يتم اكتشافها في الكشف الأولي فور وصولهم إلى السجون. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

١. بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٥، أعلن مستشفى الخليل الحكومي عن وفاة المواطن **ربيع محمود موسى الجمل «أبو سنينة»**، ٣٧ عاماً من سكان المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل، بعد إصابته بحروق، اثر احتراق غرفة النظارة التي كان موقوفاً بها داخل سجن الاستخبارات العسكرية في المدينة، والتي كان يتواجد بها لوحده. وكانت النيران قد اشتعلت في حوالي الساعة ٧:٣٠ مساءً، في إحدى نظارات التوقيف، داخل سجن الاستخبارات العسكرية في منطقة شارع عين عرب، وسط مدينة الخليل دون معرفة السبب، ما أسفر عن وفاة المعتقل ربيع الجمل، والذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني برتبة مساعد أول، والذي تم توقيفه في نفس اليوم. وبعد نقله إلى مستشفى الخليل الحكومي وإعلان وفاته.

٢. بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٥، أعلنت مديرية شرطة بيت لحم عن وفاة الموقوف لديها **حازم ياسين محمود عدوان ٢٩** عاماً، من سكان بلدة العيزرية، شرقي مدينة القدس، في نظارة مديرية شرطة مدينة بيت لحم. وكان عدوان قد اعتقل عصر نفس اليوم لدى شرطة العيزرية، ومن ثم جرى تحويله إلى مركز شرطة مدينة بيت لحم، بناءً على مذكرتي توقيف من محكمتي بداية بيت لحم ورام الله. وقد جرى تحويل جثمان عدوان إلى مركز الطب الشرعي في مدينة بيت لحم، وكانت النتيجة الأولية أن الوفاة نتجت عن انقطاع الأكسجين أثناء الحياة (شنق حيوي). وعلم المركز أن الشرطة فتحت تحقيقا في الحادث لمعرفة الظروف والملابسات التي أدت للوفاة.

٣. بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٥، أعلن وفاة وفاة المواطن **خالد حماد البلبيسي**، الموقوف في مركز شرطة النصيرات، وسط قطاع غزة. ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المركز من عائلة البلبيسي فإن العائلة تلقت اتصالاً في ساعات مساء أمس الأول من الشرطة يفيد بوجود ابنها خالد في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح في حالة صحية صعبة. وقد أبلغت العائلة بوفاة خالد فور وصولها للمستشفى، وجرى تحويل جثمانه صباح اليوم التالي إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث أكد الطب الشرعي أن وفاة قريبهم كانت نتيجة إصابته بالجلطة القلبية.

وأفادت مصادر في الشرطة أنه في ساعات مساء يوم الأحد، عانى البلبيسي من صعوبة في التنفس أثناء حجزه، ومن ثم نقل الى مستوصف النصيرات الحكومي، وأعطي هناك حقنتي اسيفال وديكورت، ومن ثم أعيد للنظارة. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساء اليوم ذاته، وبعد أداء المحتجزين صلاة العشاء والتراويح في الساحة عادوا إلى نظارة الاحتجاز، فوجدوا الموقوف خالد في حالة "تخشب"، فنقل على الفور لمستوصف النصيرات، وهناك تبين أنه توفي.

# استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي

**مازال عمل المجلس التشريعي الفلسطيني معطلاً للعام التاسع على التوالي، حيث استمر دون انعقاد، منذ الانقسام في السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٧، كنتيجة مباشرة للانقسام. كما واستمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في فرض إجراءات تعسفية ضد نواب المجلس، حيث تمارس الاعتقال التعسفي بحقهم لمدد متفاوتة قد تستمر لأعوام، وغالباً دون توجيه تهمة أو محاكمة. وقد تكالبت هذه الظروف لتغيب الوسيلة الأساسية للتشريع في السلطة الفلسطينية والأداة الأهم في الرقابة على عملها، والوسيلة الوحيدة لتأكيد سلطة الشعب كما أقرها القانون الأساسي. وهو الأمر الذي انعكس سلباً على كافة مناحي الحياة للمواطنين الفلسطينيين. والذي ينذر بتدهور أكبر على صعيد الحقوق والحريات في المنظور القادم، لاسيما في ظل تعاظم حالة الاستقطاب في المجتمع الفلسطيني، وزيادة وتيرة المناكفات السياسية.**

ورغم توقيع وثيقة تنفي اتفاق المصالحة في إبريل ٢٠١٤، إلا أن المجلس التشريعي لم يعاود انعقاده، بل أن حكومة التوافق الحالية شكلت بعيدا على المجلس، حيث لم تحصل على الثقة منه، في سابقة خطيرة، تؤكد الغياب الكامل لاحترام القانون الأساسي الفلسطيني. وقد تمخضت هذه الحالة عن وجود حكومة لا تخضع للرقابة أو المحاسبة من قبل ممثلي الشعب. وقد انعكس ذلك على أداء الحكومة وحالة الحقوق والحريات في السلطة الفلسطينية. ويأتي ذلك كله في ظل تعطيل عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية المستحقة منذ العام ٢٠١٠، والتي يتعمد طرفي الانقسام عدم إجراءها. ويؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الانتخابات التشريعية والرئاسية ليست خياراً وإنما استحقاقاً دستورياً، العمل على توفير الظروف اللازمة من قبل طرفي الانقسام للإيفاء به.

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، المنتخب في العام ٢٠٠٦، قد تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس، والتي انتهت بصراع دموي أدى إلى انقسام السلطة الفلسطينية إلى سلطتين واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح كانت تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أي إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام.

### ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي

ما زالت قوات الاحتلال، وحتى نهاية العام، تحتجز خمسة نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث يقضي النائبان أحمد سعدات ومروان البرغوثي عقوبة السجن المؤبد، كما صدر مؤخراً حكم ضد النائبة خالدة جرار بـ١٥ شهراً. وما زال النائبين حسن يوسف وجمال النتشة رهن الاعتقال الإداري، بعد اعادة اعتقال النائب يوسف، وتجديد الاعتقال الإداري للنائب النتشة. وقامت قوات الاحتلال، خلال العام، بتجديد اعتقال النواب

حاتم قفيشة، نايف الرجوب، وسمير القاضي خلال العام إلا أنها أفرجت عنهم قبل نهايته.

أصدرت محكمة الاحتلال قراراً بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٥، بحبس النائبة خالدة جرار لمدة ١٥ شهراً، و١٢ شهراً آخر مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات، فضلاً عن فرض غرامة مالية قدرها ١٠ آلاف شيكل، وذلك على خلفية ممارسة نشاطها السياسي والبرلماني. وقد وجهت لها المحكمة العسكرية الإسرائيلية في عوفر، غرب رام الله، تهماً تتعلق بالانضمام لتنظيم محظور والتحريض ضد الاحتلال، والقيام بنشاطات مناوئة للاحتلال، بما في ذلك نشاطات تعود للعام ٢٠٠٩، وهو ما يؤكد أن دوافع المحاكمة كانت سياسية على خلفية عملها ونضالها السياسي السلمي.

كما أعادت قوات الاحتلال اعتقال النائب حسن يوسف بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥، بعد أن اقتحمت منزله في بيتونيا. وكان النائب يوسف قد اعتقل عدة مرات في فترات سابقة. كما جددت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري للمرة السابعة، ولمدة ثلاثة شهور للنائب محمد جمال النتشة. ويشار إلى أن النائب النتشة معتقل لدى سلطات الاحتلال منذ تاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣.

كما واقتحمت قوات الاحتلال منزل النائب فتحي القرعاوي في طولكرم شمال فلسطين المحتلة وقامت بأعمال استجواب له ولأبنائه داخل المنزل. كما وقامت في مطلع العام باقتحام وتفتيش منزلي كل من النائبين محمد الطل في بلدة الظاهرية جنوب الخليل ومحمد مطلق أبو جحيشة من بلدة إذنا غرب الخليل.

وقد أفرجت قوات الاحتلال عن رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، وعدد من نواب المجلس أوقات متفرقة خلال العام ٢٠١٥، والذين قضوا فترات في الاعتقال الإداري لمدد تراوحت بين بضعة شهور حتى سنتين، وينتمون إلى كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية. وقد أطلق سراح النواب: عمر عبد الرازق، والنائب نايف الرجوب، ونزار رمضان، وحاتم رباح قفيشة، وابراهيم سعيد ابو سالم، وفضل صالح حمدان، وسمير صالح القاضي، ومحمود الرمحي، وباسم الزعارير، وياسر داوود، وسليمان منصور، ومحمد الطل، ومحمد بدر، وعبد الجابر الفقهاء، واحمد عطون.

وكانت قوات الاحتلال قد أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بإدراج كتلة التغيير والإصلاح على قائمة الإرهاب منذ تاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. كما أصدر قائد قوات جيش الاحتلال في يوليو ٢٠١٢ قراراً باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «اتحاد محظور»، استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥. وتأتي هذه القرارات لشرعنة حالة قائمة من القمع لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني، منذ رفض سلطات الاحتلال التعامل مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، والتي حققت فيها كتلة التغيير والإصلاح أغلبية برلمانية كبيرة.



### كتلة التغيير والإصلاح تعاود الانعقاد باسم المجلس التشريعي

رغم توقيع اتفاقية المصالحة في إبريل ٢٠١٤ إلا أن المجلس التشريعي لم ينعقد حتى صدور هذا التقرير. وقد عاودت كتلة التغيير والاصلاح في العام ٢٠١٥ انعقادها باسم المجلس التشريعي بعد أن توقفت لشهور بعد توقيع اتفاق الشاطئ (وثيقة تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطيني) في إبريل ٢٠١٤. ويأتي ذلك في ظل تراجع عملية المصالحة بعد خلافات على آليات التنفيذ وبعض القضايا ، لاسيما قضية رواتب الموظفين الذين عينتهم حكومة غزة السابقة. ورغم استقالة الحكومة في غزة، إلا أن الوزارات فيها ما زالت تقوم بعمل مستقل عن حكومة التوافق، وتستند هذه الوزارات في بعض الأحيان إلى قرارات تصدرها كتلة التغيير والإصلاح باسم المجلس التشريعي، في محاولة منها لإضفاء شرعية لأعمالها غير المستندة للقانون.

وقد أصدرت كتلة التغيير والإصلاح عدة قرارات خطيرة تجاوزت فيها صلاحيات المجلس التشريعي نفسه، لتتعدى على صلاحيات السلطة التنفيذية، في تكريس واضح لحالة الانقسام القائمة من خلال تجاهل وجود حكومة الوفاق الوطني القائمة. وقد ساهمت كتلة التغيير والاصلاح وباسم المجلس التشريعي في تمرير قرارات تجيز فرض ضرائب على البضائع والواردات لقطاع غزة، من خلال إعطاء صلاحيات للجهات التنفيذية بفرض ضريبة جديدة، بموجب قراراها الخاص باعتماد موازنة قطاع غزة في العام ٢٠١٥. كما قامت مؤخراً بالمساهمة في إصدار قرار غير قانوني بتخصيص أراض حكومية لموظفي قطاع غزة عوضاً عن مستحقاتهم المالية الناتجة عن عجز حكومة غزة السابقة عن دفع رواتبهم كاملة لما يزيد عن عامين. وكان المركز الفلسطيني قد أكد في حينه في بيان صادر عنه بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥، أن القرار غير قانوني، وإقراره من قبل كتلة التغيير والاصلاح لا يعطيه أي صفة قانونية.

### الرئيس الفلسطيني يستمر في اصدار تشريعات دون الالتزام بحالة الضرورة القصوى

استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي، والتي اعطت الرئيس صلاحية اصدار تشريعات في حالة الضرورة ، وفي غير حالات انعقاد المجلس. وقد أصدر الرئيس الفلسطيني عشرات التشريعات منذ الانقسام في السلطة الفلسطينية، جل هذه التشريعات لم يلتزم فيه بشرط الضرورة. وكان الرئيس الفلسطيني قد اصدر خلال العام ٢٠١٥ (١٣) قرار بقانون، ليصل العدد الإجمالي لها منذ الانقسام إلى (١٢٥) قراراً بقانون.

# استمرار التعدي على استقلال السلطة القضائية

**استمر الانقسام في السلطة القضائية الفلسطينية، ليدخل عامة التاسع، دون وجود أي خطوات عملية لإعادة الوحدة والاعتبار لهذه السلطة التي تمثل الضمانة الحقيقية لسيادة القانون. وبالرغم من أن تشكيل حكومة التوافق الوطني في يونيو ٢٠١٤، قد مر عليه أكثر من عام ونصف، ألا أن خطوات إنهاء الانقسام ما لبثت أن تراجعت بعد أن توقفت في غضون أسابيع قليلة من انطلاقها، مما عطل جهود توحيد السلطات والمرافق العامة الإدارية، بما فيها مرفق القضاء. وباتت مسألة احترام القضاء واستقلاليته والالتزام بأحكامه من المسائل المهمشة على الساحة السياسية الفلسطينية بعد تراجع عملية المصالحة الفلسطينية.**

يشدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على ضرورة وضع مهمة توحيد الجهاز القضائي على رأس أولويات أي نقاش لإنهاء الانقسام الفلسطيني. ويؤكد المركز على أن استقلال القضاء التزام دستوري وقانوني، لاسيما ما نصت عليه المادة (٩٧) من القانون الاساسي ٢٠٠٣، والتي جاء فيها أن "السلطة القضائية مستقلة"، وكذلك المادة (٢) منه والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات. كما ويعتبر القضاء المستقل حاجة مجتمعية، وأداة الرقابة الأساسية في النظم الديمقراطية، وضمانة هامة للسلم الأهلي. ويشدد المركز على أن تجاهل أو تأجيل مسألة توحيد القضاء هو بمثابة إنكار للعدالة وسيادة القانون، ويمثل خطر حقيقي على الأمن والسكينة في المجتمع.

يفتقد القضاء الفلسطيني للبيئة المناسبة التي تؤمن استقلاله، لاسيما في ظل الانقسام الفلسطيني، فما يزال القضاء في قطاع غزة مشكل بطريقة غير دستورية، وفي الضفة الغربية يعاني من تدخلات السلطة التنفيذية. فيما يلي تبيان لحالة القضاء في كل من قطاع غزة والضفة الغربية:



### قطاع غزة:

استمر القضاء للسنة التاسعة على التوالي في عمله دون أن تتم تهيئة وضعه القانوني لتتوافق مع القانون الفلسطيني، وذلك رغم توقيع وثيقة تنفيذ اتفاق المصالحة قبل أكثر من عام ونصف. ويعمل القضاء في غزة بشكل مستقل تماماً عن السلطة القضائية في الضفة الغربية، بعد أن حدث انقسام في الجهاز القضائي في العام ٢٠٠٧. ويشرف على الجهاز القضائي في قطاع غزة مجلس قضاء أعلى شُكّل من قبل الحكومة السابقة هناك في اعقاب الانقسام، وبشكل مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، ويعمل بشكل مستقل تماماً عن مثيله في الضفة الغربية. يباشر هذا المجلس كل المهام الإدارية المتعلقة بتعيين قضاه جدد وتنقلاتهم وإصدار تعميمات والقرارات الإدارية الخاصة بعمل القضاء.

ومن الجدير ذكره، أنه ورغم مناشدات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جميع الأطراف حينها من أجل تحييد القضاء باعتباره مرجعية هامة في ظل المنازعات القائمة، وصمام أمان للأمن والاستقرار والسكينة في المجتمع، إلا أن عمل الجهاز القضائي في غزة قد توقف نتيجة للمناكفات السياسية في حينه والاعتداء المباشر على المحاكم، مما تسببت في تعليق القضاة لعملهم في الجهاز القضائي. وفي أعقاب ذلك، قامت حكومة غزة السابقة بتعيين قضاة جدد بطريقة غير دستورية، وعادت المحاكم إلى مباشرة عملها ولكن بكادر جديد معين بطريقة غير قانونية. وبذلك، أصبح في مناطق السلطة الفلسطينية جهازان قضائيان منفصلان تماماً، أحدهما في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط.

وقد علقت مؤسسات حقوق الإنسان في حينه عملها أمام القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا

إنها عادت للتعامل مع القضاء في العام ٢٠١١ تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع. وكان المركز قد قدم في إبريل ٢٠١٢ طعناً في التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء في غزة على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، كما قدم طعن في مايو ٢٠١٣ ضد قرار منع طاقم المركز من السفر عبر معبر بيت حانون (إيرز)، وكلا الطعنان رفضا من قبل المحكمة، مما عزز لدى المركز قناعة بضعف فاعلية واستقلال الجهاز القضائي القائم في قطاع غزة.

**الضفة الغربية:**

استمرت محاولات التعدي على استقلال السلطة القضائية في العام ٢٠١٥، إلا أن القضاء قد نجح في التصدي لأحدى هذه الاعتداءات. فقد حكمت المحكمة العليا في رام الله بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٥ ببطلان قرار الرئيس الفلسطيني رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٤، والذي طُعن فيه من قبل أحد المحامين الفلسطينيين، والقاضي بتعيين السيد علي مهنا رئيساً للمحكمة العليا رئيساً لمجلس القضاء الأعلى. وكان الرئيس الفلسطيني قد اصدر قرار تعيين السيد مهنا دون تنسيب من قبل المجلس نفسه، ما يمثل مخالفة للمادتين (١٨، ٣٧) من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢ وتعد واضح على استقلالية السلطة القضائية ومبدأ الفصل بين السلطات كما ضمنتهما قواعد القانون الأساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٣. وتعد هذه الواقعة سابقة تاريخية ومهمة في تاريخ القضاء الفلسطيني، يأمل المركز أن تستثمر ويبنى عليها لتحقيق استقلال كامل للقضاء.

كما وشهدت الضفة الغربية خلال نفس العام زيادة في عدد الشكاوى المتعلقة بإنكار أو تعطيل تنفيذ احكام قاطعة صادرة القضاء، في تعد صارخ على استقلال السلطة القضائية، والذي يمثل جريمة بموجب القانون الأساسي في المادة ١٠٦ منه والتي نصت على:
"الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له"
ورغم وضوح النص السابق، ورغم الجزاء الصارم الذي تضمنه إلا أن عدم تنفيذ الاحكام او تعطيل تنفيذها ظاهرة مستقرة في الضفة الغربية، حيث ترصد مراكز حقوق الإنسان العديد من الحالات بشكل سنوي، دون أن يلاقي النص السابق طريقة للتطبيق ليمثل رادعاً للمعتدين على استقلالية القضاء في السلطة التنفيذية.

وتعتبر الأجهزة الأمنية، لاسيما جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة في الضفة الغربية، المعتدي الأكبر على أحكام القضاء واستقلاله. وقد رصت العديد من الحالات التي امتنعت فيها هذه الاجهزة أو ماطلت في تطبيق أحكام قضائية، وخاصة في الأوامر القضائية المتعلقة بإطلاق سراح شخص ما بعد تبرأته من جريمة وجهت إليه، أو تبين للمحكمة أنه محجوز بشكل غير شرعي، أو بعد الحكم بإطلاق سراحه بكفالة. وتمثل هذه الأنواع من الانتهاكات نسف كامل لفكرة الفصل بين السلطات وسيادة القانون، كما إنها تفقد الجمهور الثقة في القضاء وقدرته على الانتصاف للضحايا، مما يهدد الأمن العام، التي من المفترض أن تحميه هذه الأجهزة.

كما ورُصدت حالة اشتركت فيها النيابة العام في الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي، حيث صدر حكم من المحكمة بإلغاء قرار النائب العام بمنع مواطنة من السفر إلا أن الحكم لم ينفذ،[١٣] رغم إبلاغ النائب العام بقرار المحكمة. ويكشف هذا الأمر أنه وفي الوقت الذي تحترم فيه الأجهزة الأمنية قرارات النائب العام بمنع المواطنة من السفر، فإنها لا تعطي أي اعتبار لحكم القضاء بإلغاء القرار بمنعها، مما يضع الكثير من علامات الاستفهام حول توجهات السلطة التنفيذية، ومدى التزامها بدورها في تنفيذ القانون.

١٣. رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حالة تم فيها إنكار لحكم صدر بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢١ حصلت بموجبه المواطنة ايلينا رولاند جدعون ٤٧ عاماً قرار من محكمة بداية بيت لحم يسمح لها بالسفر خارج البلاد وذلك بعد منعها من السفر من قبل النائب العام بتاريخ ٢٠١٣/٦/١١ وعلى الرغم من إعلام النائب العام بقرار المحكمة إلا أنه لم يتم تنفيذ القرار و لم يسمح للمواطنة بالسفر بحجة منعها من قبل النائب العام.

# تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

**تعتبر المشاركة السياسية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتلعب دوراً هاماً في تعزيز النظام الديمقراطي، بما بشمله ذلك من سيادة القانون واحترام وصون حقوق الإنسان وكرامته. وتتيح المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين إبداء الرأي في الأمور والقضايا العامة التي تخص الشأن العام. وتمثل الانتخابات الديمقراطية والنزيهة إحدى أشكال المشاركة السياسية، وركناً أساسيا وجوهرياً لإرساء حكم ديمقراطي يستند إلى إرادة شعبية للناخبين وتمنح النظام القائم شرعية قانونية. ويشترط على الانتخابات الديمقراطية لكي تتسم بهذا الوصف أن تجرى بشكل دوري ومنتظم في إطار القانون.**

لكن للأسف، ما تزال الانتخابات العامة معطلة رغم مرور نحو عشر سنوات على عقدها آخر مرة في العام ٢٠٠٦، فيما جرت انتخابات جزئية لعدد من الهيئات المحلية في الضفة الغربية في العام ٢٠١٢.[١٤] وبانتهاء العام، يكون قد مر ست سنوات على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الرئاسة والمجلس التشريعي وهيئات الحكم المحلي، الذي منح لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥، و٢٠٠٦. ويشكل تعطيل الانتخابات وعدم إجرائها في موعدها المحدد وفق القانون الأساسي وقانون الانتخابات مصادرة لحق المواطن في اختيار ممثليه في تلك المناصب، كما يشكل تقويضاً لعملية التحول الديمقراطي التي تعتبر الانتخابات الدورية والنزيهة إحدى ركائزها الأساسية.

فعلى مستوى الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية لم تجر الانتخابات، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات، أو تبرز مؤشرات ودلائل حتى على قرب إجرائها. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

أما على مستوى الانتخابات المحلية، فقد بقيت المجالس المحلية المنتخبة منذ انتخابات العام ٢٠٠٥ كما هي في الضفة الغربية، باستثناء إجراء انتخابات جزئية في بعض مدن وقرى الضفة الغربية في العام ٢٠١٢، ولم تجدد شرعية غالبية المجالس المحلية. وفي قطاع غزة، لم تجر أية انتخابات بهذا الشأن في الهيئات المحلية، ولم تطرأ أية تطورات تذكر، حيث استمر تعيين مجالس محلية مقربة من الجهات المتنفذة في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.



١٤. انتقد المركز، في حينه، إجراء الانتخابات المحلية الجزئية في الضفة دون غزة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، وأكد على موقفه من إجراء الانتخابات في ظل الانقسام. كما طالب المركز الحكومتين في رام الله وغزة بتوفير الشروط الموضوعية والأجواء اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مقدمة هذه الشروط إطلاق الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان المكفولة دستورياً، بما فيها احترام الحق في حرية العمل السياسي ورفع الحظر عن ممارسة النشاطات السياسية.

# انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

**استمرت انتهاكات حرية الرأي والتعبير وتقييد الحريات الصحفية خلال العام ٢٠١٥. ولم يساهم تشكيل حكومة التوافق الوطني في يونيو ٢٠١٤ في تحسين حالة الحقوق والحريات في قطاع غزة بشكل عام، وخاصة حرية الرأي والتعبير، بالرغم من أن اتفاق المصالحة ألحق بلجنة خاصة للحقوق والحريات. كما ومازالت السلطة الفلسطينية بدون أي قانون يؤمن حق الوصول للمعلومات، مما يجعل حرية الرأي والتعبير مفرغة من مضمونها. ويؤكد المركز على أن حرية الرأي والتعبير وإطلاق حرية الصحافة حجر الزاوية في أي بناء ديمقراطي سليم، وهو ضمانة مهمة للتمتع بباقي الحقوق والحريات.**

رصد المركز العديد من الانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة المتعلقة باعتداءات ضد الصحفيين وأصحاب الرأي، بسبب أو بمناسبة ارتكابهم لعملهم. وتنوعت أصناف الانتهاكات، وشملت: التعدي بالضرب والإهانة على الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث؛ مصادرة معدات الصحفيين، ومحو المواد الصحفية من على كاميراتهم أو مصادرة شرائح الذاكرة الخاصة بها؛ اعتقال الصحفيين بشكل تعسفي؛ احتجاز الصحفيين والتحقيق معهم بسبب عملهم الصحفي؛ استدعاءات بسبب ممارسة العمل الصحفي أو بسبب ممارسة حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي؛ توجيه الأوامر للصحفيين بوقف التصوير؛ ملاحقة الصحفيين والتضييق عليهم عن طريق اساءة استخدام وسائل القانون. فيما يلي بعض الأمثلة على انتهاكات حرية الرأي والتعبير التي رصدها المركز خلال العام في الضفة الغربية وقطاع غزة:

### قطاع غزة:

- أفاد عدد من الصحفيين بأنه، وبتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٥، تم اعتقالهم وعدد من زملائهم، ٩ صحفيين، ومصادرة معداتهم الصحفية ومحو المواد التي صوروها، وذلك من أحد أجهزة الأمن في قطاع غزة، بسبب تغطيتهم لفعالية نظمها نشطاء من حركة فتح في مقبرة بن مروان بحي الشجاعية شرق غزة، بادعاء أن الفعالية غير مرخصة.

- أفاد عدد من الصحفيين بأنه تم منعهم من ممارسة عملهم ومصادرة معداتهم الصحفية من قبل أفراد عرفوا عن أنفسهم بأنهم من الأمن الداخلي في مدينة رفح، وذلك بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٥. وقد حدث ذلك أثناء تغطيتهم لاحتجاجات نظمها مئات المواطنين الغاضبين من جراء تردي أوضاع الكهرباء في قطاع غزة.

- أفاد الصحفي حازم خليل جميل بعلوشة، ٣٧ عاماً، يعمل مراسلاً لصحيفة الجارديان البريطانية، أنه تعرض للاعتداء والاعتقال ومصادرة معدات التصوير الخاصة بهم، ومحو المواد الصحفية من عليها بسبب عمله مع فريق صحفي أجنبي على تغطية إخلاء النازحين في مدارس الأونروا، وذلك بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥.

- أفاد الصحفي أحمد موسى إبراهيم أبو فياض، يعمل في الجزيرة نت، بأنه تعرض للاعتقال و الضرب من قبل أحد أفراد الأمن، وذلك أثناء تغطيته لمؤتمر صحفي لوزير الأوقاف التركي، وذلك بتاريخ ١٧مايو ٢٠١٥. ومن ثم حاولوا إجباره على التوقيع على تعهد باحترام القوانين والأنظمة، حتى لا يتم تحويله للنيابة، فرفض التوقيع. واستمراره بعدها احتجازه لساعات أخرى،الافراج عنه في وقت لاحق.

» أفاد الصحفي خالد اسماعيل أبو مغصيبأنه، بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٥، تم اعتقاله والاعتداء عليه بالضرب المبرح، من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وذلك بسبب قيامه بتغطية فعالية قام بها بعض الشباب للمطالبة بالحق في العمل والحد من غلاء المعيشة.

» أفاد المصور بهاء سامي ربيع، ويعمل في فضائية فلسطين اليوم أنه، بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٥، تم منعه من قبل أفراد الشرطة في بيت لاهيا من تغطية مسيرة ومصادرة الكاميرا الخاصة بالقناة.

**الضفة الغربية:**

» أفادت الصحافية نائلة حسني خليل، ٣٨ عاما، مديرة مكتب صحيفةالعربي الجديدفي رام الله، بأنها خضعت للتحقيق بعد استدعائها من قبل الشرطة، بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٥، بخصوص عملها في الصحيفة. وكانت الشرطة قد قامت، بتاريخ ٢١ اكتوبر ٢٠١٥، بإغلاق مكتب الصحيفة التي تعمل بها، بناءً على أمر صادر من النائب العام، بعد تلقيه طلب من وكيل وزارة الإعلام، و ذلك بحجة عدم وجود ترخيص للصحيفة، ونشر الصحيفة لمقالات اعتبرتها وزارة الاعلام مسيئة للسلطة الفلسطينية.

» أفاد عبدالحليم نصارعبدالحليم الطل ، ٢٨ عاماً ، بأنه اعتقل منقبل جهازالأمن الوقائي في مدينة الخليل على خلفية كتاباته على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٥. وقد تم تحويله للنيابة بتهمة القدح ومن ثم تم إطلاق سراحه من قبل محكمة الصلح في دورا.



» بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٥ ، أفادت الصحفية إيمان رشدي طاهر مصطفى ، إعلامية حرة، أنه وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٥، تم استدعاؤها من قبل جهاز الشرطة الفلسطينية بمدينة جنين، على خلفية منشوراتها على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي، وتم تحويلها إلى النيابة العامة في جنين، حيث وجهت لها تهمة سب جهاز الأمن الوقائي، وتم تحويلها للمحكمة والتي أفرجت عنها بكفالة لحين استكمال الإجراءات.

» أفاد الصحفي أسيد عبد المجيد عمارنة، ويعمل مصوراً لقناة الاقصى الفضائية، أنه وبتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٥، تم استدعاؤه من قبل جهاز الامن الوقائي في بيت لحم، ومن ثم تم احتجازه، وتحويله للنيابة، حيث وجهت له تهمة إثارة النعرات الطائفية، وتم تمديد احتجازه من قبل المحكمة لـ ٣٢ يوماً، في ظروف قاسية.

» أفاد الصحفي منتصر بالله محمد نصار، محرر ومقدم برامج في "راديو علم" التابع لجامعة الخليل، أنه وبتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٥، تم استدعاؤه من قبل جهاز الأمن الوقائي وتحذيره من التعرض للرئيس الفلسطيني أو الجهاز.

# انتهاك الحق في التجمع السلمي

**أدت القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي إلى استمرار تراجع حالة هذا الحق في أراضي السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥. وقد وثق المركز العديد من الحالات التي رفضت خلالها الجهات المختصة، سواء في الضفة أو في القطاع، السماح بعقد مسيرات، أو اعتصامات، أو مهرجانات، أو غيرها من أشكال الحق في التجمع السلمي، واستخدمت في بعضها القوة لتفريق تلك التجمعات. في المقابل، رصد المركز تنظيم العشرات من المسيرات السلمية التي تخدم توجهات كل طرف، سواء في الضفة أو في قطاع غزة، وسمح لها بالانعقاد دون أية قيود.**

**ففي قطاع غزة**، استخدمت الأجهزة الأمنية القوة في فض أو تفريق تجمعات سلمية، خاصة تلك التي خرجت ضد توجهات الجهات التنفيذية، فيما جرى فض بعض التجمعات السلمية بدون عنف. كان من بين المسيرات التي استخدمت فيها القوة، المسيرة التي خرجت بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥،بشكل عفوي في بلدة خزاعة شرق مدينة خان يونس احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن البلدة لفترة طويلة. وقد ووجهت تلك المسيرة بعنف من قبل أفراد الشرطة الذين اعتدوا على المشاركين بالضرب بمن فيهم نساء، فيما اعتقلوا عددا آخر منهم. وفي حالة أخرى، استخدمت الشرطة القوة في تفريق مسيرة احتجاجية خرجت في رفح بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٥، احتجاجاً على أزمة الكهرباء، حيث تعرض عدد من المشاركين في المسيرة للضرب والاحتجاز.

كما حظرت تلك الأجهزة، في بعض الاحيان، اقامة مهرجانات واحتفالات عامة ورفضت اعطاء الموافقة على إقامتها، رغم اتباع منظميها الإجراءات القانونية. على سبيل المثال، رفضت الأجهزة الأمنية إقامة فعاليات انطلاقة حركة فتح ال٥٠، ومنعت إقامة أية مظاهر احتفالية لنشطاء الحركة في كل محافظات قطاع غزة، ولاحقت العديد من نشطاء الحركة ممن احتفلوا على طريقتهم الخاصة في بيوتهم أو في بعض الشوارع والحارات كرفع الأعلام أو الشعارات أو إطلاق المفرقعات وتشغيل بعض الأغاني.

وقد طالت القيود أيضاً تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون كالندوات، حفلات،أو مؤتمرات، كان من المقرر أن تعقد في أماكن مغلقة. وكان من اللافت أيضاً رفض الكثير من أصحاب القاعات، الفنادق، والمطاعم، وغيرها تأجير تلك الأماكن من أجل تنظيم فعاليات مقترحة، خوفاً من مساءلة الشرطة وملاحقتها. على سبيل المثال، بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٥، منع جهاز الأمن الداخلي تجمعاً شبابياً باسم حملة الضغط والمناصرة الشعبية من تنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس التشريعي في غزة، رغم تقديمهم طلب إلى مدير مكتب مدير عام الشرطة، واستدعت أحد أفراد الحملة للحضور لمركز شرطة خان يونس واحتجازه لساعات، قبل الإفراج عنه وتوقيعه على تعهد بعدم تنظيم او المشاركة في فعاليات احتجاجية.

**وفي الضفة الغربية**، استخدمت الأجهزة الأمنية القوة في تفريق المسيرات التي خرجت في معظم مناطق الضفة الغربية تنديدا بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أو تلك التي خرجت تنديداً بالاعتقال السياسي لنشطاء حركة حماس في سجون السلطة الفلسطينية. كان من بين ذلك، المسيرة التي خرجت بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٥، في محافظتي رام الله والبيرة والتي نظمها العشرات من الشبان والنسوة من أهالي المعتقلين السياسيين لدى أجهزة الأمن الفلسطينية على دوار المنارة وسط مدينة رام الله، حيث استخدم أفراد الأجهزة الأمنية القوة واعتدوا بالضرب المبرح بأعقاب البنادق

والركل بالأرجل والأيادي على بعض المشاركين، وحاولوا اعتقال بعضهم. وفي حادثة أخرى، حظرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على حزب التحرير الإسلامي إقامة المهرجان السنوي بعنوان «مؤتمر الخلافة الإسلامية» والذي كان من المنوي عقده في شهر مايو ٢٠١٥، بالرغم من تقدمهم بإشعار إلى مدير شرطة رام الله والبيرة، ومحافظة رام الله قبل عشرة أيام من عقده. وكان من المقرر عقد المؤتمر المركزي بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٥، في ساحة بلدية البيرة، حيث جرت الترتيبات لذلك، إلا أن أجهزة الأمن قامت بإزالة الملصقات الخاصة به، وقامت بمنع مرور الأشخاص إلى المؤتمر في رام الله، من جميع المحافظات، وأوقفت عددا من المشاركين فيه، ومن ثم أغلقت ساحة البلدية. وفي حادثة ثالثة، استخدم أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية القوة في تفريق مسيرة احتجاجية خرجت بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٥، في بيت لحم، حيث أطلقوا الغاز المسيل للدموع واعتدوا بالضرب على المشاركين أسفرت عن إصابة بعضهم[١٥]، ولاحقوا المشاركين واعتقلوا عددا منهم.

كما طالت القيود أيضاً إقامة مهرجانات واحتفالات عامة ورفض إعطاء الموافقة على إقامتها، رغم اتباع منظميها الإجراءات القانونية. على سبيل المثال، رفضت الأجهزة الأمنية في الضفة السماح لحركة حماس بإقامة مهرجان انطلاقتها الـ٢٨ الذي يصادف يوم ١٤ ديسمبر. وقد اعتادت حركة حماس كغيرها من التنظيمات الفلسطينية إقامة مهرجانات أو احتفالات في ذكرى انطلاقتها، إلا أن العام ٢٠١٥، لم يشهد تنظيم أية فعالية لحركة لحماس في هذه المناسبة في محافظات الضفة الغربية، بسبب حظر الأجهزة الأمنية إقامة أية فعاليات أو نشاطات للحركة. وكانت الأجهزة الأمنية قد منعت إقامة مثل تلك الفعاليات خلال الأعوام السابقة. ومنذ بداية حالة الانقسام السياسي في العام ٢٠٠٧، قصرت حركة حماس احتفالاتها على قطاع غزة فقط.



١٥. أظهر تسجيل فيديو نُشِرَ على موقع «يوتيوب» قيام عناصر الشرطة الفلسطينية بالاعتداء بالضرب المبرح بالهراوات والركل على الطفل محمود رضوان حمامرة، ١٧ عاما، من سكان مدينة بيت ساحور، وهو نجل المقدم في الشرطة الفلسطينية رضوان حمامرة، ما أدى إلى إصابته بجروح ورضوض مختلفة في أنحاء متفرقة من جسده. وفي أعقاب هذا الاعتداء، قررت الحكومة الفلسطينية تشكيل لجنة تحقيق في اعتداء أفراد الأمن على الطفل. وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥، أعلن قائد الأمن الوطني عن توقيع عقوبات قاسية وتأديبية بحق ٩ من عناصر الأمن الذين شاركوا في الاعتداء على الطفل، حيث تم إعفاء ٤ ضباط وإنهاء دورهم في الأمن الوطني، وتحويلهم للاستيداع التأديبي، وسجن وتأخير رتبة ٥ آخرين لمدة عام على خلفية أحداث بيت لحم يوم الجمعة الماضي والتي تم بها الاعتداء على مواطن شارك في مسيرة ضد المسجد الأقصى المبارك.

# انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

**استمرت سياسة التضييق على المجتمع المدني من قبل السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠١٥. ولم يغير تشكيل حكومة الوفاق واقع الحق في تشكيل الجمعيات، بل استمر طرفا الانقسام في محاولات السيطرة على المجتمع المدني. ومع تعطل عملية المصالحة وعدم بسط حكومة التوافق سيطرتها على قطاع غزة، استمرت حالة التشرذم في القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات.**

برزت خلال العام توجهات حكومة التوافق الفلسطيني في السيطرة التامة على الجمعيات، وهو ما كشفت عنه عدة تصريحات لرئيس الوزراء وقرارات للحكومة. وقد تركزت تلك القرارات والتصريحات على تشديد الرقابة على الجمعيات، بدلاً من أن تعمل على تعزيز التعاون والتشبيك معها، بشكل يؤمن تعاون فعال بين الطرفين ينعكس إيجاباً على المواطنين ونوعية الخدمات التي يقدمها الطرفين. ويمثل هذا النهج استمرار لنهج التعدي على الجمعيات والتدخل في شؤونها، والذي زادت حدته في أعقاب الانقسام في السلطة الفلسطينية.

استمرت الجهات الحاكمة في قطاع غزة في سياسة التضييق على عمل الجمعيات والتدخل في أدق شؤونها. وتمثل هذه السياسة استمرار لسلسلة طويلة من القوانين والقرارات والإجراءات التعسفية التي استخدمتها حكومة غزة السابقة للسيطرة على الجمعيات، والتي كان أبرزها قرار مجلس وزراء غزة السابق الخاص بتعديل اللائحة الخاصة لقانون الجمعيات، والذي أعطيت بموجبه وزارة الداخلية صلاحيات واسعة للتدخل في عمل الجمعيات، والذي ما زال معمول به في قطاع غزة فقط، رغم عدم دستوريته، وتشكيل حكومة التوافق.

وقد شهد العام ٢٠١٥، استمرار في تدخل سلطة النقد في عمل الجمعيات حيث تفرض قيوداً على الجمعيات العاملة في قطاع غزة فيما يتعلق بفتح حسابات بنكية أو استقبال حوالات، والتي كان أخرها رفض استقبال حوالات مالية لعدد من الجمعيات الخيرية في قطاع غزة. وتأتي هذه السياسة في سياق المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام، والتي انعكست سلباً على المجتمع المدني الفلسطيني، حيث أصبح محل للاستهداف من كلا الطرفين.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد طالب طرفي الانقسام في أكثر من موضع وسياق بضرورة العمل سريعا لتوحيد النظام القانوني المتعلق بالحريات لاسيما الحق في تشكيل الجمعيات. وطالب بإلغاء كافة القرارات الصادرة بحق الجمعيات في ظل الانقسام، وضرورة مراجعة كافة التشريعات المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات، لاسيما تلك الصادرة في ظل الانقسام. وها هو العام ٢٠١٥ ينتهي دون أن يتحقق أي تقدم في احترام الحق في تشكيل الجمعيات. فيما يلي موجز عن حالة الحق في تشكيل الجمعيات خلال العام في كل من الضفة الغربي وقطاع غزة.

### الضفة الغربية:

كان من أبرز صور التعدي على الحق في تكوين الجمعيات في الضفة الغربية خلال هذا العام، مصادقة مجلس وزراء حكومة التوافق بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ على النظام المعدل لنظام الشركات غير الربحية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠، والذي تضمن قيوداً خطيرة على عمل الشركات غير الربحية (أحد صور الجمعيات) وحريتها في ممارسة نشاطها واستقلاليتها. وصدر القرار دون إشراك مؤسسات المجتمع المدني المعنية، مما انعكس على مضمونه، حيث جعل من مجلس الوزراء

مرجعية لتحديد مصادر دعم هذه المؤسسات وأوجه الصرف فيها. وأكد المركز في بيان أصدره، بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، على موقفه الرافض لهذا القرار الذي يمثل تدخلاً سافراً في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وانتهاكاً صارخاً لحقها في الاستقلال والخصوصية، وهو ما يمثل خرقاً لالتزامات السلطة الفلسطينية بموجب المادة (٢٢) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل الحق في تشكيل الجمعيات. وكان مجلس الوزراء قد أصدر نظاماً خاصاً للشركات غير الربحية في العام ٢٠١٠، في خطوة تعسفية لم يتم إشراك المؤسسات المعنية فيها، وانعكس هذا بطبيعة الحال على مضمون النظام نفسه، وما احتواه من احكام أفرغت الحق من مضمونه، وجعلته منحة من وزارة الاقتصاد.

كما وصرح رئيس وزراء حكومة التوافق، خلال العام، بأن المجلس ينوي اتخاذ إجراءات ضد الجمعيات التي وصفها بأنها غير فاعلة. واتخذ قراراً بتشكيل لجنة، تتألف من وزارة الداخلية ورئاسة الحكومة ورئاسة السلطة، للتدقيق على الجمعيات، وذلك في جلسة المجلس بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥. وفي وقت لاحق صادق مجلس الوزراء على توصيات لجنة متابعة ملف الجمعيات الخيرية، والقاضي بـ "تكليف كل وزير مختص بتقديم تقرير حول الجمعيات والهيئات التي تقع ضمن إطار اختصاصه، وتمكين الدائرة المختصة في وزارته بمتابعة شؤون الجمعيات، وتكليف وزارة الداخلية بتقديم تقرير لمجلس الوزراء ولكل من وزارات الاختصاص وديوان الرقابة المالية والإدارية يتضمن الجمعيات والهيئات المخالفة وغير الفاعلة، وذلك تمهيدا لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب."

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني قد أصدر خلال فترة الانقسام قانونين تعلقا بالحق في تشكيل الجمعيات، وهما القرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل قانون الشركات، والذي اتاح إنشاء شركات غير ربحية، والقرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، والذي اصبح بموجبه إحالة أموال الجمعية المصفاة إلى خزينة السلطة أمر ممكن. ويضاف إلى ذلك المرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠١٢م والذي اعيد بموجبه إنشاء هيئة شؤون المنظمات الأهلية، وهو ما اعتبره المركز في حينه اعادة انتاج لهيئة قديمة أثبتت فشلها في الماضي، وهدفها هو السيطرة على المجتمع المدني ومصادر تمويله. وكان قد اصدر مجلس الوزراء السابق في رام الله قراران لهما علاقة بالحق في تشكيل الجمعيات، أبرزهما قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن نظام الشركات غير الربحية، والذي جاء مخيباً للآمال في مضمونه، من حيث عدم احترام تشكيل شركات غير ربحية كحق، واعطاء سلطات تعسفية لوزارة الاقتصاد، تتعلق بمتابعة وحل الشركات غير الربحية.

### قطاع غزة:

متّل التدخل في عمل الجمعيات أحد أبرز مظاهر انتهاكات الجهات الحاكمة في غزة في العام ٢٠١٥، حيث وصلت مستويات خطيرة لهذا العام. ويعد ذلك مخالفة للمعايير الدولية ذات العلاقة، والتي نصت على ضرورة احترام حق الجمعيات في الخصوصية، وكذلك القوانين الداخلية ذات العلاقة لاسيما اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والتي نصت في الفقرة (٣) من المادة (٤٦) منها "لا يحق لأية جهة رسمية التدخل في عملية تسيير اجتماعات الجمعيات أو انتخاباتها أو نشاطاتها أو التأثير عليها."[١٦]

وقد برز خلال العام أيضاً زيادة في تدخل سلطة النقد في عمل الجمعيات وحقها في الوجود، كأحد صور التضييق التي تمارسها السلطة في رام الله على عمل الجمعيات في قطاع غزة، لاسيما المقربة من حركة حماس. وبموجب هذه القيود، ترفض البنوك في قطاع غزة فتح حسابات لأي جمعية جديدة منذ العام ٢٠٠٧، مع بعض الاستثناءات الخاصة. وقد وضعت قيوداً متعددة على قبول الحوالات المالية للمؤسسات العاملة في القطاع. وتقدم البنوك رفض

١٦. أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بياناً، بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، أدان فيه التدخل من قبل وزارة الداخلية في شؤون الجمعية، وذلك في أعقاب قيام وزارة الداخلية في غزة، وبناءً على شكوى من عدد من العاملين في المؤسسة، تظلموا خلالها من تعرضهم مما اعتبروه إجحافاً إثر قيام الجمعية المذكورة بعملية إعادة هيكليتها، بإصدار قرار بتشكيل «لجنة للنظر في الشكاوى، وتقييم سلامة المنهجية التي تمت بها عملية إعادة الهيكلة وسلامة إجراءات عملية تسكين الموظفين عليها.»

شفوي دون تبرير للمراجعين من الجمعيات الذين يرغبون في فتح حسابات لجمعياتهم. وبغياب ورقة رسمية تبين رفض البنك، يصعب على المراجع حينها اللجوء إلى الجهات الأعلى والقضاء للتظلم من القرار.

كما وقامت خلال العام ٢٠١٥ برفض استلام حوالات مالية لعدد من الحسابات المصرفية لجمعيات خيرية، حيث رفضت حوالات مالية لـ ٣١ جمعية عاملة في قطاع غزة. كما وأصدرت وزارة الداخلية في غزة بيانا أكدت فيه أن البنوك جمدت حسابات ١٣٢ جمعية خيرية عاملة في قطاع غزة. وقد دفع ذلك الجمعيات الخيرية للتهديد بإغلاق المصارف، ونظمت اعتصامات أمام أبوابها، مما دفع الأخيرة لإغلاق أبوابها بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٥، خوفاً من المعتصمين الغاضبين من قرارات البنوك بعد استلام التحويلات.

ومن الجدير بالذكر أن كتلة التغيير والاصلاح قد اصدرت قانونين يتعلقان بعمل الجمعيات منذ الانقسام الفلسطيني، ينحصر تطبيقهما في قطاع غزة، أحدهما هو قانون الشركات رقم (٧) لسنة ٢٠١٢، والذي أغفل ذكر الحق في تشكيل شركات غير ربحية، وألغى قانون الشركات لسنة ١٩٢٩، والذي كانت تتيح المادة (٢٣) منه انشاء شركات غير ربحية، ليضع بذلك الشركات غير الربحية القائمة في قطاع غزة في حالة فراغ قانوني. كما واصدر مجلس الوزراء السابق في غزة (٨) قرارات بلوائح لها علاقة بالحق في تشكيل الجمعيات، جميعها جاءت لإحكام السيطرة على الجمعيات ومصادرة استقلالها، وقد جاءت جميعها بالمخالفة لقانون الجمعيات والمعايير الدولية ذات العلاقة. وقد كان أبرزها التعديل الذي أجراه مجلس الوزراء السابق في غزة على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، والذي أعطى صلاحيات لم يقرها القانون لوزارة الداخلية، حيث ساوى التعديل بين الوزارة المختصة ووزارة الداخلية في الصلاحيات.

# توقف تنفيذ أحكام بالإعدام واستمرار العمل بها أمام المحاكم

**لم ينفذ أي حكم بالإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية في العام ٢٠١٥، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً خصوصاً في قطاع غزة، والذي سبق وأن شهد تنفيذ أحكاماً بالإعدام دون مصادق من الرئيس الفلسطيني، منذ الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧. وكانت أحكام الإعدام تنفذ في قطاع غزة منذ انقسام السلطة بمصادقة من قبل مجلس الوزراء هناك في مخالفة صريحة للقانون الفلسطيني، لاسيما المادة (١٠٩) من القانون الأساسي. وهو ما اعتبره المركز شكلاً من أشكال القتل خارج إطار القانون، وأكد على إدانته في أكثر من موضع. ويذكر أن الرئيس الفلسطيني لم يصادق على تنفيذ أي حكم بالإعدام منذ العام ٢٠٠٥، وهو توجه يدعمه المركز الفلسطيني ويؤكد على ضرورة استمراره، ولم تنفذ من حينها أي احكام إعدام في الضفة الغربية. وقد كان لتشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطيني في يونيو ٢٠١٤ أثر مباشر في توقف تنفيذ أحكام بالإعدام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، حيث لم يعد هناك حكومة في قطاع غزة للتصديق على تلك الأحكام.**

ورغم توقف تنفيذ أحكام الإعدام، إلا أن المحاكم الفلسطينية استمرت في اصدار أحكاماً بالإعدام. وقد أُصدر في السلطة الفلسطينية خلال هذا العام (١٢) حكماً بالإعدام، (٩) أحكام في قطاع غزة، و(٣) أحكامفي الضفة الغربية. وقد صدر (٦) من هذه الأحكام من محاكم عسكرية، (٥) منها في قطاع غزة، وحكم واحد في الضفة الغربية، جميعها على تهم بالتخابر مع الاحتلال. ويشار إلى أن جميع من قدموا للمحاكم العسكرية في قطاع غزة من المدنيين، وهو ما يمثل خرق للقانون الفلسطيني لاسيما المادة (٣٠) من القانون الأساسي ٢٠٠٣، وللمعايير الدولية الخاصة بالمحاكمة العادلة. وصدرعن المحاكم المدنية (٦) أحكام بالإعدام، (٤) منها في قطاع غزة،على مدانينبالقتل، وحكمين في الضفة الغربية، صدر أحدهما عن محكمة الاستئناف بسلفيت، حيث شددت الحكم على مدان بالقتل، لتصل عقوبته للإعدام بعد أن كانت الأشغال الشاقة المؤبدة. وصدر الآخر عن محكمة أريحا.

يتبين من الأرقام زيادة في أحكام الإعدامبالمقارنة بالعام الفائت ٢٠١٤ الذي صدر فيه ٨ أحكام، وهو في نفس الوقت يمثل انخفاض عن العام ٢٠١٣، والذي صدر خلاله ١٤ حكماً. وقد بلغ عدد أحكام الإعدام التي صدرت منذ قيام السلطة الفلسطينية ١٦٨ حكماً، ١٣٨ منها في قطاع غزة، و٣٠ في الضفة الغربية، ٨٠ منها صدر في قطاع غزة منذ حدوث الانقسام في العام ٢٠٠٧. ونفذت السلطة الفلسطينية ٣٢ حكماً بالإعدام منذ قيامها، ٣٠ منها في قطاع غزة، و٢ في الضفة الغربية، ١٩ منها نفذت في غزة دون مصادقة الرئيس الفلسطيني.

| أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | تاريخ الحكم | الاسم | محل السكن | نوع المحكمة ونوع الحكم | محل الاتهام |
| ١ | ٢٠١٥/١/١١ | ع.ل.أ | الخليل | محكمة عسكرية | تخابر |
| ٢ | ٢٠١٥/١/٢٦ | ي.م.أ | الوسطى | محكمة مدنية (استئناف) | قتل |
| ٣ | ٢٠١٥/٥/٢٥ | م.ز.ح | غزة | محكمة مدنية | قتل |
| ٤ | ٢٠١٥/٨/٦ | أ.ح.ش | غزة | المحكمة العسكرية | تخابر |
| ٥ | ٢٠١٥/٨/٢٤ | ن.ع.ح | غزة | المحكمة العسكرية | تخابر |
| ٦ | ٢٠١٥/٩/١٦ | ع.ف | سلفيت | محكمة مدنية (استئناف) | قتل |
| ٧ | ٢٠١٥/١٠/١٨ | ر.ح.ع | غزة | المحكمة العسكرية | تخابر |
| ٨ | ٢٠١٥/١٠/١٨ | رأ.ح.ع | غزة | المحكمة العسكرية | تخاير |
| ٩ | ٢٠١٥/١٠/٢١ | س.م.ح | غزة | محكمةمدنية | قتل |
| ١٠ | ٢٠١٥/١٢/١٥ | ف. ل.ع | غزة | محكمة عسكرية | تخابر |
| ١١ | ٢٠١٥/١٢/٢٠ | ف.ع.أ | دير البلح | محكمة مدنية | قتل |
| ١٢ | ٢٠١٥/١٢/٢٩ | م.م.د | نابلس | محكمة مدنية | قتل |

# أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

**تواصل الانقسام السياسي الفلسطيني للعام الثامن دون أن تلوح خلاله أية بوادر حقيقية لطي هذه الصفحة وتداعياتها المريرة على حياة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تفاقم تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع خلال العام، رغم الانفراج الذي توقعه المواطنون الفلسطينيون بعد موافقة حركة حماس على زيارة رئيس حكومة التوافق الوطني وعدد من وزرائه لقطاع غزة في شهر مارس من العام. فقد استمرت المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام السياسي بسبب استمرار تبادل الاتهامات بينهما والصراع على الصلاحيات، وهو ما انعكس خلال العام باتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات التي حالت دون تحقيق الحد الأدنى من إعادة إعمار القطاع، والذي تعرض إلى عملية دمار واسع النطاق خلال العدوان الحربي الإسرائيلي في العام الماضي، طال عشرات آلاف المساكن والممتلكات والأعيان المدنية الأخرى، بما فيها المرافق الحكومية، المرافق الصحية، التعليمية، المنشآت الصناعية والتجارية والبنية التحتية للمرافق الحيوية كالكهرباء والمياه ومرافق الصرف الصحي والطرق الرئيسية. وفي المقابل استمرت معاناة أكثر من مئة ألف من سكان القطاع الذين أصبحوا دون مأوى في انتظار الوعود الدولية لإعادة إعمار منازلهم، وفي ظل التعقيدات الكبيرة التي فرضتها سلطات الاحتلال عبر فرض القيود الصارمة لإدخال مواد البناء وفق ما عرف بآلية روبرت سيري لإعمار القطاع، والتي أثبتت عدم جدواها، وفي ظل توقع أشد المتفائلين بإنجاز ملف إعمار القطاع خلال خمسة عشر عاماً في أحسن التقديرات.**



وقد اتخذ طرفا الانقسام السياسي المزيد من الإجراءات العملية والسياسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في وقت تدهورت فيه كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، وهو ما فاقم من تردي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، بما في ذلك ارتفاع نسب البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، وزاد من التكلفة المادية للحياة المعيشية، بما في ذلك تكاليف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وتكاليف الإنفاق على الحياة المعيشية للوصول إلى موارد المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة والمأمونة، الغذاء والدواء. وقد ترافق ذلك التدهور مع استمرار حالة الحصار الشامل غير القانوني الذي تفرضه السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ أكثر من ثمانية أعوام، كعقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي أفرز حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وكان الفلسطينيون في قطاع غزة قد تفاءلوا بتولي حكومة التوافق الوطني صلاحياتها في نهاية العام ٢٠١٤، لتقوم بحل العديد من معضلات القطاع وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، بما فيها تحسين إمدادات الكهرباء، وحل مشاكل حرية التنقل والحركة، وخاصة مشكلة معبر رفح الحدودي، مشاكل موظفي حكومة غزة السابقة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وإحداث حالة من الانتعاش الاقتصادي. غير أن الغياب شبه الكلي لحكومة التوافق عن المشهد ظل هو السمة الغالبة خلال العام ٢٠١٥، حيث تفاقمت حدة تلك المشاكل وسط تبادل للاتهامات بين طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني. فقد استمرت حكومة التوافق الوطني في اتهام حركة حماس بعدم تمكينها من أداء مهامها واستحواذها على إيرادات القطاع من الرسوم والضرائب من جهة، وواصلت حركة حماس اتهام الحكومة بتهميش قطاع غزة وحرمانه من كافة النفقات الأساسية في ميادين خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وغيره من الخدمات الأخرى.

وطويت صفحة العام٢٠١٥ دون أن يتم التوصل لحل بشأن رواتب حكومة غزة السابقة، وهو ما خلف حرمان آلاف موظفي القطاع الحكومي وأفراد عائلاتهم من تلقي رواتبهم، في حين بادرت حركة حماس إلى صرف سلف نقدية شهرية لهم تساعدهم على تدبير بعض احتياجاتهم. وفي تطور خطير، وبتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩،

أصدرت كتلة التغيير والإصلاح، التي تنعقد باسم المجلس التشريعي في غزة، قرارها بتخصيص أراض حكومية لموظفين حكوميين، وذلك عوضاً عن مستحقاتهم المالية المتأخرة، في مخالفة واضحة لأحكام القانون الفلسطيني بشأن تخصيص الأراضي الحكومية، وهو ما من شأنه أن يفاقم أزمة هؤلاء الموظفين في ظل تراكم مستحقاتهم المالية بشكل دوري.

### تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان

ساهم الانقسام السياسي الفلسطيني في خلق حالة من التدهور الكارثي على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفعل القرارات والقوانين التي صدرت عن طرفي الانقسام. فقد حرم سكان القطاع من حقهم في التوظيف وإيجاد فرص عمل لهم ضمن برامج التشغيل الخاصة بالسلطة الفلسطينية، سواء على مستوى الوظيفة المدنية أو الوظائف في أجهزة الشرطة والأمن منذ بدء الانقسام السياسي في منتصف يونيه ٢٠٠٧. وعلى الرغم من قيام الوزارات والمؤسسات الحكومية بجباية الرسوم والضرائب في قطاع غزة، غير أن ذلك لم ينعكس على إيجاد فرص عمل أو توظيف للآلاف من خريجي مؤسسات التعليم العالي أو العمال العاطلين عن العمل. وساهم الانقسام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية العسكرية وفرض الحصار غير القانوني على القطاع، في ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق. فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة ١٩٥ ألف عاطل، ليرتفع بمعدل بطالة إلى ٤٤٪ من المشاركين في القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر؛ وقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور ٤٠٪ و بين الإناث ٥٧٪[١٧]. وارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي إلى نحو ٧٢٪، حيث يعتمد أكثر من نصف سكان القطاع على المعونات من المنظمات الدولية. وارتفع مؤشر الفقر في قطاع غزة ليصل نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨,٨٪، بينهم ٢١,١٪ يعانون من الفقر المدقع[١٨]. وبلغت حدة التدهور في ارتفاع كبير في مستوى المعيشة للسكان وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، بسبب فرض كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، جملة من القوانين والإجراءات التي رفعت بموجبها الرسوم والضرائب، بما فيها ضريبة التكافل الاجتماعي في أبريل من العام ٢٠١٥، وفرض المزيد من الرسوم والضرائب على العديد من السلع المستوردة، بما فيها الأغذية والمشروبات والأبقار والأغنام، التبغ ورفع الرسوم المحصلة على مستوى المحاكم الشرعية، بما في ذلك فرض رسوم جديدة لم تكن سابقاً. وقد انخفض الانفاق العام في المقابل على الخدمات الأساسية في قطاع غزة، حيث بات المشهد المألوف انسحاب طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني من أية مسؤوليات تجاه الوفاء بالتزاماتهما تجاه سكان القطاع. وتكبد السكان تكاليف إضافية باهظة لتغطية احتياجاتهم في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

### أزمة الكهرباء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة

بدأ العام ٢٠١٥ وسط تبادل الاتهامات حول المسؤولية عن أزمة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة بين طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني من جهة وبين عجز تلك الأطراف عن تحسين تلك الإمدادات والتخفيف من حدة الأزمة من جهة ثانية. وتزامنت تلك الأوضاع مع منخفض جوي شديد البرودة ضرب القطاع في بداية العام واستمر لعدة أسابيع متتالية وسط غياب أية بدائل عن الطاقة الكهربائية تساعد مواطني القطاع على مواجهة تلك

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض الواقع العمالي في فلسطين لعام ٢٠١٤ بمناسبة اليوم العالمي للعمال، ٢٠١٥/٤/٢٩.
١٨. بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عشية اليوم العالمي للسكان، ٢٠١٤/٠٧/١١.

الظروف الجوية قاسية البرودة. وقد فاقم من تلك الأزمة الأعباء الإضافية التي نجمت عن عملية التدمير واسع النطاق الذي أحدثته الهجمات الحربية للقوات الإسرائيلية المحتلة خلال عدوانها على القطاع في منتصف العام، حيث توقفت محطة التوليد عن العمل كلياً، وتعرضت الشبكات الرئيسية والفرعية إلى عمليات تدمير وتجريف شامل في العديد من مدن وأحياء القطاع. ، وهو ما ساهم في تفاقم معاناة سكان القطاع خلال العام ٢٠١٥. وقد تأثرت كافة الخدمات اليومية الحيوية، بما فيها عمل المرافق الصحية كالمستشفيات، وشكلت سمة رئيسية زادت من تفاقم وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بسبب ارتباطها بكافة مناحي الحياة اليومية للسكان، بما فيها قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية. وقد عانت المرافق الحيوية الصحية، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والمستشفيات والعديد من المرافق الحيوية الأخرى. وبات الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء.

وقد تابع المركز التداعيات الخطيرة الناجمة عن إخفاق طرفي الانقسام السياسي في التخفيف من الانعكاسات الخطيرة لأزمة الكهرباء، والتي تستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام، على الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، رغم تشكيل حكومة التوافق الوطني قبل أكثر من ١٨ شهراً. فقد لاحظ المركز ما يلي:

**أولاً:** رصد المركز توريد سلطة الطاقة في رام الله، بقرار من حكومة التوافق الوطني، ٢,٧٧٤,٠٠٠,٠٠ لتراً من الوقود الصناعي لمحطة توليد كهرباء غزة، استجابة لما أعلنته كل من سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء بغزة، عبر معبر كرم أبو سالم، وذلك منذ ١/١ وحتى تاريخ ٢٠١٥/١/١٢، وفقاً لما تم رصده ومتابعته من خلال المركز لحركة المعبر.

**ثانياً:** بتاريخ ٢٠١٥/١/٣، أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في غزة أنها تبذل قصارى جهودها لتوفير الوقود الصناعي لتشغيل محطة التوليد، وأنها بسبب الظروف الاقتصادية الخانقة في القطاع والانخفاض الحادّ في نِسب التحصيل، قامت الأسبوع الماضي، مع شركة توزيع الكهرباء، باقتراض أموال وحولتها فوراً لوزارة المالية والهيئة العامة للبترول لتوفير كمية محدودة من الوقود لسدّ عجز الكهرباء، وذلك لمواجهة الاحتياج الشديد للطاقة المتوقعة خلال أيام المنخفض الجوي. وأكدت سلطة الطاقة أن ما تمّ توريده هو كمية محدودة لا تكفي إلا لتشغيل يوم واحد فقط، وأنها تعتزم الاستفادة من هذه الكمية المحدودة بشكلٍ مقنّن بما يضمن الاستفادة القصوى منها في تشغيل المحطة. وأشارت سلطة الطاقة في غزة، في تعليقها على تصريحات مسؤول ملف الطاقة في حكومة التوافق الوطني، حول تطبيق برنامج ٨ ساعات وصل، إلى صعوبة تحقيق ذلك لشح كميات الوقود المتوفرة في حينه، وطالبته بضمان تدفق الوقود بإعفاء ضريبي، لضمان استمرار عمل المحطة التوليد دون توقف، ومن أجل تطبيق برنامج الـ ٨ ساعات وصل بشكلٍ متواصل. وأعلنت سلطة الطاقة بغزة أنها لن تشغل المحطة، رغم وصول الوقود الصناعي للمحطة مباشرة، وذلك تحسباً للمنخفض الجوي الذي كان منتظراً أن يضرب القطاع والمنطقة. وبتاريخ ٢٠١٥/١/٤، تم تشغيل مولد واحد فقط من مولدات المحطة لتدعيم برنامج التوزيع بواقع (٦ ساعات وصل) و ١٢ ساعة قطع. وبتاريخ ٢٠١٥/١/٦ تم تشغيل المولدين، ليمدا القطاع بنحو ٦٠-٦٣ ميجا وات، وهي كمية تضاف إلى ١٢٠ ميجا واط التي تورد من خطوط النقل الإسرائيلية إضافة إلى ٣٢ ميجا واط هي منحة من جمهورية مصر العربية، في إطار مساعداتها للشعب الفلسطيني. وبات الحديث عن كمية الطاقة المتوفرة بنحو ٢١٥ ميجا، وهي تمثل ما نسبته ٦٧٪ من إجمالي احتياجات القطاع والبالغة ٣٢٠ ميجا وات في أوقات الذروة في فصلي الشتاء والصيف، وفقاً لمصادر سلطة الطاقة بغزة.

**ثالثاً:** ورغم ذلك، عانى المواطنون من خفض كل من سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء بغزة ساعات وصل الكهرباء إلى ٤- ٦ ساعات يومياً. وعوضاً عن زيادة ساعات وصل الكهرباء للمستفيدين إلى ٨ ساعات وصل، مثلاً، و ٨ ساعات قطع، حيث اشتكى سكان المناطق

والأحياء في قطاع غزة بعدم وصول التيار الكهربائي إلى منازلهم ومصالحهم الاقتصادية أكثر من ٤–٦ ساعات على مدار ٤٨ ساعة.

رابعاً: وتفاقمت الاحتجاجات والتذمر لدى المواطنين، وبلغت ذروتها في أعقاب وفاة طفلين، وإصابة والدهما، بعد أن شب حريق في منزلهم بتاريخ ٢٠١٥/١/٣، ليرفع من عدد ضحايا البحث عن مصادر طاقة بديلة في القطاع، منذ بداية العام ٢٠١٠ إلى ٢٦ شخصاً، من بينهم ٢١ طفلاً. واستمر تدهور إمدادات الكهرباء للمواطنين.

خامساً: بات سكان القطاع يتحملون تكاليف مادية إضافية باهظة، ورغم ذلك لا يحصلون على الطاقة اللازمة لاحتياجاتهم الطبيعية، ولا يجدون بدائل لتوفير مصادر للتدفئة مع وصول درجات حرارة الجو إلى أدنى معدلاتها ولتصل إلى الصفر خلال فترة المنخفض الجوي، وفي ظل أزمة نقص إمدادات الغاز المنزلي. وقد تضرر أكثر من نصف مليون طالب/ة في كافة المراحل التعليمية في القطاع، والذين ازدادت معاناتهم مع بدء أو التحضير لامتحانات نهاية الفصل الدراسي للعام ٢٠١٤–٢٠١٥. وكابد السكان الذين يقطنون في البنايات السكنية متعددة الطبقات بسبب تقييد حركتهم، وتضارب برامج إيصال المياه مع فترات وصل الكهرباء المحدودة يومياً. وأصبح المرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على الحركة والوصول إلى خدماتهم الصحية في الوقت المناسب، رغم أن عشرات الآلاف من المنشآت المدنية، بما فيها المنازل السكنية والمرافق الاقتصادية باتت بدون حاجة للكهرباء، وهو ما خفف من الطلب الفعلي، رغم حجم الفاقد في الطاقة الكهربائية، والناجم عن التدمير المنهجي وواسع النطاق الذي طال البنية الأساسية لقطاع الكهرباء على أيدي القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، خلال عدوانها الأخير على القطاع.

سادساً: وقد عبر المركز عن استنكاره الشديد لحالة الفشل الذريع في إدارة قطاع الكهرباء وتفاقم أزمة نقص التيار الكهربائي، والتي امتدت لتطال كافة القطاعات الحيوية لاستمرار الحياة الحرة الكريمة لمواطني القطاع.

واعتبر المركز أن أزمة الكهرباء أزمة سياسية بامتياز، وأنها نتيجة مباشرة لغياب التوافق الفلسطيني واستمرار المناكفات السياسية، رغم وجود حكومة التوافق الوطني، وحمل المركز كلاً من حكومة التوافق الوطنيوسلطة الطاقة بغزة وشركة توزيع الكهرباء المسئولية الكاملة عن تفاقم هذه الأزمة. ودعا المركز حكومة التوافق الوطني الفلسطيني إلى المبادرة الفورية إلى فتح تحقيق نزيه وشامل في ملف أزمة نقص الكهرباء، وأن تتولى الحكومة المسؤولية الرئيسية عن إدارة قطاع الكهرباء في غزة، بما في ذلك اتخاذ كافة الخطوات الإدارية والمالية وغيرها، التي تكفل إدارة نزيهة وشفافة لهذا القطاع، وتعمل على تحسين إمدادات الكهرباء للسكان في ظل هذه الظروف بالغة القسوة. ورأى المركز أن إخفاق الأطراف المسؤولة عن هذه الأزمة لا ينبغي أن يتحمل نتائجه المواطنين الملتزمين بسداد فواتيرهم الشهرية. ويتوجب بالتالي أن تلتزم هذه الأطراف بتزويدهم بخدمات الكهرباء في كل الظروف والأحوال. واستغرب المركز أن كلاً من الحكومة وسلطة الطاقة قد فرضت آلية، تقوم وزارة المالية بموجبها بخصم قيمة فواتير الكهرباء من رواتب موظفيها مسبقاً، وتقوم شركة توزيع الكهرباء بإلزام المستهلكين بدفع فواتيرهم أو قطع التيار الكهربائي عنهم، وفي نفس الوقت تعلن الشركة في غزة محدودية الجباية المالية وعدم كفايتها.

وقد أسدل الستار على نهاية العام ٢٠١٥ لتعود الأزمة من جديد، حيث رصد المركز شكاوى للمواطنين في العديد من أحياء القطاع عن عدم التزام شركة توزيع الكهرباء بجدول التوزيع على أساس ٨ ساعات وصل و ٨ ساعات قطع. واشتكى المواطنون في العديد من المناطق بانقطاع الكهرباء عنهم لساعات طويلة، ووصولها لهم في حدود ٢– ٦ ساعات فقط. وقد طلبت سلطة الطاقة بغزة تدخل اللجنة الوطنية، والتي شكلت من القوى الوطنية في قطاع غزة، التدخل لدى حكومة التوافق من أجل تمديد إعفاء الوقود المخصص لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة من ضريبة البلو، كي تتمكن من الالتزام بنظام توصيل الكهرباء لمدة ٨ ساعات وصل و ٨ ساعات قطع.

## الأوضاع الصحية في قطاع غزة

تدهورت معظم الخدمات الصحية المقدمة للسكان في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٥، وذلك بسبب استمرار الانقسام السياسي. وقد زاد من حالة التدهور إضراب شركات النظافة والطعام المتعاقدة مع وزارة الصحة، وذلك بسبب عدم وفاء وزارة الصحة بالالتزامات المالية لصالح هذه الشركات خلال العام. وانعكست أزمة نقص الأدوية في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية على حياة المرضى، حيث بلغ نقصاً شديداً ومستمراً في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. خلف ذلك أزمة عميقة ومستدامة على مستوى النقص الكبير في الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية على مدار العام.

فقد أعلنت وزارة الصحة في غزة، في منتصف أغسطس من العام ٢٠١٥، عن نفاد ٣٠ ٪ من الأصناف الغذائية الاساسية فى المطابخ المركزية لمستشفياتها بسبب عدم د فع مخصصات شركات التغذية من قبل حكومة التوافق الوطني، ما نجم عنه شركات التغذية الموردة للأغذية لمستشفيات القطاع الصحي. وأعلن بسام برهوم، مدير دائرة اللوازم العامة في الوزارة، أن وزارته تستهلك ٦ طن من البروتين الحيواني من الدجاج و اللحوم شهريا، إضافة الى مخصصات مجمع الشفاء الطبي من تلك الأغذية بواقع ٣ طن شهرياً،ووصل رصيدها في الثلاجات المركزية إلى صفر منذ يوليو من العام ٢٠١٥. وتحتاج مستشفيات الصحة في قطاع غزة إلى ٥٤ صنفاً غذائياً مختلفاً، وقد وصل رصيد ٣٠٪ من هذه الأصناف إلى صفر، بسبب عدم توريد عدد منها منذ نحو ٣ شهور. وقد اضطر أهالي المرضى إلى تحمل أعباء مالية إضافية لشراء الطعام لمرضاهم المقيمين في تلك المشافي. كما حذرت وزارة الصحة بغزة في نفس الفترة من عدم توريد حكومة التوافق الوطني لمخصصات الوزارة في غزة، بما في ذلك الأدوية والمستلزمات الطبية لتغطية احتياجات المرضى. وقال مصدر في الوزارة أن إجمالي التوريدات من احتياجات القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة لم تتجاوز ١٢ ٪ من الادوية والمستهلكات الطبية، وهو ما خلف آثاراً كارثية على المرضى في المستشفيات، والمرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، كمرضى السكر والقلب وضغط الدم.

وعانت المرافق الصحية الحكومية خلال العام ٢٠١٥ من نقص شديد في الوقود اللازم لتعويض الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. وازدادت معاناة المستشفيات، العيادات الصحية ومراكز الرعاية الأولية من أزمة حقيقية بسبب نقص الكميات المخصصة لتشغيل المولدات الكهربائية لتعويض انقطاع التيار الكهربائي فيها.

# القسم الثاني

## القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٥

# مقدمة

في ظل التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما سبق وأن تم عرضه مفصلاً في القسم الاول من هذا التقرير، واصل المركز الفلسطيني مسيرته في الدفاع عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويصادف العام ٢٠١٥ الذكرى العشرين لتأسيس المركز، وهي مناسبة يستمد منها المزيد من الإصرار والتصميم على المضي قدماً في كفاحه، بالتعاون مع كل شركائه، من أجل أن يتمتع الفلسطينيون بحقوق الإنسان المكفولة بموجب الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقهم في أرضهم والتحرر من نير الاحتلال، ممارسة الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي، في ظل نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون.

وقد وضع المركز خطة استراتيجية جديدة للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٧، تمت صياغتها بعد مشاورات معمقة مع شركائه، منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، والقوى السياسية وغيرهم من أصحاب المصلحة. وفي ضوء قراءته للواقع وتحديات العمل، حدد المركز ٣ أولويات أو أهداف استراتيجة للمرحلة القادمة، اثنتان منها تتعلقان ببرامج العمل والثالثة تتعلق بتعزيز كفاءة المركز وفعاليته. وترتكز كل من الاولويات الاستراتيجية البرنامجية على محورين أساسيين يشكلان جوهر العمل: الحماية القانونية؛ والمناصرة.



## الاولويات الاستراتيجية

١. تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.
٢. دعم التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.
٣. تقوية قدرات المركز ليكون منبراً قوياً ومستداماً بمقدروه أن يدعم العمل بفاعلية وكفاءة لتحقيق قيمه.

إن الطريق لتحقيق هذه الأولويات الاستراتيجية طويل، في ظل احتلال إسرائيلي استعماري من طراز خاص، وفي ظل سلطة فلسطينية لا تملك السيادة على الأرض والموارد الفلسطينية وتعاني انقساماً داخلياً منذ تسع سنوات، فاقم من معاناة الفلسطينيين، وفي ظل معطيات تهدد المشروع الوطني الفلسطيني برمته. ولكننا مصممون على المضي قدماً، مسلحين أولاً بعدالة قضيتنا الوطنية، وشرعية مطالبنا التي تستند إلى القانون الدولي، والعمل عبر أدوات القانون والمناصرة لتحقيق تلك الاهداف.

## النتائج (Outcomes):

**حدد المركز ثلاث نتائج يتوخى أن تكون قد تحققت مع نهاية السنة الثالثة في خطته الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٥-٢٠١٧، تتصل كل منها بواحدة من الأولويات الاستراتيجية الثلاث. وهذه النتائج هي:**

١. تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.
٢. تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.
٣. تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه.

التقرير التالي يقدم عرضاً مفصلاً لكل ما قام به المركز من جهود على مدار العام ٢٠١٥ على المستويين الدولي والمحلي، وكيف وظف بكفاءة وفاعلية أدوات القانون والمناصرة في خدمة أولوياته الاستراتيجية، والنتائج المحققة في كل منها، مع عرض مفصل للمؤشرات الدالة، وذلك وفقاً للإطار المنطقي (logical framework) الذي تم تصميمه في ضوء الاستراتيجية الجديدة.

اجتماع لجنة البرنامج مع اعضاء بالمركز لمناقشة احد التقارير

اجتماع الجمعية العمومية للمركز

## النتيجة (١)

تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.

ساهمت تدخلات وجهود المركز، بالتعاون مع شركائه الوطنيين والدوليين، على امتداد العام ٢٠١٥ في تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل ومقترفو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة من الإسرائيليين، كما تحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين إلى حقهم في الإنصاف القانوني. وشملت تدخلات المركز خلال هذا العام: تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الانخراط في آليات التقاضي الإسرائيلية؛ العمل على وصول الضحايا الفلسطينيين إلى آليات التقاضي الدولية؛ والقيام بجهود مناصرة دولية ومحلية للتأثير في سياسات أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين لحثهم على اتخاذ خطوات في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولية.

## مؤشرات

ساهم المركز وشركاؤه في الوصول إلى النتائج التالية:



- **انضمام فلسطين لميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية**: بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على ميثاق روما لعام ١٩٩٨، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يعتبر نقطة تحول مركزية في النضال القانوني لمكافحة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب ويفتح المجال أمام ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية. وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٥، نقلت الحكومة الفلسطينية نسخة من وثيقة انضمام فلسطين للمحكمة إلى أمانة الأمم المتحدة. وبوصفها هيئة إيداع المعاهدة المنشئة للمحكمة، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٥ دخول معاهدة المحكمة حيز التنفيذ في فلسطين اعتباراً من ١ أبريل ٢٠١٥، وأن فلسطين هي العضو رقم ١٢٤ في المحكمة. وقد كان انضمام فلسطين لميثاق روما مطلباً أساسياً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية. ومنذ قبول فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة بقرار من جمعيتها العمومية في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، شرع المركز في حملة دولية ومحلية للضغط والتأثير على القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي من أجل انضمام فلسطين إلى ميثاق روما. ويعتبر هذا التطور الهام انتصاراً لحركة حقوق الإنسان والضحايا في فلسطين.

- **إيداع فلسطين إعلان بقبول اختصاص المحكمة الجنائية**: بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥، أودعت فلسطين إعلاناً بقبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وتفويضها منذ تاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٤، وذلك استناداً إلى نص المادة ١٢ (فقرة م) من ميثاق روما.

- **قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الشروع في الفحص الاولي للوضع في فلسطين**: بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥، فتحت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فحصاً أولياً للوضع في فلسطين. والفحص الأولي هو عملية لفحص المعلومات المتوفرة من أجل الوصول إلى قرار بشأن ما إذا كان هناك أساس معقول للبدء بتحقيق وفقاً للمعايير المحددة في ميثاق روما.

» **تقرير وتوصيات لجنة التحقيق الدولية:** بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٥، أصدرت لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة ٢٠١٤، تقريرها النهائي حول النتائج التي توصلت إليها إزاء انتهاكات القانون الدولي الخطيرة والتي وقعت خلال العمليات العسكرية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤. وقد كان تشكيل اللجنة من قبل مجلس حقوق الإنسان[1] مطلباً أساسياً للمركز ومنظمات حقوق الإنسان، وقد تم توفير الدعم الكامل للجنة وعملها منذ نشأتها، بما في ذلك تقديم المعلومات ونتائج التحقيق التي أجراها المركز وشركاؤه وتيسير المقابلات مع الضحايا في غزة بواسطة الفيديو كونفرنس بسبب منع قوات الاحتلال اللجنة من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. يشكل التقرير محطة هامة في النضال ضد ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب.

» **قرار مجلس حقوق الإنسان بتبني تقرير لجنة التحقيق الدولية:** بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٥، تبنى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقرير لجنة التحقيق الدولية بأغلبية غير مسبوقة منذ سنوات (٤١ صوتاً مؤيداً، صوتاً واحداً معارضاً، و٥ أصوات امتناع).

» **قرار الاتحاد الأوروبي بشأن منتجات المستوطنات:** في ١١ نوفمبر ٢٠١٥، أصدرت المفوضية الأوروبية مذكرة تفسيرية بشأن تحديد أصل البضائع التي توردها إسرائيل لدول الاتحاد الأوروبي من المستوطنات، وذلك لضمان تطبيق تشريع أوروبي سابق بشأن مصدر المنتجات. هذا التوضيح غير كاف بكل الأحوال، ولا يفي بمطلب منظمات حقوق الإنسان بفرض حظر أوروبي شامل على دخول بضائع المستوطنات إلى دول الاتحاد، ولكنه مع ذلك إجراء مهم يدفع إلى المزيد من النضال في هذا الاتجاه ضد جرائم الاستيطان والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة.





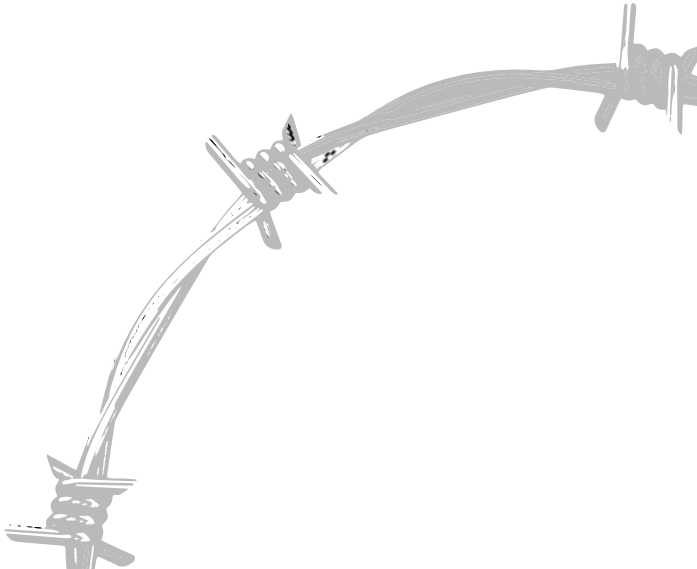

## المخرجات (outputs)

### ١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الإسرائيلية من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي

قامت وحدة المساعدة القانونية في المركز بتقديم المساعدة لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال تدخلات قانونية مع نظام القضاء والسلطات الإسرائيلية المختصة. وشمل ذلك: تقديم المساعدة القانونية لـ: ضحايا جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات؛ المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة (الصيادين والمزارعين)؛ مواطنين محرومين من حقهم في حرية الحركة؛ مواطنين محرومين من حقهم في الصحة والوصول إلى المرافق الطبية خارج قطاع غزة؛ ومواطنين تحتجز سلطات الاحتلال جثامين ذويهم.

**مؤشرات**

- قُدمت المساعدة القانونية لـ ٣٩٥٣ شخصاً في قطاع غزة.
- بلغ عدد الردود الإيجابية على تدخلات المركز القانونية ٤٩٣ رداً.[٢]



#### ١,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل والإصابة، وتدمير وسلب الممتلكات

شملت نشاطات وحدة المساعدة القانونية بناء ملفات قانونية، تقديم الشكاوى والاعتراضات ورفع القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية. ويتطلب بناء الملف القانوني جهداً خاصاً من طاقم المحامين يشمل: ١. الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنهم، والطلب بفتح تحقيق جنائي في الحادث؛ ٢. زيارة مسرح الجريمة للتعرف على الظروف والملابسات والحصول على اكبر قدر من الأدلة، وذلك عبر إجراء الكشف والمعاينة على مكان الجريمة المشتبه بها؛ ٣. الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان؛ ٤. التقاط الصور وعمل رسم كروكي لمكان وقوع الجريمة، وتحديد الموقع عبر الصور الجوية – جوجل إيرث؛ ٥. أخذ شظايا من مكان الجريمة المشتبه بها لتحديد السلاح المستخدم فيها، وذلك عبر وضعها في محرزات مادية «مظروف» وإعطائها رقماً تسلسلياً خاصاً بها، ومن ثم نقلها من مسرح الجريمة بمعرفة محامي الوحدة القانونية، وحفظها لحين تسليمها لإدارة هندسة المتفجرات في الشرطة؛ ٦. الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم؛ ٧. الحصول على المستندات والأوراق الثبوتية التي تتعلق بماهية الجريمة المشتبه بها (التقارير الطبية وشهادات الوفاة لحصر عدد القتلى والجرحى)؛ و٨. الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة المشتبة بها.

وبعد بناء الملفات القانونية، عملت الوحدة في اتجاهين: الأول، توجيه شكاوى للمطالبة باجراء تحقيقات جنائية من قبل المدعي العام العسكري؛ والثاني، تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية.

١. بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٤، قرر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تشكيل لجنة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك في اعقاب العدوان الأخير على قطاع غزة صيف العام ٢٠١٤.

٢. جميع الردود الإيجابية كانت في ملفات وقضايا تتصل بتدخلات قانونية لمساعدة مدنيين محرومين من حقهم في حرية الحركة والتنقل. ولكن كما سيتضح من العرض أدناه لم يحدث اختراق في ملفات استراتيجية تتصل بملاحقة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجبر الضرر عن الضحايا من خلال نظام القضاء الإسرائيلي.

وتمت متابعة هذه الشكاوى والمراسلات من خلال ارسال كتب تذكير للجهات المختصة. كما تم تقديم اعتراضات أمام النيابة العامة الإسرائيلية والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية على ردود النيابة العسكرية السلبية في عدد من الشكاوى، وتمت المطالبة بفتح تحقيقات جنائية وبيان الأسباب لإغلاق ملفات التحقيق من قبل النيابة العسكرية. وقدم محامو الوحدة عدداً من الالتماسات إلى المحكمة العليا في إسرائيل نتيجة ردود سلبية من جانب النيابة العامة. كما تابعت الوحدة عدداً من الملفات التي جرى التحقيق فيها من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية، وجميعها تتعلق بالعدوان الأخير على القطاع صيف العام ٢٠١٤. وقدمت الوحدة المزيد من المعلومات، بناء على مداخلات مع الشرطة العسكرية، وتم التنسيق لعدد من شهود العيان لمقابلة محققي الشرطة العسكرية برفقة محامي المركز.

وتابعت الوحدة عدد من الملفات المتصلة بالعدوان على القطاع امام لجنة التحقيق الإسرائيلية، بما في ذلك الاجتماع مع نائب المدعي العسكري العام ولجنة الخبراء لمناقشة قضايا عرضتها اللجنة بناءً على شكاوى المركز. وقدمت الوحدة استشارات قانونية للضحايا وذويهم.

محامو الوحدة القانونية يتابعون ملفات جرائم الحرب

**مؤشرات**

» بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٤٥٣ شخصاً.

**١,١,١,١ بناء ملفات قانونية**

**مؤشرات**

» بلغ عدد الملفات القانونية التي تم اعدادها خلال هذا العام ١٦ ملفاً، تتعلق بـ ٤٠ ضحية، بينها ٩ ملفات جديدة تتعلق بالعدوان على القطاع صيف ٢٠١٤.

» ارتفع عدد الملفات القانونية التي تتابعها الوحدة بشأن العدوان المذكور إلى ٢٤٦ ملفاً.

**١,١,١,٢ توجيه شكاوى للمطالبة بتحقيقات جنائية ومتابعتها أمام الجهات المختصة**

**مؤشرات**

» تم توجيه ١٦ شكوى إلى المدعي العام العسكري.

» بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة إلى المدعي العام العسكري بشأن العدوان الأخير على القطاع ٢٤٧ شكوى.

» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة بخصوص العدوان الأخير على القطاع ١٨ رداً، منها ٩ ردود سلبية، ٧ ردود تفيد بفتح تحقيق في الحادث، وردان (٢) عامان يفيدان باستلام الشكوى وتحويلها للجهات المختصة.

» ما تزال الوحدة تتابع ٧ ملفات أمام الشرطة العسكرية الإسرائيلية، تم فتح تحقيق فيها. وشملت المتابعة تقديم معلومات ومواد إضافية، بما في ذلك تقارير طبية وإفادات شهود عيان، والتنسيق للشهود لمقابلة ممثلي الشرطة العسكرية برفقة محامي اللمركز.

» بلغ عدد الملفات التي تمت مناقشتها مع لجنة تقصي الحقائق التابعة لهيئة الأركان الإسرائيلية "لجنة الخبراء" ١٠٦ ملفات، تتصل جميعها بالعدوان الأخير على القطاع صيف العام ٢٠١٤.

**١,١,١,٣ تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع**

**مؤشرات**

» تم تقديم ٣١ بلاغاً خطياً عن كل من الضحايا إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية.

» ارتفع إجمالي البلاغات التي قدمتها الوحدة بشأن العدوان الأخير على القطاع إلى ١٠٨٠ بلاغاً عن كل من الضحايا (٤٩٧ بلاغاً بشأن قتل؛ ٤٤٢ بلاغاً بشأن إصابة؛ و١٤١ بلاغاً بشأن أضرار في الممتلكات).

» تلقت الوحدة رداً واحداً عاماً من المستشار القانوني لجهاز الأمن – قسم الدعاوى والتعويضات بوزارة الدفاع، يفيد باستلام البلاغات الخطية.

**١,١,١,٤ رفع قضايا تعويض أمام المحاكم**

**مؤشرات**

» بلغ عدد قضايا التعويض التي تتابعها الوحدة ٢٥ قضية، تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا، وما تزال قيد النظر.

**١,١,١,٥ تقديم اعتراضات واستئنافات على إغلاق تحقيقات جنائية**

**مؤشرات**

» بلغ عدد الالتماسات المقدمة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية للمطالبة بفتح تحقيق جنائي ٦ التماسات، تتعلق جميعها بملفات من عملية عامود السحاب عام ٢٠١٢.

» بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات تتعلق بعملية الجرف الصامد ٩ اعتراضات.

» ما زالت الوحدة تتابع ٦ اعتراضات أمام النيابة العامة الإسرائيلية لبيان الأسباب التي أدت إلى إغلاق التحقيق من قبل النيابة العسكرية في ملفات تتعلق بعملية عامود السحاب عام ٢٠١٢.

**١,١,١,٦ تقديم الاستشارات القانونية للضحايا وذويهم**

**مؤشرات**

» بلغ مجموع الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للضحايا وذويهم ٩٢٠ استشارة.



## ١,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية



قدمت وحدة المساعدة القانونية خدمات متنوعة للمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية. وشمل ذلك استقبال شكاوى ذوي المعتقلين والحصول على تمثيل قانوني للدفاع عنهم، تحديد الوضع القانوني للمعتقلين وأماكن اعتقالهم وإبلاغ ذويهم بذلك، القيام بزيارات للمعتقلين والوقوف على ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التحقق من مدى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، متابعة أوضاع المعتقلين المرضى والتنسيق مع مؤسسات إسرائيلية لتوفير أطباء لزيارتهم، والتدخل القانوني مع الجهات مختصة (مصلحة السجون، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة) من أجل الإفراج عنهم أو نقلهم إلى أماكن ملائمة لتلقي العلاج اللازم، التدخل القانوني للإفراج عن معتقلين، وتقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين.

**مؤشرات**

» تم تقديم المساعدة القانونية لـ ٩٤ معتقلاً من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية.

**١,١,٢,١ متابعة ملفات معتقلين جدد وتمثيلهم أمام الجهات الإسرائيلية المختصة والتدخل القانوني من أجل الإفراج عنهم**

**مؤشرات**

» قدمت الوحدة المساعدة القانونية لـ ٩٤ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وتحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

» أفرجت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن ٧ معتقلين بعد متابعة الوحدة لملفاتهم، وتم استرداد الأموال المصادرة من أحدهم عند اعتقاله.

**١,١,٢,٢ زيارة السجون والوقوف على ظروف الاعتقال**

**مؤشرات**

» بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي المركز المنتدب ٤ زيارات للمعتقلين للوقوف على ظروف اعتقالهم ووضعهم الصحي والقانوني والتحقق من مدى تعرضهم للتعذيب أو المعاملة السيئة.

**١,١,٢,٣ تقديم شكاوى للجهات المختصة تتعلق بظروف الاعتقال والمعتقلين المرضى**

**مؤشرات**

» تم تقديم ٢٥ شكوى للجهات المختصة تتعلق بظروف اعتقال ٢٥ معتقلاً مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، منهم ١٣ مريضاً من العام ٢٠١٤.

**١,١,٢,٤ تقديم استشارات قانونية لذوي المعتقلين**

**مؤشرات**

» قدمت الوحدة ١١٢ استشارة قانونية لذوي المعتقلين.

## ١,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

١٠٧

قدمت الوحدة القانونية مساعدة قانونية للفلسطينيين ضحايا الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق مقيدة الوصول. وتشمل هذه المناطق كل من الأراضي المحاذية للشريط الحدودي بين قطاع غزة واسرائيل، ومناطق الصيد البحري على امتداد ساحل قطاع غزة. وقد شملت المساعدة المقدمة خلال هذا العام توجيه ومتابعة شكاوى إلى المستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلي بشأن اعتداءات من قبل قوات الاحتلال البحرية على الصيادين الفلسطينيين في سواحل قطاع غزة، بما في ذلك اطلاق النار باتجاههم ومصادرة قواربهم ومعداتهم واعتقال عدد منهم.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٢٣ شخصاً.

**١,١,٣,١ تقديم شكاوى**

**مؤشرات**

» بلغ عدد الشكاوى المتابعة بخصوص الاعتداءات على الصيادين ٢٠ شكوى (شكويان بخصوص إصابة صيادين؛ ١٧ شكوى بخصوص مصادرة قوارب صيد، شكوى واحدة بخصوص تدمير قارب صيد).
» بلغ عدد الشكاوى المقدمة نيابة عن الضحايا من المزارعين ٣ شكاوى.
» ما تزال ٢١ شكوى قيد المتابعة.
» تم استرداد قارب صيد واحد.

### ١,١,٤ تم تقديم المساعدة القانونية لتمكين مواطنين من حقهم في حرية الحركة

قامت الوحدة القانونية بالتدخل القانوني من اجل تمكين مواطنين من السفر عبر الأراضي الإسرائيلية، وذلك بعد استنفاذهم الآليات المتبعة للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقام محامو الوحدة بتقديم شكاوى وغيرها من المداخلات والمتابعات لمركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، وذلك في حالات إنسانية خصوصاً للمرضى الذين يقصدون العلاج في الخارج أو في الضفة الغربية أو إسرائيل، أو الطلبة الجامعيين في الخارج، أو لجمع الشمل، وغير ذلك من الأغراض.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٥٢٥ مواطناً، تمكن ٢٦٧ منهم من السفر.

#### ١,١,٤,١ تقديم شكاوى

**مؤشرات**

» قدمت وحدة المساعدة القانونية ٥٢٥ شكوى إلى مركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، علاوة على إرسال عشرات رسائل التذكير.
» تم الرد إيجابياً على ٢٦٧ شكوى وتمكن أصحابها من السفر، فيما رفضت ١٩٨ شكوى.
» ما تزال ٦٠ شكوى قيد المتابعة.

**جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة**

| موضوع الشكوى | عدد الشكاوى | نتيجة المتابعة | | |
|---|---|---|---|---|
| | | إيجابي | سلبي | قيد المتابعة |
| حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج | ٥٦ | ٢٨ | ١٩ | ٩ |
| حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج | ٢٨١ | ١٣٠ | ١٢١ | ٣٠ |
| منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل | ٣٠ | ١٨ | ٤ | ٨ |
| منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة | ٢٨ | ١٥ | ١٠ | ٣ |
| منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم | ١٤ | ٧ | ٥ | ٢ |
| منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة و تمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة | ٩ | ٣ | ٥ | ١ |
| منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات | ٦ | ٥ | – | ١ |
| منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية | ١٢ | ٩ | ٢ | ١ |
| منع من السفر للخارج | ٨٩ | ٥٢ | ٣٢ | ٥ |
| المجموع | ٥٢٥ | ٢٦٧ | ١٩٨ | ٦٠ |

#### ١,١,٤,٢ تقديم الاستشارات القانونية

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات القانونية التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للمواطنين فيما يتصل بحرية الحركة ١٠٩٠ استشارة.

### ١,١,٥ تم تقديم المساعدة القانونية لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى المرافق الطبية

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى مرافق طبية خارج قطاع غزة (في الضفة الغربية وإسرائيل). وفي سبيل ذلك، استثمرت الوحدة علاقاتها المهنية مع كل من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية ومع مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية (رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل) ومؤسسات إنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر – قسم الحماية والصحة)، ومستشفيات إسرائيلية. وساهم تدخل الوحدة في ضمان تغطية مالية من قبل السلطة الفلسطينية للعلاج في الضفة الغربية أو في إسرائيل، وفي تحديد مواعيد مع أطباء اختصاصيين في مستشفيات إسرائيلية. هذا بالإضافة إلى عمل الوحدة – كما سبق ذكره – المتصل بحرية الحركة والمساعدة في ضمان سفر المرضى عبر معبر بيت حانون (إيرز). علماً بأن متابعة كل حالة من الحالات تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى يتم التوصل لنهاية إيجابية لضمان الحق في الصحة. كما قدمت الوحدة استشارات قانونية لمواطنين تتصل بالحق في الصحة.



**مؤشرات**

» بلغ عدد المرضى الذين تمت مساعدتهم من قبل الوحدة ٢٣٧ مريضاً، وقد تمكن ٢٣٤ مريضاً منهم من السفر لتلقي العلاج.

#### ١,١,٥,١ توجيه رسائل لدائرة العلاج بالخارج والتنسيق مع مؤسسات تعنى بالحق في الصحة

**مؤشرات**

» بلغ عدد الرسائل الموجهة لكل من دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان ومستشفيات في إسرائيل ٢٣٧ رسالة، تم الرد إيجاباً على ٢٣٤ رسالة منها وتلقى أصحابها الخدمات الطبية المطلوبة، فيما لا تزال ٣ حالات قيد المتابعة.

» تم عقد اجتماعين مع قسم الحماية والصحة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة أوضاع المرضى الممنوعين من السفر لتلقي العلاج: الأول بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢، والثاني ٢٠١٥/١١/٢٩.

» تم عقد اجتماع واحد بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢١ مع ادارة مستشفي ايخليوف من أجل تعزيز سبل التعاون مع المركز لتقديم مساعدة أفضل لمرضي القطاع.

#### ١,١,٥,٢ تقديم الاستشارات القانونية حول الحق في الصحة

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات القانونية المقدمة ٨٩٠ استشارة.

### ١,١,٦ تم تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى التى تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، حيث تابعت عدداً من الشكاوى حول رفض قوات الاحتلال تسليم الجثامين إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية. وفي ضوء تعنت السلطات الإسرائيلية ومماطلتها في الرد على شكاوى سبق وأن وجهتها الوحدة، تم تقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة ١٦ شخصاً.

#### ١,١,٦,١ تقديم شكاوى

**مؤشرات**

» تم تقديم اعتراض واحد لدائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضاً واحداً يشمل احتجاز ١٦ جثماناً.

» تم عقد لقاء واحد للمتابعة.





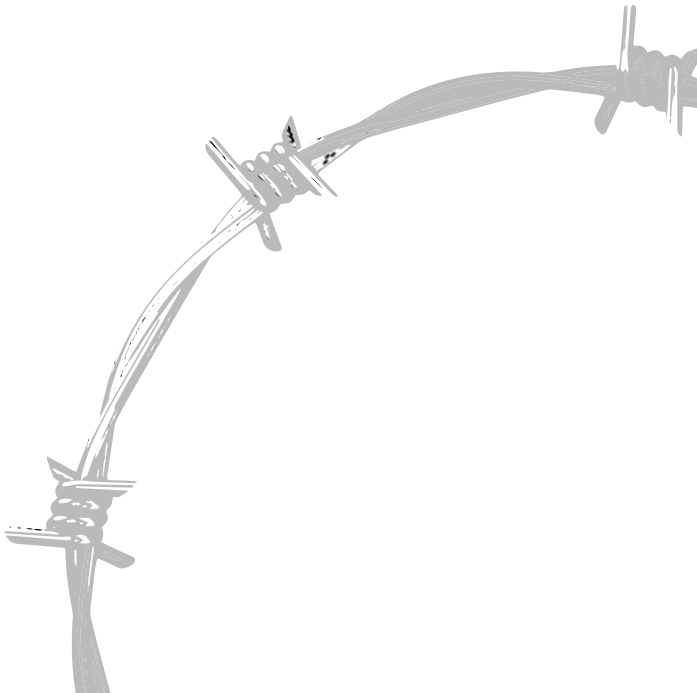

**١,٢ تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية.**

على مدى العام ٢٠١٥، واصل المركز عمله الريادي في استخدام أدوات القانون لمكافحة الحصانة والإفلات من العقاب وملاحقة مقترفي الجرائم الدولية وتقديمهم للعدالة، ومساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية. ويعمل المركز في خطين متكاملين: الأول، من خلال المحكمة الجنائية الدولية؛ والثاني من خلال مبدأ الولاية القضائية الدولية. ويسبق ذلك استنفاذ سبل التقاضي المحلية، والمتمثلة في النظام القضائي لدولة إسرائيل، القوة المحتلة الملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في شبهات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديم مقترفيها للعدالة وإنصاف الضحايا بشكل ملائم. ويقود هذا العمل الاستراتيجي منذ نحو ١٥ عاماً مدير المركز مع مدير وطاقم وحدة المساعدة القانونية التي تقوم ببناء الملفات القانونية واستنفاذ سبل التقاضي المحلية عبر استخدام جميع أدوات القانون المتاحة في النظام القضائي الإسرائيلي، ومن ثم تحديد وبناء أهم الملفات للاستخدام على مستوى القضاء الدولي، بالتعاون مع شركاء استراتيجيين.

وقد شكل انضمام فلسطين في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ميثاق روما، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، نقطة تحول مفصلية في النضال القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي ولمكافحة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها دولة الاحتلال بغطاء سياسي من حليفتها الولايات المتحدة التي أجهضت أية مساع للوصول إلى المحكمة من خلال مجلس الأمن كما هو الحال في جرائم دولية عديدة نظرت بها المحكمة. وسبقَ ذلك سعي حثيث من قبل المركز وشركائه على مدى السنوات الماضية من أجل حث المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على الشروع بالتحقيق في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة.[٣] وأمام هذه الفرصة الهامة، سخر المركز كل إمكاناته القانونية وشبكة علاقاته الدولية ولعب دوراً ريادياً في العمل مع المحكمة، وذلك بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.



وخلال العام ٢٠١٥، شملت تدخلات المركز: بناء ملفات قانونية للقضاء الدولية؛ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع الشركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي؛ اجراء الاتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ تقديم المعلومات والمذكرات القانونية لآليات التقاضي الدولية؛ تمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات تقاضي دولية؛ ومتابعة قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي.

**مؤشرات**

- تم تقديم مذكرة قانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قبل المنظمات الأربع الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان).
- تم تسهيل وصول ٢٨ شخصاً من الضحايا وشهود العيان لآليات التقاضي الدولية.
- صدور تقرير وتوصيات لجنة التحقيق الأممية بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢، وشمول التقرير لمدخلات من المركز،

٣. أنظر البيان الصحفي المشترك للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٣ (http://www.pchrgaza.org/ar/?p=4657) حول اجتماع المؤسستين مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٣ لتسليمها ورقة قانونية دعت مكتب المدعي العام إلى إعمال وتنفيذ الإجراءات المطلوبة على أساس الإعلان الذي قدمته السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٩ وقبلت من خلاله الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وطالبت ورقة الموقف المدعي العام بأن تطلب الإذن من الدائرة التمهيدية بفتح تحقيق في الوضع القائم في فلسطين منذ ١ يوليو ٢٠٠٢. وقد مثل المؤسستين في الاجتماع السيد شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، فيما لم يتمكن السيد راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من المشاركة بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة ومنعه من السفر.

حيث تم اقتباس معلومات المركز مرات عدة.

» ملاحقة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز أمام القضاء البريطاني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢.

» تلقي المركز وشركائه تأكيدات صارمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنها مصممة على العمل بمهنية واستقلال والسير خطوات حثيثة باتجاه التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

### ١,٢,١ بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي

قامت وحدة المساعدة القانونية بتحديد ملفات قانونية للعمل أمام القضاء الدولي. فبعد استنفاذ سبل التقاضي المحلية من خلال نظام العدالة الاسرائيلي وإغلاق التحقيقات وعدم تقديم الجناة المشتبه بهم للعدالة وعدم توفير الإنصاف القانوني للضحايا، قامت الوحدة باختيار عدد من الملفات المتعلقة بجرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال ضد مدنيين فلسطينيين. وتم بناء تلك الملفات وفقاً لمعايير التقاضي الدولية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الملفات التي تم بناؤها ٤٠ ملفاً، تتعلق جميعها بالعدوان الأخير على القطاع.

### ١,٢,٢ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع شركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي

أجرى المركز اتصالات مكثفة خلال هذا العام مع خبراء دوليين، بالتنسيق الكامل مع الشركاء الدوليين والمحليين، حول عمل المنظمات الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان)، ومن اجل تحديد والاتفاق على الملفات القانونية للتوجه بها امام المحكمة الجنائية الدولية. كما عقد المركز عدداً من الاجتماعات مع شركاء لفحص فرص وتحديد قضايا لرفعها أمام محاكم وطنية، أو متابعة قضايا مرفوعة وفقاً للاختصاص العالمي.

**اجتماع خبراء في لندن**

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦، نظم المركز اجتماع خبراء في لندن، خصص لمناقشة وفحص القضايا التي ينبغي التوجه بها للمحكمة الجنائية الدولية. عقد الاجتماع في مكتب شركاء المركز «هيكمان آند روز،» بمشاركة مدير المركز راجي الصوراني ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين وطاقم قانوني من المؤسستين، مدير مكتب هيكمان آند روز دانيال ماكهوفر طاقمه القانوني، وممثلين عن المركز الأوروبي للحقوق الدستورية في برلين، مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، التجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC)، ومركز الحقوق في جامعة بيرزيت. وخلص الاجتماع إلى أن هناك أربعة ملفات يجب التركيز عليها ولكن ليس بالضرورة التوجه بها دفعة واحدة، وتشمل: ١. ملف العدوان الأخير على القطاع صيف ٢٠١٤؛ ملف الحصار على قطاع غزة باعتباره جريمة مستمرة؛ ٣. ملف جدار الضم في الضفة الغربية في ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية؛ و٤. ملف الاستيطان. كما تم الاتفاق على صياغة ورقة استراتيجة تحدد خارطة الطريق لمنظمات حقوق الإنسان الشريكة.

صورة على هامش لقاءات المدير مع المسؤولين في الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان

**اجتماعات في لاهاي**

بتاريخ ٣/٢٢، عقد المركز والمؤسسات الشريكة اجتماع خبراء في لاهاي بهولندا، تم خلاله استكمال النقاش الذي بدأ في اجتماع لندن وكذلك التحضير للقاء قادم مع فريق مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. شارك في الاجتماع ممثلون عن المركز ومؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان وخبراء دوليون. جاء الاجتماع في إطار زيارة لهولندا بدعوة من الشركاء Open Society Foundation قام بها كل من مدير المركز ومدير وحدة المساعدة القانونية. وقد تم خلال هذه الزيارة عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بين المنظمات الشريكة، بما في ذلك:

- الاجتماع بتاريخ ٣/١٧ مع عمار زايد، مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، في مؤسسة (Open Society)، والاجتماع مع فريقها القانوني.
- اجتماع بتاريخ ١٨-٣/١٩ ضم ممثلين عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان)، بمشاركة Open Society Foundation- Arab Regional Office وOpen Society Justice Initiative . وقدم ممثلو منظمات حقوق الإنسان شرحاً عن جهودهم في توثيق الجرائم المشتبه بها في العدوان الأخير على قطاع غزة والتحليل القانوني لها. وناقش المجتمعون خطط الاشتباك مع مرحلة الفحص الأولي التي يقوم بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وفرص التعاون بين منظمات حقوق الانسان الفلسطينية و Open Society Foundation في هذا الشأن.

ممثلو منظمة حقوق الانسان الفلسطينية مع نائب المفوض السامي لحقوق الانسان – لاهاي

**اجتماعات في لندن**

خلال الفترة من ٢٣–٢٨ سبتمبر، زار مدير المركز المحامي راجي الصوراني العاصمة البريطانية لندن. وفي إطار الزيارة، عقد الصوراني الاجتماعات التالية:

» المشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للكونسورتيوم الدولي للمساعدة القانونية.
» عقد اجتماع مع الفريق القانوني الدولي استكمالاً للإعداد والتحضير للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها.
» عقد اجتماع مع بيرثا فاونديشن، وهي مؤسسة تقدم دعماً وشريكة للمركز الفلسطيني في أكثر من مجال، وبالذات في تأهيل المحامين للعمل في مجال التوثيق وملاحقه مجرمي الحرب الإسرائيليين دولياً، حيث اجتمع مع مؤسسها توني تبيانسكي، والمديرة التنفيذية جنيفر روبنسون في مقر المؤسسة.

**اجتماعات في برلين**

» بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥، عقد مدير وحدة المساعدة القانونية، المحامي إياد العلمي، اجتماعاً مع المستشار القانوني للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)، أندرياس شولر لمناقشة قضية مرفوعة أمام الجهات الألمانية المختصة. جرى الاجتماع على هامش أعمال المؤتمر السنوي لمركز الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان في برلين بألمانيا.
» بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧، عقد مدير وحدة المساعدة القانونية اجتماعاً مع المحامي الأسباني كونزالو بوي، لمناقشة الملفات المعروضة أمام القضاء الأسباني. جرى الاجتماع على هامش أعمال المؤتمر السنوي سابق الذكر.





### ١,٢,٣ اجراء اتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وآليات التقاضي الدولي الأخرى

بمشاركة شركائه المحليين والدوليين، عقد المركز سلسلة من الاجتماعات خلال هذا العام مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا وفريق التحقيق في مكتبها.

» بتاريخ ٢/١٠، اجتمع مدير المركز راجي الصوراني ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين مع رئيس فريق التحقيق الأولي امريك روجييه (Emric Rogier) ومساعده، في مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وأكد فريق التحقيق على رغبته في التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الشريكة، وان تقدم المنظمات لفريق التحقيق ما لديها من معلومات وتقارير وآراء قانونية. تطرق اللقاء أيضا إلى عمل المركز أمام القضاء الإسرائيلي، والتعديلات على قانون الأضرار المدنية والتي أغلقت أية فرصة للوصول إلى العدالة ضمن اليات التقاضي في إسرائيل.
» بتاريخ ٣/١٨، اجتمع المركز وشركاؤه للمرة الثانية مع امريك روجييه وفريق التحقيق الأولي في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية في لاهاي. شارك في الاجتماع مدير المركز راجي الصوراني ومدير وحدة المساعدة القانونية إياد العلمي، ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين، وفريقها القانوني. وقد تم بحث آليات إرسال معلومات حول الجرائم المشتبه بها لمكتب المدعي العام.
» بتاريخ ٣/٢٤ عقد الشركاء اجتماع ثالث مع امريك روجييه وفريق لجنة التحقيق الأولي في المحكمة الجنائية الدولية. عقد الاجتماع في جنيف بمشاركة مدير المركز ومدير مؤسسة الحق وفريق قانوني من المؤسستين، إلى جانب ممثلين عن منظمات حقوقية فلسطينية.
» بتاريخ ٣/٢٩ عقد مدير المركز راجي الصوراني ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين اجتماعاً مع المدعي العام فاتو بنسودا واثنين من مستشاريها. عقد الاجتماع في مقر الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس،

بمشاركة رئيس الفيدرالية كريم بلحيجي، رئيستها السابقة سهير بلحسن، ومديرها أنطوان برنارد وطاقم متخصص من الفيدرالية.

صوره على هامش اجتماع مدير المركز ومدير مؤسسة الحق مع المدعي العام فاتو بنسودا في باريس

على صعيد آخر، عقد اجتماع مشترك في جنيف بسويسرا بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ للمركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مع لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤. جاء الاجتماع استكمالاً لجهود سابقة مع اللجنة الأممية، سيأتي على ذكرها لاحقاً في هذا التقرير.

البرلمان الفرنسي مع الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان

**مؤشرات**

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز وشركاؤه مع المدعي العام وطاقم التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية ٤ اجتماعات.

### ١,٢,٤ تقديم معلومات ومذكرات قانونية لآليات التقاضي الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، لجان التحقيق الأممية، الأجسام التعاقدية)

تركزت جهود المركز خلال هذا العام على العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤

» **تقديم مذكرة قانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية**

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٣، سلمت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) مذكرة قانونية سرية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، بالنيابة عن المنظمات وعن ضحايا العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف ٢٠١٤. وتحتوي المذكرة معلومات وثقت من خلال عمل مشترك حول الجرائم التي ارتكبت خلال العدوان المذكور. وقدمت المنظمات في مذكرتها أمثلة توضيحية لحالات قتل وتعذيب وأفعال لا إنسانية أخرى، وكذلك الهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية والتدمير واسع النطاق الذي لا تبرره ضرورة عسكرية. وقد ساهم المركز بفعالية في اعداد المذكرة وقاد مناقشات مع الشركاء بخصوصها.
صورة رقم (٨)

» **تقديم المعلومات والتعاون مع لجنة التحقيق الأممية**

تمثل النشاط الأبرز والأهم لوحدة المساعدة القانونية خلال هذا العام في التعاون الكامل وتقديم المعلومات للجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤. وقد منعت قوات الاحتلال اللجنة من الدخول الى الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً إلى قطاع غزة الذي شكل المسرح الأساس للجريمة. وتم التواصل والعمل مع اللجنة من خلال وسائل الاتصال الالكتروني، وشمل ذلك: تقديم ملفات قانونية أعدتها الوحدة حول جرائم قوات الاحتلال خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع؛ التواصل والتنسيق مع شهود العيان واستدعاؤهم للمركز لسماع شهاداتهم أمام اللجنة الأممية عبر تقنية السكايب والفيديو كونفرنس؛ الإدلاء بالشهادة من قبل مدير المركز ومدير الوحدة القانونية والمحامين أمام اللجنة؛ تزويد اللجنة بتقارير خاصة حول العدوان والأسلحة التي استخدمتها قوات الاحتلال. وقد استغرق العمل المكثف مع اللجنة نحو ٣ شهور.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الملفات القانونية التي قدمتها الوحدة للجنة التحقيق ١٤ ملفاً، سبقها تقديم ملخصات عنها.
» بلغ عدد شهود العيان الذين قدموا شهاداتهم أمام اللجنة من خلال الوحدة القانونية ٢٨ شاهدة وشاهداً، تم الاستماع لشهاداتهم يومي (١٥–١٦ يناير ٢٠١٥)، سواء أمام أعضاء اللجنة أو محققين تابعين لها. سبق ذلك عقد لقاءات مع الضحايا حول الملفات القانونية وعمل لجنة التحقيق.
» بلغ عدد اللقاءات التي أجراها المركز مع أعضاء اللجنة سواء لمناقشة الملفات أو تقديم شهادات وتوضيحات ٦ لقاءات:
- ١٥ – ١٦ يناير ٢٠١٥: أدلى مدير المركز ومدير وحدة المساعدة القانونية بالشهادة أمام أعضاء اللجنة.
- أدلى المحامون في وحدة المساعدة القانونية بإفاداتهم أمام المحققين في اللجنة على مدار ٤ جلسات في ٠٤ فبراير، ١١ فبراير، ٢٤ فبراير، و٠٢ مارس ٢٠١٥.

» قدمت وحدة المساعدة القانونية للجنة تقريرين عن العدوان الأخير والأسلحة المستخدمة فيه.

### ١,٢,٥ تمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات التقاضي الدولية

قام المركز بتمكين عدد من الضحايا وشهود العيان من المثول أمام لجنة التحقيق الدولية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الضحايا وشهود العيان الذين تمكنوا من المثول أمام اللجنة من خلال المركز ٢٨ شخصاً.

### ١,٢,٦ رفع قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢، ناشد المركز كل من أليسون سوندرز، مدير النيابة العامة، وجيرمي رايت «كيو سي»، النائب العام البريطاني، من اجل التنسيق بشكل عاجل لضمان اتخاذ قرارات فورية بشأن اعتقال شاؤول موفاز أمام المحكمة في انجلترا وويلز على خلفية ارتكابه جرائم حرب خلافاً لقانون اتفاقية جنيف للعام ١٩٥٧، وذلك قبل أن يغادر موفاز المملكة المتحدة. وكان موفاز، الذي غادر الحياة السياسية الإسرائيلية في وقت سابق، متواجداً في المملكة المتحدة في زيارة خاصة، و لم يمنحه وزير الخارجية البريطاني أي شكل من أشكال الحصانة من التطبيق العادل للقانون الجنائي الإنجليزي. وبعد المعرفة بزيارته إلى لندن في ٢١ يونيو، ونيابة عن ضحايا جرائم الحرب في قطاع غزة، بعث المركز بأدلة وملفات كاملة للشرطة البريطانية وهيئة النيابة العامة البريطانية تخص موفاز لتمكن الشرطة من اعتقاله بناءً على الاشتباه بارتكابه جريمة خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وطالب المركز السلطات البريطانية بتوجيه ضربة إلى سياسة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية المشتبه بارتكابها، واستعادة ثقة الجمهور في فعالية القانون الجنائي الدولي بغض النظر عن جنسية المتهم، وألقاء القبض على موفاز فوراً حتى لا يفلت من التطبيق العادل للقانون على سلوكه الإجرامي في غزة ضد المدنيين.[٤]



إلى ذلك، واصل المركز متابعته لقضايا مرفوعة ضد مجرمي حرب إسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا. وما يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج ساري المفعول.

**مؤشرات**

» بلغ عدد القضايا المرفوعة خلال هذا العام قضية واحدة.

» لم تفلح هذه الجهود في إلقاء القبض على أي من المشتبه بهم بارتكاب جرائم حرب لأسباب سياسية.

» استمرار فرض قيود من قبل السلطات الإسرائيلية على حركة وتنقل المسؤولين الإسرائيلين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب خارج البلاد، خوفاً من الملاحقة القضائية.

مدير مؤسسة الحق، أ. شعوان جبارين، يسلم مذكرة قانونية سرية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا،

٤. جدير بالذكر أنه بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٥، تقدم المحامي السويسري مارسيل بوسونيه ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني بشكويين إلى المدعي العسكري السويسري في برن بالنيابة عن الضحايا الفلسطينيين. وتتعلق إحدى القضيتين بفلسطينيين هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منازلهم في قطاع غزة، بينما تتعلق الأخرى بفلسطينيين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة أثناء احتجازهم على أيدي جهاز الأمن العام الإسرائيلي. وتضمنت الشكويان دعوة لمقاضاة السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن تلك الأفعال، بمن فيهم وزير الدفاع السابق بنيامين بن إليعيزر، ورئيس أركان الجيش السابق شاؤول موفاز، ورئيس جهاز الأمن العام السابق آفي دختر، والقائد السابق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي دورون ألموج. هذا بالإضافة إلى رفع قضية ضد شاؤول موفاز في المملكة المتحدة في العام ٢٠٠٤.

## ١,٣ قام المركز بالتأثير على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل العمل في مواجهة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

بالتكامل والانسجام التام مع عمله في ميدان الحماية القانونية، وظف المركز جهوداً كبيرة خلال العام ٢٠١٥ في ميدان الحشد والمناصرة للتأثير في أصحاب المصلحة على المستويين الدولي والوطني من أجل الحث على اتخاذ اجراءات فعالة والقيام بأعمال جادة في مواجهة تحدي إسرائيل السافر للقانون الدولي واستمرارها باقتراف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. شملت جهود المركز رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ونشرها والتعريف بها على نطاق واسع؛ التشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات وعمل مناصرة مشتركة؛ رفع الوعي وبناء القدرات الوطنية في مجالات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ وممارسة الضغط على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل.

وقد ساهمت جهود المركز والشركاء الوطنيين والدوليين في تحقيق اختراقات ملموسة للحصانة التي تحظى بها إسرائيل.

**مؤشرات**

- قرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣ بتبني تقرير لجنة التحقيق الدولية بأغلبية غير مسبوقة منذ سنوات (٢٥ صوتاً مؤيداً، صوتاً واحداً معارضاً، و٥ أصوات امتناع).
- قرار الاتحاد الأوروبي بشأن منتجات المستوطنات في ٢٠١٥/١١/١١ بشان تحديد أصل البضائع التي تصدرها إسرائيل لدول الاتحاد الأوروبي من المستوطنات.

### ١,٣,١ قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد وتوثيق الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين المنتشرين جغرافياً في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس. وقد تميز هذا العام بمزيد من النشاط والضغط في العمل خصوصاً في الربع الأخير منه، وذلك في ضوء تصعيد اسرائيلي عنيف في القدس وبقية أنحاء الضفة الغربية، حيث اقترفت قوات الاحتلال انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين الفلسطينيين، كان أبرزها الاعدامات الميدانية والاستخدام المفرط للقوة وأعمال الاعتقال والقيود على حرية الحركة في مواجهة عمليات الاحتجاج الفلسطينية التي جاءت رداً على انتهاكات قوات الاحتلال والمستوطنين. وقد انعكست تلك الأوضاع على قطاع غزة الذي تزايدت فيه الانتهاكات أيضاً، خصوصاً، التوظيف المفرط للقوة المسلحة من قبل قوات الاحتلال في مواجهة عمليات الاحتجاج، فضلاً عن الحصار الذي تفرضه تلك القوات على القطاع للعام التاسع على التوالي والذي أثر على جميع مناحي الحياة للمدنيين الفلسطينيين.

**مؤشرات**

- بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها ٧٨٨٠ انتهاكاً.

**١,٣,١,١ القيام بالزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها:**
حرص الباحثون الميدانيون على التوجه لمناطق الأحداث للاطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرضون لها. ونفذ الباحثون عدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث.

**مؤشرات**
» نفذ الباحثون الميدانيون ١٧٧٨ زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

**١,٣,١,٢ أجراء المقابلات الشخصية مع الضحايا و/أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان**
يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر.

الباحث الميداني، ياسر عبد الغفور خلال حصوله على افادات من الضحايا



**مؤشرات**
» أجرى الباحثون الميدانيون ١٧٠٦ مقابلة شخصية.

**١,٣,١,٣ جمع إفادات**
قام الباحثون الميدانيون بجمع إفادات مكتوبة من شهود العيان والضحايا.

**مؤشرات**
» بلغ عدد الإفادات التي جمعها الباحثون ٦١٠ إفادات.

**١,٣,١,٤ تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات**
قام الباحثون الميدانيون بتعبية استمارات مصممة من قبل الوحدة لكل نوع من الانتهاكات (قتل/إصابة/اعتقال/هدم وتدمير ممتلكات) تتضمن تفاصيل وافية عن الانتهاكات.

**مؤشرات**
» بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين ١٩٩٥ استمارة.

**١,٣,١,٥ التصوير**

تم أخذ صور فوتوغرافية للانتهاكات. ويعد ذلك من الآليات المهمة في توثيق الانتهاكات.

**مؤشرات**

» تم التقاط ١٢٩٣ صورة فوتوغرافية

**١,٣,١,٦ جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك**

شملت الوثائق التي قام بجمعها الباحثون الميدانيون تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط ورسم المكان.

**مؤشرات**

» تم جمع ١٧٥ وثيقة.

**١,٣,١,٧ كتابة التقارير الميدانية**

قام الباحثون الميدانيون بكتابة تقارير تفصيلية عن الانتهاكات وفقاً لزياراتهم الميدانية لمواقع الأحداث ومشاهداتهم العينية، وإفادات شهود العيان. وشملت التقارير أيضاً ملاحظات الباحثين وتقييماتهم الشخصية. وتضمنت التقارير صورة وافية ومفصلة عن الانتهاكات.

**مؤشرات**

» تم اعداد ٢٣٩٣ تقريراً ميدانياً.

**١,٣,١,٨ تغذية قاعدة البيانات**

قامت وحدة البحث الميداني بتغذية قاعدة بيانات المركز بكافة المعلومات التي تم توثيقها. وشمل ذلك تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى قاعدة البيانات وأرشفتها إلكترونياً لتستفيد منها باقي الوحدات في المركز، وإدخال بيانات الاستمارات الخاصة بأعمال القتل بأعمال القتل والإصابة والاعتقال وهدم وتدمير الممتلكات.

وقد تم خلال هذا العام أيضاً استكمال عملية التوثيق المشترك لمنظمات حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) للانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة صيف ٢٠١٤. وقد تم ادخال كافة البيانات على قاعدة بيانات خاصة، تم دمجها في قاعدة بيانات المركز.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات ١٩٩٥ مدخلاً.
» بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً ٣١٧٨ وثيقة.

## ١,٣,٢ قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي

تعددت وسائل النشر التي استخدمها المركز لتعريف أصحاب المصلحة الدوليين والفلسطينيين بالانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وشمل ذلك النشر من خلال إصدارات متنوعة، بما فيها البيان الصحفي، التقارير الأسبوعية، التقارير المواضيعية، التقرير السنوي، وأوراق الحقائق. كما قام المركز بتعميم هذه الإصدارات سواء من خلال توزيع نسخ ورقية أو من خلال التوزيع الإلكتروني، ووفرها على موقعه الإلكتروني على الإنترنت. واستخدم المركز وسائل الاعلام الاجتماعي سواء لتنظيم حملات أو نشر المعلومات. واستخدم المركز الإعلام في نشر الانتهاكات، بما في ذلك عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائل إعلام متنوعة.

### ١,٣,٢,١ إصدار البيانات الصحفية

يشكل البيان الصحفي أداة أساسية للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلى مدار العام صدرت عن المركز العديد من البيانات الصحفية التي تناولت الانتهاكات الإسرائيلية، خصوصاً جرائم القتل العمد والاعدامات الميدانية، الاعتقال الإداري والتغذية القسرية، اعتداءات المستوطنين وغير ذلك.

**مؤشرات**

» بلغ عدد البيانات التي أصدرها المركز عن الانتهاكات الإسرائيلية ٤٧ بياناً.



### ١,٣,٢,٢ إصدار التقارير الأسبوعية

قامت وحدة البحث الميداني بإصدار تقارير أسبوعية توثق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعد التقرير الوثيقة الرئيسية والأكثر شمولاً التي تصدر أسبوعياً حول انتهاكات قوات الاحتلال بشكل منتظم ومستمر، وهي مصدر أساسي للمعلومات حول تلك الانتهاكات.

**مؤشرات**

» بلغ عدد التقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز ٥١ تقريراً.

### ١,٣,٢,٣ إصدار تقرير سنوي حول حالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الإسرائيلية

التقرير السنوي للمركز هو الوثيقة الأهم والرئيسة التي تصدر حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن توصيات لأصحاب المصلحة الدوليين. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي الثامن عشر، عن الفترة من ٢٠١٤/١٢/٣١-٢٠١٤/١/١.

**مؤشرات**

» صدر التقرير بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣، وقد تم إطلاقه في حفل خاص نظمه المركز بغزة بمشاركة أكثر من ٢٠٠ شخصاً من ممثلين رسميين ومشرعين وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني وممثلي وسائل إعلام.

**١,٣,٢,٤ إصدار تقارير حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

قامت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإصدار تقارير تسلط الضوء على أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد صدر حلال هذا العام التقارير التالية:

- تقرير بعنوان «قطاع غزة: خنق حقيقي وتسهيلات مخادعة.» رصد التقرير آثار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ منتصف يونيو ٢٠٠٧، مع التركيز بشكل خاص على العام الثامن للحصار (الفترة من ٢٠١٤/٦/١٥– ٢٠١٥/٦/١٤). ووثق التقرير حالة معابر قطاع غزة على مدار العام، وقدم إحصائيات إجمالية حول عملها، مفنداً المزاعم التي روجتها السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حركة المعابر الحدودية. واستعرض التقرير الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الغزيين بفعل التأثيرات الخطيرة وطويلة الأجل لسياسة الحصار.
- إعداد تقرير خاص حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، تناول الانتهاكات الإسرائيلية خلال الهجوم الحربي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وذلك ضمن مشروع مع مؤسسة التعاون الإيطالي.
- إعداد تقريرين حول الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون الفلسطينيون في قطاع غزة. غطى التقرير الأول الفترة من ١ سبتمبر ٢٠١٣ وحتى ٣١ أكتوبر ٢٠١٤، فيما تناول التقرير الثاني الفترة من ١ يناير وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
- إصدار ورقة بعنوان: "غزة بين دمار وحصار.. فشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، والحل الوحيد رفع الحصار». استعرضت الورقة بؤس آلية الأمم المتحدة التي تم العمل بموجبها في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف العام ٢٠١٤ من أجل إدخال مواد البناء لإعادة اعمار القطاع، بعد أكثر من عام من بدء تنفيذها. صدر التقرير بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١.

**مؤشرات**

» بلغ عدد التقارير التي صدرت ٥ تقارير.

**١,٣,٢,٥ إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر الحدودية**

واصلت وحدة الحقوق الاقتصادية اعداد وإصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر في قطاع غزة. توثق النشرة حرية الحركة على المعابر الحدودية، وتتضمن معلومات محدثة حول حركة الأفراد والمعاملات التجارية من وإلى قطاع غزة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد النشرات التي صدرت عن المركز ١١ نشرة.

**١,٣,٢,٦ إصدار تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد وسائل الإعلام**

بتاريخ ٣ مايو، أصدر المركز تقريراً جديداً أعدته وحدة تطوير الديمقراطية حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد وسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. يغطي التقرير، وهو السابع عشر في سلسلة تقارير بعنوان «إخراس الصحافة، الفترة من ١ أبريل ٢٠١٤ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٥.

**مؤشرات**

» تم إصدار تقرير واحد.

**١,٣,٢,٧ إصدار أوراق حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول**

تصدر هذه الأوراق عن المركز بشكل دوري وتتضمن تحديثات ومعلومات مركزة عن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات المدنية في المناطق مقيدة الوصول، سواء المناطق الممتدة بمحاذاة الشريط الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة (المنطقة العازلة البرية ومحيطها)، أو ساحل قطاع غزة. وقد صدر عن المركز نوعين من هذه الأوراق:

- أوراق حقائق أعدتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تسلط الضوء على الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة، بما في ذلك جرائم القتل أو الإصابة جراء إطلاق قوات البحرية الإسرائيلية النار على الصيادين أثناء إبحارهم في سواحل قطاع غزة، اعتقال صيادين، مصادرة قوارب صيد وتدمير وإتلاف معدات صيد.
- أوراق حقائق حول اعتداءات قوات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول بشكل عام، تتضمن احصائيات حول تلك الاعتداءات ونتائجها، تقوم بإعدادها وحدة البحث الميداني.

**مؤشرات**

» إصدار ١٠ أوراق حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين.

» إصدار ١٢ ورقة حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول.



**١,٣,٢,٨ إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة من خلال موقع المركز الإلكتروني**

يشكل الموقع الإلكتروني للمركز مصدراً أساسياً لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويتضمن كل ما يصدر عن المركز من بيانات وتقارير وغير ذلك من مواد باللغتين العربية والإنجليزية. ومنذ تأسيس الموقع قبل نحو ١٥ عاماً، عمل المركز على مواكبة التطور وتطبيق أحدث النسخ في مجال النشر التكنولوجي. وعلى مدى عدة شهور تم العمل على تصميم جديد للموقع تم إطلاقه مع نهاية العام ٢٠١٥، بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس المركز.

ويتميز التصميم الجديد للموقع بمزايا عدة، بينها إمكانية التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة في المواضيع والمواد الموجودة، خاصة الصور والفيديوهات، بسهولة ويسر عبر المواقع الاجتماعية الشهيرة Facebook . Twitter YouTube. كما يتميز الموقع الجديد بتقنية عالية ملائمة تتأقلم بشكل تلقائي حال عرضها على الهواتف الذكية وتطبيقاتها، وتتيح السرعة والتواصل الفعال مع المتصفحين والمشاركة الفعالة للأخبار والمعلومات المتوفرة على صفحة المركز، وإمكانية إبداء الآراء حولها والتعليق عليها. كما يحوي الموقع روابط ومواقع أخرى ذات علاقة تسهل على الباحث أو المتصفح الحصول على المعلومات المطلوبة بكل سهولة ووضوح.
وبموازاة ذلك، يقوم المركز بنشر إصداراته أيضاً على صفحته على موقعي التواصل الاجتماعي Facebook و Twitter.

ويأمل المركز من خلال هذا الإصدار الجديد أن يقدم أفضل المستويات من حيث الشكل والمضمون، وأن يأتي

بأفضل السبل التي من شأنها الارتقاء بالأداء، حيث من المتوقع أن يؤدي التصميم الجديد إلى زيادة عدد المتابعين وازدياد فعاليتهم بشكل أكبر في الفترة القادمة نظراً للتطور الذي طرأ على الموقع.

**مؤشرات**

- بلغ عدد زوار موقع المركز الالكتروني ١٣٩٠٦٨٣ زيارة خلال العام ٢٠١٥، بمعدل ١١٥٨٩٠ زيارة شهرياً و٣٨٦٣ زيارة يومياً.
- بلغ عدد المعجبين على صفحة المركز على موقع التواصل الاجتماعي facebook حوالي ٣٦٠٠٠ معجب.
- بلغ عدد المتتبعين على صفحة المركز على موقع التواصل الاجتماعي twitter حوالي ٩٠٠٠ متتبع.

**جدول يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٥**

| الشهر | عدد الزيارات | الوصول | الشهر | عدد الزيارات | الوصول |
|---|---|---|---|---|---|
| يناير | ١٢٥٤١٤ | ١٤٦٤٩٨٣ | يوليو | ٩٠٣٥٢ | ١٩٧٥٩٨١ |
| فبراير | ١٤٣٦١٠ | ١٣١٣٧٥٧ | أغسطس | ١٢٦١٩٤ | ٢١١٤٧١٩ |
| مارس | ١٣٩٥٦٧ | ١٣١٣٧٥٧ | سبتمبر | ٩٧٣٦٩ | ١٦٣٤٩١٤ |
| ابريل | ١٢٥٥٧٦ | ١٩٠٠٣٥٦ | أكتوبر | ١٢٣٢٨٦ | ٢٢٤٧٣٣٦ |
| مايو | ١٢٦٧٠٣ | ١٧٥٢٨٤٥ | نوفمبر | ٩٦٠٩٢ | ٢٢٤٧٣٣٦ |
| يونيو | ١٠٨٢٢٣ | ١٩٧٥٥٥٣ | ديسمبر | ٨٨٢٩٧ | ١٦٤٤٢٣٨ |
| المجموع | ١٣٩٠٦٨٣ | | | ٢١٥٨٥٧٧٥ | |

**رسم بياني بزيارات موقع المركز الإلكتروني خلال العام ٢٠١٥**

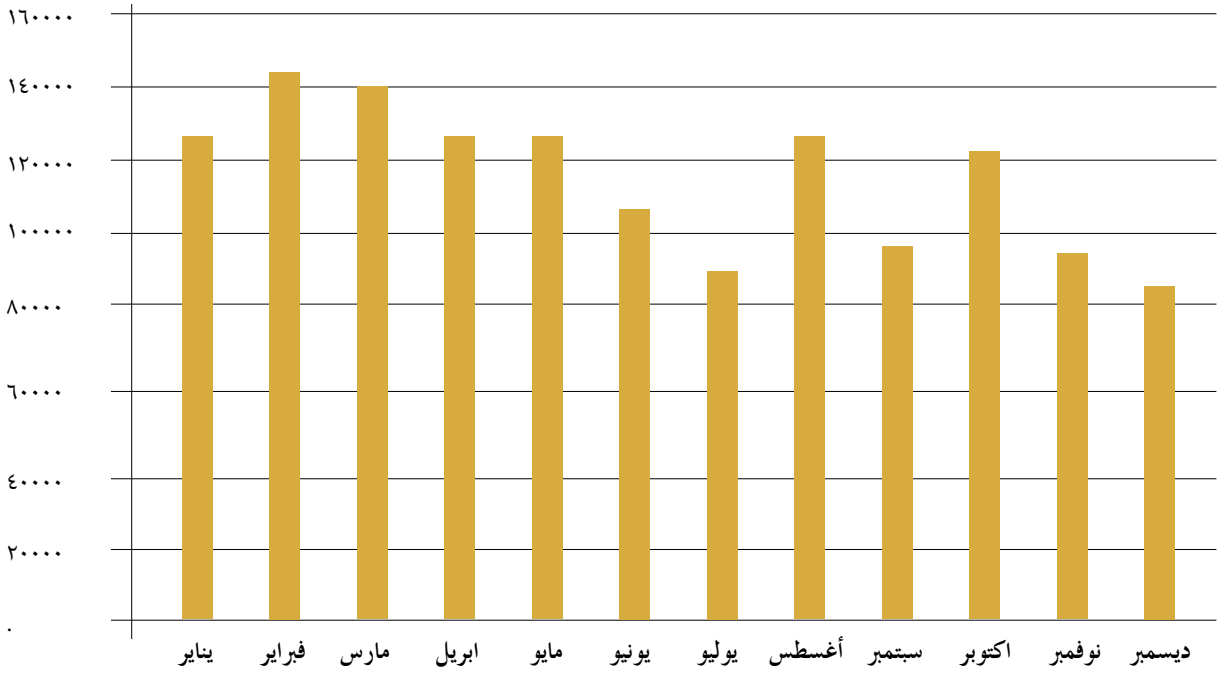

**١,٣,٢,٩ توزيع الإصدارات**

تم توزيع كافة إصدارات المركز باللغتين العربية والانجليزية، سواء من خلال مواد مطبوعة أو نسخاً إلكترونية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد نسخ اصدارات المركز التي قام بطباعتها وتوزيعها ١٢٣٠٠ نسخة.
» تم توزيع نسخ إلكترونية عن إصدارات المركز بواسطة البريد الإلكتروني على ٩٠٠٠ شخصاً ومؤسسة دولياً ومحلياً.

**١,٣,٢,١٠ انتاج مواد مرئية ومسموعة لفضح الانتهاكات**

- أصدر المركز فيلماً قصيراً حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد وسائل الإعلام، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية ضمن فعالياتها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف ٣ مايو.
- أصدر المركز بوستراً حول الاعتقال الإداري، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية خلال فعاليات لدعم المعتقل الإداري المضرب عن الطعام عدنان خضر.
- أصدر المركز بوستراً حول الاعتقال الإداري، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية خلال فعاليات نظمتها تضامناً مع المعتقل الإداري المضرب عن الطعام محمد علان.

**مؤشرات**

» تم إصدار فيلم قصير واحد.
» تم اصدار بوسترين.



**١,٣,٢,١١ تنظيم حملات|استخدام وسائل اعلام الاجتماعي (facebook&twitter)**

انطلاقاً من إيمانه بأن فضح الانتهاكات أحد أهم الوسائل لإيقافها، توّجه المركز إلى الإعلام البديل بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور على المستوين المحلي والدولي.

**حملة بعنوان «يوم الصحافة»**

بمناسبة «اليوم العالمي لحرية الصحافة»، دشّن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢، حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، حملت عنوان «يوم الصحافة» باللغتين العربية والإنجليزية. وتمكّن المركز من جمع الصحافيين والمدوّنين والنشطاء تحت مظلّته للتغريد لحرية الصحافة، وعدم تكميم أفواههم، وذلك على مدار ساعتين كاملتين، في قاعة اللايت هاوس بغزّة. وشهدت فعاليات إطلاق الحملة، التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية في المركز واستمرت لمدة ثلاثة أيام، تفاعلاً من قبل روّاد الإعلام الاجتماعي الذين حوّلوا صفحاتهم على «تويتر» إلى منابر فضحت في جانب بارز منها الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة بحقّ الصحافيين، ودعت إلى ضرورة احترام حقوقهم وحرياتهم التي كفلتها المواثيق الدولية.

يشار إلى أن المغّردين اتكأوا على تقريرين متخصصين أصدرهما المركز حول حرية الصحافة، بعنوان «إخراس الصحافة» و»حرية الرأي والتعبير»، إذ رصد المركز من خلالهما، على مدار عام كامل، مجمل الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية بحقّ الصحافيين.

وبتاريخ ٢٠١٥/٥/٣، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية فعالية ختامية للحملة، تمت مواكبتها على مواقع التواصل الاجتماعي أولاً بأول، وذلك بالتعاون مع نادي الإعلام الاجتماعي وأصدقاء المركز.

**مؤشرات**

- أثمرت أرقام وصول التغريدات التي أطلقها المركز على مدار ساعتين قفزة نوعيّة في طبيعة تعاطي النشطاء مع الهاشتاجين اللذين دشّنهما المركز «#يوم_الصحافة» و#Pressday، إذ وصلت ٩٩ ألف تغريدة باللغتين إلى جمهور تويتر، ضمن ٣ ملايين تغريدة عن حرية الصحافة حول العالم.
- حقّقت هذه التظاهرة الإلكترونية نجاحاً لافتاً على صعيد المتابعين على "تويتر"، إذ وصل عدد متابعي هاشتاج "Pressday" الذي أطلقه المركز إلى أكثر من ثلاثة ملايين، فيما حصد هاشتاج "يوم الصحافة" ٣,٤ مليون متابع. كما حظي هاشتاج المركز "#PCHR" بحوالي ٤٠٠ ألف متابع.

فعالية اختتام حملة يوم الصحافة

**١,٣,٢,١٢ عقد مؤتمرات صحفية**

نظم المركز وشركاؤه مؤتمرات صحفية تسلط الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، دعي للمشاركة فيها العشرات من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والدولية، وتمت تغطيتها إعلامياً.

- بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣، عقد المركز مؤتمراً صحفياً للإعلان عن التقرير السنوي للمركز، وذلك في قاعة فندق روتس بمدينة غزة. تحدث في المؤتمر مدير المركز المحامي راجي الصوراني.
- بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٥، عقدت منظمات حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) مؤتمراً صحفياً خلال اعتصام مشترك نفذته تضامناً مع المعتقل الإداري خضر عدنان أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة. تحدث في المؤتمر مدير المركز المحامي راجي الصوراني، نيابة عن المنظمات.
- بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٣، عقدت منظمات حقوق الإنسان الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) مؤتمراً صحفياً للإعلان عن المذكرة القانونية المشتركة التي سلمها الشركاء للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. عقد المؤتمر على أنقاض برج المجمع الإيطالي الذي دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على القطاع في صيف ٢٠١٤. تحدث في المؤتمر كل من مدير المركز المحامي راجي الصوراني، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، أ. عصام يونس، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان المحامي يونس الجرو.

المؤتمر الصحافي الذي عقدته مؤسسات حقوق الإنسان للإعلان عن المذكرة القانونية المشتركة التي سلمها الشركاء للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

**مؤشرات**

» بلغ عدد المؤتمرات الصحفية التي عقدها المركز وشركاؤه ٣ مؤتمرات صحفية.



**١,٣,٢,١٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام**

عمل المركز على بناء علاقات قوية مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية، إيماناً بالدور الفعال للإعلام في نقل المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان للرأي العام وأصحاب المصلحة على المستويين الدولي والوطني. وفتح المركز المجال لوسائل الإعلام لاستقاء المعلومات الهامة والضرورية، وقدم للأعلاميين كافة التسهيلات اللازمة لإطلاع على الأحداث ومواكبتها أولاً بأول من خلال المعلومات التي يقدمها باللغتين العربية والإنجليزية. وشهد العام ٢٠١٥، نشاطاً مكثفاً لمدير وأعضاء المركز مع الإعلام من خلال إجراء مقابلات مع وسائل أعلام مقروءة ومسموعة ومرئية. وقد تنوعت تلك المقابلات بين مداخلات في برامج إخبارية وغيرها تعقيباً على أحداث وتطورات محددة، أو لقاءات مواضيعية مطولة، تم فيها استضافة مدير أو أعضاء المركز.[٥]

**مؤشرات**

» بلغ عدد اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام وطنية ودولية ١٠٣ لقاءات.

### ١,٣,٣ قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة

تم ذلك من خلال تنظيم والمشاركة في اجتماعات تنسيقية مع شركاء وطنيين ودوليين؛ نشر إصدارات وعرائض مشتركة؛ تقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة؛ تنظيم والمشاركة في فعاليات مشتركة؛ والمشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ووطنية.

٥. ملحق رقم ٩ يتضمن قائمة بالمقابلات الإعلامية التي أجراها طاقم المركز خلال العام ٢٠١٥.

**١,٣,٣,١ تنظيم|المشاركة في اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الوطنيين والدوليين**

على مدار العام ٢٠١٥، نظم المركز وشارك في اجتماعات تنسيقية عديدة مع شركاء وطنيين ودوليين. بعض تلك الاجتماعات عقدت خارج البلاد، بما في ذلك بريطانيا، إيرلندا، سويسرا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، فنلندا، لبنان ومصر. وتمت رعاية معظم تلك الاجتماعات من شركاء دوليين، بمن فيهم الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، (Open Society Foundation)، تروكرا، كرسيتشن إيد وغيرهم. وفي كثير من تلك اللقاءات تمت المشاركة بواسطة وسائل الربط الإلكتروني، بسبب منع مدير وأعضاء المركز من السفر إلى الخارج. وعقدت اجتماعات واتصالات أخرى في فلسطين، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، في إطار المنظمات الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان)، مجلس منظمات حقوق الإنسان، سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، شبكة المنظمات الأهلية، والعشرات من المنظمات والأطر والمبادرات الوطنية بمستويات مختلفة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز ٧٣ اجتماعاً.

**١,٣,٣,٢ نشر|إصدارات|عرائض مشتركة**

شارك المركز في العديد من الإصدارات/العرائض المشتركة التي سلطت الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، سواء بمبادرة من المركز أو الشركاء الوطنيين والدوليين. العديد من تلك النشاطات تمت في إطار مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أو في إطار عمل مشترك لعدد من تلك المنظمات. كما انضم المركز إلى االعديد من البيانات التي بادرت بها منظمات دولية مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

وأصدرت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تقريراً يوثق بالأرقام والإحصاءات الخسائر والأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين وممتلكاتهم جراء الهجمات العسكرية واسعة النطاق التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة منتصف العام ٢٠١٤. وتشكل المعلومات التي عرضها التقرير خلاصة لحملة توثيق مشتركة أطلقتها أربع مؤسسات حقوق إنسان، هي مؤسسة الحق (القانون من أجل الإنسان)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الإصدارات/العرائض المشتركة حول انتهاكات اسرائيلية ٢٥ إصداراً.

**١,٣,٣,٣ تقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة**

شارك المركز في تقديم مداخلات أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

**مؤشرات**

» انضم المركز إلى مداخلتين مشتركتين أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة خلال العام ٢٠١٥، واحدة كانت بمبادرة من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وأخرى بمبادرة من اتحاد المحامين الديمقراطيين.

**١,٣,٣,٤ تنظيم/المشاركة في فعاليات مشتركة (لقاءات، ندوات ومؤتمرات)**

شارك مدير وأعضاء المركز في العديد من الفعاليات، من مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستويين الدولي والفلسطيني، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما نظم المركز عدداً من اللقاءات وورش العمل سلطت الضوء على تلك الانتهاكات. وشكلت تلك الفعاليات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي انخرط بها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة تجاه انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

**مؤشرات**

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز ١٥ لقاءً.

» بلغ عدد مشاركات المركز في فعاليات نظمها شركاء ٢٠ فعالية.

**١,٣,٣,٥ المشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ومحلية**

تشكل التحالفات والشراكات الدولية عنصراً أساسياً في نشاطات المناصرة وحشد التأييد التي يوظفها المركز على المستويين الدولي والمحلي في مواجهة الحصانة الإسرائيلية. والمركز عضو فاعل في العديد من التحالفات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهي كل من: لجنة الحقوقيين الدولية؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان؛ مجموعة المساعدة القانونية الدولية؛ التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ تحالف أمل.



وخلال العام ٢٠١٥، واصل المركز عمله مع هذه التحالفات وشارك في اجتماعاتها وفعالياتها، علاوة على أن عدداً من النشاطات التي نفذها المركز على المستوى الدولي قد تمت بالشراكة مع بعضها.

وخلال هذا العام أيضاً، تم انتخاب مدير المركز ونائبه لشؤون البرامج في الهيئات الإدارية لاثنتين من التحالفات المذكورة.

- **انتخاب مدير المركز عضواً في اللجنة التنفيذية لمجموعة المساعدة القانونية:** خلال الفترة بين ٢٥-٢٦/٤/٢٠١٥، شارك مدير المركز، راجي الصوراني، في أعمال الاجتماع السنوي لمجموعة المساعدة القانونية الدولية الذي انعقد، بحضور أعضاء جمعيتها العمومية، في العاصمة الفنلندية هلسنكي، لانتخاب رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة. وقد تم انتخاب الصوراني عضواً في اللجنة التنفيذية، فيما انتخب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عضواً في مجلس الإدارة. يشار إلى أن المركز عضو في المجموعة منذ العام ٢٠٠٥، وتعتبر من أهم الأجسام القانونية الدولية وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني، وتتخذ من ستوكهولم بالسويد مقراً لها. وتضم المحموعة في عضويتها ٥٠ منظمة قانونية على مستوى العالم، من بينها: نقابة المحامين الأميركية، مجلس نقابة محامي انجلترا وويلز، نقابة المحامين الكندية، مجلس النقابات والجمعيات القانونية في الاتحاد الأوروبي، اتحاد المحامين العرب، نقابة المحامين النرويجية، نقابة المحامين الهندية ونقابة المحامين السويدية.

انتخاب أ. راجي الصوراني عضواً في اللجنة التنفيذية لمجموعة المساعدة القانونية

- **انتخاب نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة عضواً في اللجنة التنفيذية للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان:** جرت الانتخابات بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤، حيث انعقدت الجمعية العمومية للشبكة في بروكسل ببلجيكا، واختار اعضاؤها رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للأعوام الثلاثة التالية. وتضم الشبكة، التي تأسست في العام ١٩٩٧ ومقرها كوبنهاجن بالدنمارك، نحو ٦٠ منظمة لحقوق الإنسان من جنوب وشمال المتوسط، علاوة على العشرات من المنظمات الإقليمية والأعضاء المؤازرين والفخريين من المنطقة الأورومتوسطية. وتعمل الشبكة على النهوض بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية وتعزيزها، وذلك من خلال التشبيك والتعاون في إطار المجتمع المدني. و لم يتمكن شقورة من المشاركة في الاجتماعات بسبب الحصار والعقاب الجماعي الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضه على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، بمن فيهم المدافعين عن حقوق الإنسان.

  وخلال الفترة بين ٩-٢٠١٥/١٠/١١، شارك حمدي شقورة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للشبكة، والتي عقدت في كوبنهاجن بالدنمارك.

- **المنظمة العربية لحقوق الإنسان:** بصفته رئيساً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، شارك مدير المركز بفعالية في اجتماعات المنظمة العربية لحقوق الإنسان على مدار العام. وخلال الفترة من ٢٧-٢٠١٥/١/٣٠، شارك مدير المركز في اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة والتي جرت في القاهرة بمصر.

- **مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:** وهو جسم يضم في عضويته ١٢ منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد شارك المركز على مدار العام في الاجتماعات التنسيقية التي عقدها المجلس، وساهمت في توحيد الرؤى وتمخض عنها مبادرات مشتركة عديدة، بما في ذلك عقد لقاءات مشتركة مع أصحاب مصلحة دوليين ووطنيين، وتوجيه رسائل لهم وإصدار أوراق موقف وبيانات صحفية مشتركة حول انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

- **تحالف أمل:** وهو تحالف يضم ١٢ منظمة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق المرأة، بينها منظمات نسوية وحقوقية. وقد تأسس التحالف عام ٢٠٠٩ من قبل ستة منظمات، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز في إطار الهيئات القيادية للتحالفات المذكورة ١٨ اجتماعاً.

### ١,٣,٤ قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية

تمت المساهمة في ذلك من خلال تنفيذ وحدة المساعدة القانونية لمشروع مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي، ولبرنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق في قطاع غزة لبناء قدرات محامين جدد وتسليهم بأدوات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين. كما قامت وحدة التدريب في المركز بعقد عدد من جلسات التوعية بالقانون الإنساني الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

**مؤشرات**

- بلغ عدد المحامين الذين تلقوا التدريب وبناء القدرات ٣٦ شخصاً، ٥٠٪ منهم إناث.
- بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في لقاءات التوعية ٢٨٩ شخصاً، ٣٨٪ منهم نساء.

#### ١,٣,٤,١ تنفيذ مشروع مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي

تهدف مسابقة المحكمة الصورية إلى تطوير المهارات القانونية للمحامين للترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية علاوة على زيادة وعيهم ومعرفتهم بالقانون الدولي، لا سيما القانون الجنائي الدولي. وتعتبر وحدة المساعدة القانونية ريادية في تقديم هذا النوع من التدريب في فلسطين. وقد نفذت الوحدة مشروع المسابقة بالشراكة مع نقابة المحامين، حيث تم استهداف ٣٠ محامية ومحامٍ تحت التدريب تم اختيارهم من بين المسجلين في سجلات النقابة.



وشرعت الوحدة بتنفيذ المشروع ابتداء من بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩، بإشراف ثلاثة من الخبراء في هذا المجال. وقسم المحامون المتدربون إلى ثلاث مجموعات، ووضع لهم برنامج تدريبي أعد ليوفر المفاهيم النظرية والمهارات العملية اللازمة للتعامل مع القضية الافتراضية (موضوع المسابقة) التي قامت الجهة المنفذة بإعدادها، بما في ذلك كتابة المرافعات والإعداد للترافع الشفهي الختامي أمام هيئة القضاة. وضمت كل مجموعة ١٠ محامين متدربين، قسموا إلى فريقين، بحيث يلعب أحدهما دور الإدعاء العام، بينما يلعب الآخر دور الدفاع. وقام كل مدرب بتدريب فريقي مجموعته بواقع ٤ محاضرات أسبوعياً.

علاوة على ذلك، قدم طاقم الوحدة القانونية تدريباً نظرياً وعملياً للمحامين المتدربين، شمل ٤ دورات تدريبية متخصصة في حقوق الإنسان وآليات الوصول للعدالة الدولية و٢٣ محاضرة تناولت قضايا متعلقة بالقوانين الدولية والمحلية. وتم تدريب المحامين على كيفية بناء الملفات الخاصة بالجرائم الدولية وآلية العمل الميداني في مسرح الجريمة والولاية القضائية الدولية وكيفية التحقيق مع الحوادث التي ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، بالإضافة إلى تطوير المهارات اللغوية للمحامين المتدربين بتقديم مجموعة من المحاضرات باللغة الانجليزية موضوعها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد عقدت المسابقة يومي ٢٨/٢٧ يوليو ٢٠١٥.

**مؤشرات**

- بلغ عدد المتدربين (٣٠) محام ومحامية تحت التدريب مسجلين في سجلات نقابة المحامين.
- بلغ عدد المحاضرات التي تلقّاها المتدربين على يد خبراء في القانون الدولي وغيرهم ٢٣ محاضرة.
- بلغ عدد الدورات التدريبية ٤ دورات.

الطلاب المشاركين في مسابقة المحكمة الصورية





**١,٣,٤,٢ تنفيذ برنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق بقطاع غزة**

انطلاقاً من حرص المركز على بناء قدرات محامين جدد لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، مسلحين بأدوات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بدأت وحدة المساعدة القانونية منذ العام ٢٠١٤ تنفيذ برنامج تدريبي خاص لخريجي كليات الحقوق في قطاع غزة. واكملت الوحدة خلال هذا العام تدريب ٦ خريجين، وفقاً لبرنامج تم وضعه من قبل خبراء. وقد تم اختيار المحامين المتدربين من بين المشاركين في مسابقة المحكمة الصورية التي نظمتها الوحدة عام ٢٠١٣. وقد استمرت فترة التدريب لمدة لمدة عام كامل.

ومنذ أكتوبر ٢٠١٥، بدأت الوحدة تنفيذ برنامج تدريبي جديد لـ ٦ محامين جدد، تم احتيارهم من بين المشاركين في مسابقة المحكمة الصورية عام ٢٠١٥.

**مؤشرات**

- بلغ عدد المحامين الذين أنهوا فترة التدريب ٦ محامين.
- بلغ عدد المحاضرات التي تلقاها المتدربين على يد خبراء في القانون الدولي وغيرهم ١٠ محاضرات.
- بلغ عدد المحامين الذين ما زالوا قيد التدريب ٦ محامين، وبلغ عدد المحاضرات التي تلقوها حتى نهاية العام ١٦ محاضرات في مجالات مختلفة من القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.

**١,٣,٤,٣ تنفيذ جلسات توعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية**

نفذت وحدة التدريب، بالتعاون مع وحدة المساعدة القانونية، عدداً من جلسات التوعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، استهدفت نشطاء من منظمات أهلية ومبادرات شبابية وطلاب وأساتذة جامعات وسياسيين. تناولت مواضيع التوعية مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية، القانون الإنساني الدولي، وآليات رصد وتوثيق الانتهاكات وبناء ملفات قانونية ومتابعتها أمام القضاء. وقد تم عقد تلك الجلسات بالتنسيق مع منظمات مجتمع مدني ومجموعات شبابية.

**مؤشرات**[٥]

- بلغ عدد المشاركين في الجلسات ٢٨٩ شخصاً، ٣٨٪ منهم نساء.
- بلغ عدد الجلسات ١٠ جلسات.
- بلغ عدد المؤسسات والمجموعات التي تم التنسيق معها ٧ مؤسسات.

**١,٣,٤,٤ انتاج مواد توعية مرئية ومسموعة**

أصدر المركز فيلماً أعدته وحدة المساعدة القانونية يوثق تجربة مشروع المحكمة الصورة ونقلها للإفادة والتوعية.

**مؤشرات**

- تم انتاج فيلم واحد.

## ١,٣,٥ قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل

تم ذلك من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة على المستويين الدولي والوطني، بما في ذلك: تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية؛ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل ولقاءات وطنية؛ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة؛ تنفيذ جولات ميدانية لدبلوماسيين/وفود دولية زائرة؛ وتوجيه رسائل/عرائض لأصحاب الواجب الدوليين والوطنيين.



**١,٣,٥,١ تنفيذ|المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية**

ما تزال حالة الحصار والعقاب الجماعي التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرار إغلاق معبر رفح البري مع مصر، تمس بشكل كبير من قدرة أعضاء المركز على السفر خارج البلاد للمشاركة في فعاليات دولية. وما تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حظراً على تنقل مدير المركز المحامي راجي الصوراني إلى الضفة الغربية أو إسرائيل أو خارج البلاد مروراً بمعبر بيت حانون/إيرز. وفي الحالات القليلة التي تمكن فيها مدير وأعضاء المركز من مغادرة القطاع، تم الانخراط بفعالية في عدد من نشاطات المناصرة الدولية، كانت معظمها في إطار جهود جماعية مع شركاء دوليين ووطنيين.

**اجتماع مع الأمين العام لجامعة الدول العربية – القاهرة**

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢، التقى المحامي راجي الصوراني، رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الأمين العام لجامعة الدول العربية، د. نبيل العربي، بحضور مساعده للشؤون الفلسطينية، السفير محمد صبيح، ومستشار الامين العام ومدير ادراة الشئون العربية الاستاذ طلال الأمين، ومسؤولة ملف حقوق الإنسان في الجامعة، السيدة الهام الشجني. تناول اللقاء التطورات الأخيرة المترتبة على توقيع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على ميثاق روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، والتحضيرات التي تتم من قبل المنظمات الفلسطينية الرئيسية الأربعة العاملة علي هذا الملف، وكذلك إستراتيجية العمل التي ستتبعها في هذا

٥. ملحق رقم ١ يتضمن جدولاً بتفاصيل جلسات التوعية وأعداد المشاركين.

المجال. وطالب الصوراني خلال اللقاء الأمين العام بصفته الحقوقية، كمحام دولي وقاضٍ سابق في محكمة العدل الدولية، وبصفته السياسية، كأمين عام لجامعه الدول العربية، بتوفير كل الدعم والإسناد السياسي والمعنوي لعمل الفريق الفلسطيني الممثل للضحايا.

اجتماع مدير المركز مع الامين العام للجامعة العربية، د. نبيل العربي

**عقد سلسلة اجتماعات ولقاءات في بيروت – لبنان**

خلال الفترة من ٨–٣/١٦، زار مدير المركز المحامي راجي الصوراني العاصمة اللبنانية بيروت، عقد خلالها سلسلة من الاجتماعات والفعاليات شملت عقد اجتماع مع د. سليم الحص رئيس الوزراء السابق، والاجتماع مع د. كامل مهنا، أحد مؤسسي مؤسسة عامل، وعقد لقاء في مكتبه مع سفيرة الاتحاد الاوروبي في لبنان. كما تم عقد لقاءات مع الشبكة العربية للتنمية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، د. رشيد الخالدي من جامعة كولومبيا، الإعلامي واصف عواضة نائب رئيس تلفزيون لبنان، وطلال سلمان صاحب جريدة السفير. كما عقد مدير المركز ندوة في معهد عصام فارس للسياسات بالجامعة الأمريكية حول ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

**لقاء مع برلمانيين هولنديين**

في إطار زيارته لهولندا بدعوة من الشركاء (Open Society Institute)، اجتمع مدير المركز المحامي راجي الصوراني في مقر البرلمان الهولندي بتاريخ ٣/٢٢ مع عدد من النواب عن حزب العمال (ضمن الائتلاف الحاكم)، كما عقد اجتماعاً آخراً مع عدد من النواب من أحزاب أخرى.

**زيارة جنيف – سويسرا**

خلال الفترة من ٢٠–٢٠١٥/٣/٢١، قام مدير المركز راجي الصوراني ونائب المدير للشؤون القانونية إياد العلمي ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين بزيارة مشتركة لجنيف في سويسرا، عقدا خلالها سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التنسيقية مع شركاء دوليين واقليميين، كان أبرزها:

- عقد ندوة مشتركة في المكتبة العربية تحدث فيها مدير المركز ومدير مؤسسة الحق.
- عقد لقاءات مع عمار أبو زايد عمار أبو زايد، مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة (Open Society Institute) وسعيد بن عربية من لجنة الحقوقيين الدولية؛ إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني

لحقوق الإنسان في المغرب؛ وهاني مجلي، رئيس فرع آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

- عقد لقاء مع محمد فائق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر؛ علاء شلبي،الأمين العام المنطمة العربية لحقوق الإنسان؛ حافظ أبو سعدة، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان؛ ود. حاتم البلك، رئيس جامعة سيناء المصرية.

**اجتماعات في مجلس حقوق الإنسان – جنيف**

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣، عقد مدير المركز الاجتماعات التالية في مجلس حقوق الإنسان:

- اجتماع مع ممثلة البعثة السويسرية لدى الأمم المتحدة.
- اجتماع مع السفير الفلسطيني في جنيف ابراهيم خريشي.
- اجتماع هاني مجلي، رئيس فرع آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- اجتماع تنسيقي مع ممثلي عدد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.
- اجتماع فريق المركز والحق ومنظمات حقوق الإنسان مع لجنة التحقيق الدولية.

**بعثة مناصرة في بروكسل– بلجيكا**



بتاريخ **٢٠١٥/٣/٢٤**، نظمت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان زيارة خاصة لمدير المركز راجي الصوراني ومدير مؤسسة الحق شعوان جبارين للعاصمة البلجيكية بروكسيل. استمرت الزيارة ليوم واحد، وتم خلالها عقد سلسلة اجتماعات مع مسرولين في الاتحاد الاوروبي، كان أهمها اجتماع مع مستشارة ومساعدة مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي.

**زيارة عمل واجتماعات في باريس – فرنسا**

خلال الفترة من ٢٦–٢٠١٥/٣/٢٩، زار مدير المركز المحامي راجي الصوراني العاصمة الفرنسية باريس بدعوة من الشركاء الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. سبق وأن تم استعراض جوانب من هذه الزيارة أعلاه، ومن المهم التنويه هنا إلى جملة من النشاطات التي قام بها مدير المركز، بما في ذلك:

- المشاركة بتاريخ ٣/٢٧ في اجتماع للمكتب الدولي للفيدرالية، بحضور مدير مؤسسة الحق شعوان جبارين، رئيس الفيدرالية كريم بلحيجي، ومدير الفيدرالية انطوان برنارد. دار الاجتماع حول أوضاع حقوق الإنسان، العمل على المحكمة الجنائية واللقاءات مع فريق التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية، علاوة على استعراض ما تم من تحضيرات واجتماعات خبراء في لندن وجنيف والاجتماع مع مفوض حقوق الإنسان.
- استكمال اجتماعات الفيدرالية بتاريخ ٣/٢٨، والاجتماع مع رئيس الشبكة الاوروميتوسطية لحقوق الإنسان ميشيل توبيانا.
- الاجتماع بتاريخ ٣/٢٩ مع محامين فرنسيين عرضوا المساعدة في المحكمة الجنائية.

**بعثة مناصرة في دبلن – إيرلندا**

قام بها مدير المركز راجي الصوراني، خلال الفترة من ٢٨-٢٠١٥/٩/٣٠ بدعوة من مؤسسة (تروكرا)، وهي إحدى المؤسسات الشريكة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتعتبر واحدة من كبرى المؤسسات الايرلندية، وهي التي أشرفت على تنظيم وترتيب اللقاءات، والتي شارك في بعضها مؤسستان شريكتان للمركز أيضاً وهما (كرستشن أيد) و( فرونت لاين). وشملت فعاليات الزيارة ما يلي:

- ٩/٣٠: إلقاء كلمة في البرلمان الإيرلندي حول أوضاع حقوق الإنسان بحضور ممثلي الأحزاب البرلمانية حول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أعقاب الكلمة، عبرت كل الكتل البرلمانية دون استثناء عن تضامنها ودعمها لنضال الشعب الفلسطيني، وإدانتها للاحتلال وممارساته.
- ٩/٣٠: لقاء مع محامين ايرلنديين في مقر نقابة المحامين الايرلندية، وإلقاء محاضرة تركزت حول دور الجهاز القضائي الإسرائيلي في توفير الغطاء القانوني للجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. وتم خلال اللقاء الاتفاق علي ترسيخ التعاون المشترك في الدفاع عن الضحايا وفضح الجهاز القضائي الإسرائيلي ودوره المتواطئ.
- ٩/٢٩: عقد لقاء مع الطلبة في ترينتي كوليج، وهي أعرق وأقدم جامعة في ايرلندا. كما عقد لقاء في بيت البرلمانيين (المانشن هاوس) مع برلمانيي دبلن وأكاديميين ومثقفين وفنانين وأعضاء لجان تضامن مع الشعب الفلسطيني.
- ٩/٢٨: زيارة بلفاست، والاجتماع بطاقم العاملين في مؤسسة (تروكرا)، ومن ثم بناشطين من ايرلندا الشمالية. كما تم القيام بجولة ميدانية شملت شطري المدينة، والجدار الفاصل بينهما، والنصب التذكاري للشهداء وجدارية المناضل بوبي ساندز، ومن ثم تم عقد لقاء في كنيسة (القلب المقدس) حضره ناشطون وأعضاء لجان تضامن مع الشعب الفلسطيني.
- كما شملت الزيارة أيضاً لقاءً في وزارة الخارجية، ولقاءات مع الصحافة المكتوبة والمسموعة والتليفزيون، ولقاءً مع مؤسسات تدعم المركز الفلسطيني (Bertha Foundation وFrontline Human Rights Defenders).

الاستاذ راجي الصوراني خلال لقائه مع برلمانين دبلين واكاديمين ومثقفين وفنانين واعضاء لجان تضامنية في بيت البرلمانين المانشن هاوس

**بعثة مناصرة في برلين – ألمانيا**

خلال الفترة ٩–٢٠١٥/٩/١٠، شارك نائب مدير المركز لشؤون البرامج، حمدي شقورة، في بعثة خاصة بمجموعة العمل «فلسطين، إسرائيل والفلسطينيين (PIP)، في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، إلى العاصمة الألمانية برلين، من أجل حشد التأييد والضغط والمناصرة في عنوان محدد هو العدوان على قطاع غزة وغياب المساءلة. ضمت البعثة كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، عدالة – المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ومؤسسة الحق. وفي جميع اللقاءات التي عقدها أعضاء البعثة، تمت مطالبة ألمانيا بالتحرك في إطار الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة، وبدعم التوجه لمحكمة الجنايات الدولية وغيرها من آليات ملاحقة مجرمي الحرب. فيما يلي اللقاءات التي تم عقدها خلال الزيارة:

- لقاء في مكتب المستشارة ميركل مع (Daniela Schlegel)، مستشارة ميركل للعلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط واميركا اللاتينية.
- لقاء في مقر وزارة الخارجية مع مفوض حقوق الإنسان (Christoph Strasser)، وأعضاء من مكتبه.
- اجتماع مع الناطق باسم الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD)، لشؤون حقوق الإنسان (Frank Shwawbe).
- اجتماع مع عضو البرلمان عن حزب الخضر (Omid Nouripour)، رئيس مجموعة العمل البرلمانية للسياسة الخارجية.
- اجتماع مع (Niko Pewesin) من مؤسسة هنريك بول التابعة لحزب الخضر.
- اجتماع مع (Fekikx Eikenberg) المسؤول عن ملف فلسطين واسرائيل في مؤسسة فريدريك إيبرت.
- اجتماع مع (Andreas Schuller) من المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.
- اجتماع مع ممثلي منظمات غير حكومية الألمانية عقد في مقر الشركاء (Brot fur die Welt).



**١,٣,٥,٢ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وندوات دولية**

شارك مدير وأعضاء المركز في العديد من الفعاليات، من مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستوى الدولي، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. علماً بأن بعض المشاركات تمت من قطاع غزة بواسطة وسائل الاتصال الألكتروني بسبب الإغلاق أو الحظر من السفر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

- خلال الفترة من ١٨–٢٠١٥/٥/٢٠، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في الاجتماع السنوي الإقليمي الذي عقدته منظمة (ChristianAid) مع شركائها في المنطقة، وذلك في مدينة لارنكا بقبرص.
- في الفترة بين ٩–٢٠١٥/٩/١٠، شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني كضيف متحدث في "المؤتمر الدولي الثاني حول الاختصاص العالمي،" الذي نظمته في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس مؤسسة (International Foundation Baltasar Garzon – FIBGAR)). وشكل المؤتمر منتدىً دولياً لتعزيز مبدأ الاختصاص العالمي كأداة هامة لحماية الضحايا والكفاح ضد ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب.

استاذ راجي الصوراني خلال محاضرة في الارجنتين

- بدعوة من الوكالة الاسبانية التعاون الانمائي (AECID)، شاركت منى الشوا، مديرة وحدة المرأة، في مؤتمر "الطريق نحو المساواة بين الجنسين في شمال افريقيا والشرق الاوسط" الذي عقد في الفترة ما بين ٩-٢٠١٥/٩/١٠ في العاصمة الاسبانية مدريد، بمشاركة أكثر من ٦٠ مشاركة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقدمت الشوا ورقة بعنوان "حق المرأة في الوصول الى العدالة والتحديات التشريعية والتطبيقية.
- في الفترة بين ٥-٢٠١٥/١١/٧، شارك نائب مدير المركز للشؤون القانونية، مدير وحدة المساعدة القانونية، المحامي إياد العلمي، في المؤتمر السنوي الذي عقده المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)، لخريجيه، في برلين بألمانيا. وقد حضر المؤتمر أكثر من ٦٠ محام من جميع أنحاء العالم. واستعرض المحامي العلمي تجربة عمل المركز في بناء الملفات القانونية، وتوثيق جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين. جدير بالذكر أن المحامي محمد العلمي من وحدة المساعدة القانونية قد شارك في المؤتمر ضمن الخرجين الذين حصلوا على تدريب لمدة ٣ شهور في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان خلال العام الماضي.

مشاركة أ. إياد العلمي، مدير الدائرة القانونية في المؤتمر السنوي الذي عقده المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR).

- بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦، شارك نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة في ورشة العمل التي نظمتها في بروكسل ببلجيكا مجموعة عمل «فلسطين، إسرائيل والفلسطينيون» في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بعنوان «سياسة التجزئة والفصل الإسرائيلية: تطوير اقترابات مناصرة باتجاه الاتحاد الأوروبي.» وقد تحدث شقورة في الورشة من غزة بواسطة السكايب، حول تطورات الأوضاع وضرورة تعزيز العمل للضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ خطوات جادة في مواجهة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

**١,٣,٥,٣ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل وفعاليات وطنية**

نظم المركز عدداً من اللقاءات وورش العمل والفعاليات سلطت الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما شارك المركز في فعاليات عديدة نظمتها مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. وشكلت تلك النشاطات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي انخرط بها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة للضغط على أصحاب الواجب الدوليين ومطالبتهم للتدخل لوضع حد للحصانة التي تحظى بها إسرائيل. فيما يلي عرض لأبرز الفعاليات التي شارك فيها أعضاء من المركز بأوراق عمل، والفعاليات التي قام المركز بتنظيمها.

**فعاليات نظمها المركز خلال العام ٢٠١٥**

**مؤتمر بعنوان «تحديات إعمار قطاع غزة»**

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥، نظمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤتمراً بعنوان :»تحديات إعمار قطاع غزة.» اشتملت أعمال المؤتمر على جلستين، الأولى بعنوان:» دور الأطراف المشاركة في إعادة إعمار قطاع غزة»، والثانية بعنوان: «تحديات إعادة إعمار قطاع غزة.» تحدث في المؤتمر وزير الأشغال العامة والإسكان د. مفيد الحساينة وممثلون عن القطاع الخاص ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين والمجتمع المدني. وقد عقد المؤتمر في ضوء ورقة الموقف الصادرة عن الوحدة والتي تنتقد الآلية الاممية لإعادة الإعمار، وهدف إلى خلق نقاش حول تلك الآلية وحشد التأييد من أجل رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة والسماح بإدخال مواد البناء بدون قيود. وتم خلال المؤتمر استعراض أدوار الاطراف المختلفة ذات العلاقة بعملية الإعمار، حيث قدم وزير الأشغال مداخلة بعنوان:» دور حكومة التوافق الوطني في إعادة إعمار قطاع غزة.» وقدم م. نبيل أبو معيلق، رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين بغزة، مداخلة بعنوان: «دور القطاع الخاص في إعادة إعمار قطاع غزة». وشارك أ. عدنان أبو حسنة، الناطق باسم وكالة الغوث الدولية، بمداخلة بعنوان :»دور وكالة الغوث الدولية في إعادة إعمار قطاع غزة». وقدم د. فضل المزيني، الباحث في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مداخلة حول تباطؤ جهود إعادة الإعمار والناجمة عن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. وقدم أ. تيسير محيسن، نائب مدير عام الإغاثة الزراعية، مداخلة بعنوان:»رؤية المجتمع المدني لعملية إعادة إعمار قطاع غزة». وقدم د.سمير أبو مدللة، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر بغزة، مداخلة بعنوان :»اعمار قطاع غزة بين الواقع والمأمول». وقدم د. ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الفلسطينية بغزة، مداخلة بعنوان :»الآثار الاقتصادية لتأخير اعمار غزة». وشارك خليل شاهين، مدير الوحدة، بمداخلة بعنوان :»النساء وإعادة الإعمار: رؤية من منظور النوع الاجتماعي.

مؤتمر تحديات الإعمار في قطاع غزة

### فعالية حول حرية التعبير

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤، فعالية ختامية لحملتي تعزيز حرية العمل الصحافي، واللتين نفذهما المركز مؤخّراً، بالتزامن مع إطلاقه لتقريرين متخصصين حول حرية الصحافة بعنوان «إخراس الصحافة» و»حرية الرأي والتعبير». عقدت الفعالية في قاعة اللايت هاوس بمدينة غزة، وقد خصص قسم منها لتسليط الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال ضد وسائل الإعلام. وفي كلمته الافتتاحية، دعا د. رياض الزعنون، رئيس مجلس إدارة المركز، إلى ضرورة استثمار انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه التي ترقى إلى جرائم الحرب بحقّ الصحافيين الفلسطينيين.

وتخلّل الافتتاحية عرض فيلم وثائقي قصير أنتجه المركز بعنوان «إخراس الصحافة»، سلّط الضوء على التحديات التي يواجهها الصحافيون في الضفة وغزّة جرّاء سياسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة في طمس الحقيقة. كما تضمنت الفعالية قراءة موجزة لتقرير «إخراس الصحافة» الذي يغطيّ الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحافيين في الأراضي الفلسطينية، قدمه الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية نافذ الخالدي.

وتعقيباً على التقرير، عقد المركز جلسة حوارية بعنوان «دور الأمم المتحدة في حماية الصحافيين»، إذ استضاف المركز في هذا المحور د. طارق الحنفي، مسؤول حقوق إنسان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وحاورته الإعلامية الفلسطينية نداء مدوخ. وتحدّث الحنفي عن الآليات القانونية والمؤسساتية الناظمة لحرية العمل الصحافي، خصوصاً القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### وقفة تضامنية مع المعتقل الإداري خضر عدنان

بمبادرة من المركز، شاركت منظمات حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢ في وقفة تضامنية أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة، تضامناً مع المعتقل خضر عدنان الذي كان يخوض إضراباً عن الطعام لليوم الـ٤٩ على التوالي. وقد شارك في الوقفة التضامنية كافة العاملين في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. ورفع المشاركون في الوقفة شعارات تضامنية تطالب بوقف الاعتقال الإداري، ووقف التغذية القسرية التي تهدد حياة المعتقلين المضربين عن الطعام وتنتهك أبسط حقوقهم في الإضراب عن الطعام. وألقى المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، كلمة نيابة عن المنظمات، أكد فيها دعم منظمات حقوق الإنسان لخضر عدنان الذي يخوض بأمعائه الخاوية وخلايا جسده نضالاً مشروعاً نيابة عن الأمة بأسرها، بعد أن فشلت الأدوات الأخرى.

### فعالية تضامنية مع المعتقل الإداري خضر عدنان

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٥، وبمشاركة حاشدة من نشطاء منظمات المجتمع المدني، ونشطاء ومؤسسات تعنى بالمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وشخصيات اعتبارية، وقوى سياسية، وصحافيين، نظم المركز فعالية تضامنية مع المعتقل الإداري المضرب عن الطعام خضر عدنان، والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. عقدت الفعالية في قاعة فندق الكومودور في غزة، وافتتح أعمالها د. رياض الزعنون، رئيس مجلس إدارة المركز. وقدم أ. راجي الصوراني، مدير المركز، مداخلة بعنوان «**منظمات حقوق الإنسان وعملها على قضية المعتقلين على الصعيد الدولي: أجندة ثابتة وليس عملاً موسمياً.**» وقدم أ. عيسى قراقع، رئيس هيئة الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية،

مداخلة بعنوان «**دور هيئة شئون الأسرى والمحررين في حماية المعتقلين.**» وقدمت أ. سحر فرنسيس، مديرة مركز الضمير للأسير وحقوق الإنسان، مداخلة بعنوان «**حقوق المعتقلين في القانون الدولي وموقف الأخير من الاعتقال الإداري والحق في الإضراب.**» وقدم الأسير المحرر فؤاد الرازم مداخلة بعنوان «**أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.**» وقدم الأسير المحرر أيمن الشراونة مداخلة بعنوان»**الإضراب عن الطعام والتغذية القسرية (تجربة شخصية).**» كما قدم أ. هاني مزهر مداخلة بالنيابة عن لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية. وقد أجمع المشاركون على دعمهم لمطالب خضر عدنان العادلة، وطالبوا بتوحيد الجهود الفلسطينية في مواجهة الاحتلال وما يمارسه من جرائم بحق الفلسطينيين، خاصة المعتقلين.

الفعالية التضامنية مع المعتقل المضرب عن الطعام، خضر عدنان



### لقاء تشاوري حول المعتقلين

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١١، عقد المركز لقاءً تشاورياً حول سبل إسناد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وذلك بالتعاون مع لجنة الأسرى والمعتقلين في القوى الوطنية والإسلامية، وبحضور ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان (مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) وشبكة المنظمات الأهلية وأهالي المعتقلين. جاء اللقاء في ضوء إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون التغذية القسرية، ومحاولات سلطات الاحتلال تطبيقه بإطعام المعتقل الإداري المضرب عن الطعام محمد علان قسرياً، وما يشكله ذلك من خطر حقيقي على حياته. وناقش المجتمعون سبل إسناد قضية المعتقلين، وتم الاتفاق على عقد ندوة حول قانون التغذية القسرية، بمشاركة لجنة القوى الوطنية والإسلامية.

### ندوة حول التغذية القسرية

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٧، نظم المركز، بالتعاون مع لجنة الأسرى في القوى والوطنية والإسلامية، ندوة بعنوان «**التغذية القسرية: جريمة تعذيب**»، وذلك في قاعة فندق كومودور بمدينة غزة. عقدت الندوة دعماً وإسناداً للمعتقل الإداري المضرب عن الطعام في سجون الاحتلال، المحامي محمد علان، وأدارها الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية نافذ الخالدي. تحدث في الندوة كل من أ. راجي الصوراني، مدير المركز؛ أ. قدورة فارس، رئيس نادي الأسير الفلسطيني؛ الأسير المحرر مصطفى المسلماني، نيابة عن لجنة القوى الوطنية والإسلامية؛ والد المعتقل محمد علان؛ والناشطة في الدفاع عن المعتقلين أم إبراهيم بارود، وهي والدة أسير محرر. وقد دعا المشاركون إلى تضافر الجهود من أجل دعم وإسناد المحامي محمد علان، والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

الفعالية التضامنية مع المحامي محمد علان المعتقل المضرب عن الطعام

### ندوة حول الأزمة المالية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٣، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية ندوة خاصة بعنوان: «أزمة الاونروا: مالية أم سياسية؟» عقدت الورشة في فندق الكومودور بمدينة غزة، وشارك فيها متخصصون يمثلون وكالة الغوث الدولية، واتحاد الموظفين العرب في وكالة الغوث الدولية، ولجان اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة وممثلو ومؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية. أدار الندوة مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، وتحدث فيها كل من أ. عدنان أبو حسنة، المتحدث باسم وكالة الغوث الدولية؛ د. آمال البطش، نائب رئيس اتحاد الموظفين العرب في الأونروا؛ أ. راجي الصوراني، مدير المركز. ودعا المشاركون إلى ضرورة تضافر الجهود الفلسطينية والعربية من أجل ضمان الدعم الدولي الإلزامي للأونروا، لا أن يقتصر على مساهمات طوعية. وحذر المتداخلون من مخاطر التقليص المستمر في خدمات الوكالة وصولاً إلى إلغائها وشطبها، وأكدوا على أهمية استمرار عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في تقديم خدماتها طالما استمرت قضية اللاجئين، وشددوا على المسؤولية الدولية حيال أزمة الأونروا.

مؤتمر أزمة الأونروا

### أمسية خاصة بفيلم دولي حول العدوان على القطاع

بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥، وبمشاركة واسعة من إعلاميين وطلاب كليات الإعلام وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وشخصيات اعتبارية وناشطين مجتمعيين، نظم أمسية خاصة لعرض فيلم وثائقي جديد بعنوان "العدوان على غزة صيف العام ٢٠١٤،" وذلك في فندق المشتل بمدينة غزة. وقد تلا العرض حوار ومناقشة معمقين مع معد الفيلم الصحفي الياباني توشيكينو دوي تركز على سبل نقل الرسائل الإعلامية للمجتمع الدولي من قلب الأرض الفلسطينية المحتلة لتوضيح حقيقة ما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

فيلم حول العدوان على غزة



**فعاليات وطنية شارك فيها أعضاء المركز كمتحدثين**

- ٢٠١٥/١/١٨: شارك مدير المركز بمداخلة في ورشة عمل نظمتها شبكة المنظمات الأهلية في غزة بعنوان «انضمام فلسطين إلى ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية وتداعيات ذلك.»
- ٢٠١٥/٣/٢٣: شارك نائب المدير لشؤون البرامج حمدي شقورة في مؤتمر "الحماية الدولية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة بين النظرية والتطبيق،" الذي نظمته في مدينة رفح الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، وقدم ورقة عمل بعنوان "تحقيق العدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية: الفرص والتحديات."
- ٢٠١٥/٣/٢٥: قدم الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورقة عمل بعنوان: "النساء وتحديات إعادة إعمار قطاع غزة،" وذلك في مؤتمر بعنوان: "النساء بعد الحرب، الاحتياجات والرؤى المستقبلية،" عقده طاقم شؤون المرأة في منتجع اللايت هاوس في مدينة غزة.
- ٢٠١٥/٤/١: أدار خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الجلسة الأولى لمؤتمر جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل، والذي عقدته في منتجع اللايت هاوس بمدينة غزة، بعنوان: وضع النساء في برامج الحكومة والمؤسسات الدولية في المرحلة القادمة." وقدم شاهين ورقة عمل بعنوان" النساء وتحديات إعادة إعمار قطاع غزة" في جلسة المؤتمر الثانية.
- ٢٠١٥/٤/٩: شارك نائب المدير لشؤون البرامج حمدي شقورة في مؤتمر "فلسطين والعدالة المنتظرة.. المحكمة الجنائية الدولية،" الذي نظمه مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، وترأس جلسة بعنوان "الواقع الفلسطيني للوصول إلى العدالة."
- بتاريخ ٢٠١٥/٥/١، قدم الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

مداخلة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية عبر نظام الربط الإلكتروني مع المخيم الدولي الذي نظمه مركز المعلومات البديلة بمدينة القدس المحتلة.

- ٢٠١٥/٨/٤: شارك الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عزام شعت، في الورشة التي نظمها مركز العمل التنموي معا، وقدم مداخلة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي. عقدت الورشة في قاعة بلدية خان يونس، وشارك فيها ٢٠ من أعضاء الجمعية والمتطوعين والنشطاء في حملة الحراك الشبابي.
- بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوحدة، في اجتماع الفريق الوطني الخاص لآلية الرصد والتبليغ حول الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة. عقد الاجتماع في مقر اليونيسيف بمدينة غزة عبر الفيديو كونفرانس مع نيويورك، وتناول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح للعام ٢٠١٤.
- ٢٠١٥/١٠/٢٦: شارك مدير المركز في المؤتمر الدولي الذي نظمته الجامعة الإسلامية بغزة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقدم مداخلة بعنوان "نحو احترام افضل للقانون الدولي الانسان."
- ٢٠١٥/١٢/١٤: شارك مدير المركز بمداخلة في مؤتمر معهد الحقوق في جامعة بيرزيت حول الاستراتيجيات البديلة لتحقيق العدالة في فلسطين. عقد المؤتمر في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية، وتمت المشاركة بواسطة سكايب من غزة بسبب منع مدير المركز من السفر إلى الضفة الغربية.
- ٢٠١٥/١٢/١٤: شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في مؤتمر "الاستراتيجيات البديلة لتحقيق العدالة في فلسطين،" الذي نظمه معهد الحقوق في جامعة بيرزيت. وبسبب منعه من السفر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمشاركة في في أعمال المؤتمر بجامعة بيزيت في الضفة الغربية، شارك الصوراني عبر الفيديو كونفرنس من غزة في جلسة طاولة مستديرة بعنوان "الاستراتيجيات القانونية."

**مؤشرات**

» نظم المركز ٨ فعاليات وطنية حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

» بلغ عدد مشاركات أعضاء المركز في فعاليات نظمتها منظمات مجتمع مدني على المستوى المحلي ١١ مشاركة.

### ١,٣,٥,٤ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة

عقد مدير وأعضاء المركز سلسلة من الاجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة للأرض الفلسطينية المحتلة. فيما يلي أبرز اللقاءات التي تم عقدها خلال العام ٢٠١٥[٧].

- ٢٠١٥/١/١٢: استقبل المركز السيد كريستوفر شتراسر، المفوض الحكومي الفيدرالي الألماني لسياسات حقوق الانسان والمساعدات الانسانية والوفد المرافق له.
- ٢٠١٥/١/٢٧: استقبل المركز ممثل الهند لدى السلطة الفلسطينية، السيد ماهيش كيومار، والوفد المرافق له، وذلك في مقره الرئيس بمدينة غزة.
- ٢٠١٥/٢/٢: استقبل المركز وفداً من الحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي، ضم كلا من السكرتير العام، السيد هانس جوسيفسون، ورئيس الحزب، السيد بيتر ويدرود، وذلك في مقره الرئيس بمدينة غزة.
- ٢٠١٥/٣/١١: شارك المركز في لقاء مشترك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان مع الهيئات الدبلوماسية الأجنبية، تم خلاله إثارة قضايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وغياب

٧. جدول رقم ١٠ يتضمن قائمة مفصلة بالوفود الدولية الزائرة التي التقى بها المركز.

المساءلة، وحث المجتمع الدولي على التدخل لوضع حد للحصانة الإسرائيلية. شارك في اللقاء ٢٦ دبلوماسياً، يمثلون سويسرا، السويد، الاتحاد الأوروبي، بولندا، بريطانيا، فرنسا، روسيا، النرويج، روسيا، ألمانيا، البرازيل، اليابان، اسبانيا، الجمهورية التشيكية، إيطاليا، فنلندا، الهند، الدنمارك، وسلوفانيا.

- ٢٠١٥/٤/٢٩: شارك المركز في اجتماع بين منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام نيكولاي ميلادينوف وطاقمه مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الاهلية. عقد اللقاء في مقر الأمم المتحدة بغزة.
- ٢٠١٥/٤/١٨: زار وفد من منظمة (European Academy Mecklenburg-Vorpommern) الألمانية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في رام الله بهدف الاطلاع على الدور الذي يقوم به المركز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك للاطلاع على حالة حقوق الإنسان فيها.

منسق اعمال المركز في الضفة يستقبل وفداً ألمانياً



- ٢٠١٥/٥/١١: شارك المركز في اجتماع بين ممثلي منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية مع السفير الهولندي لحقوق الإنسان (Kees van Baor)، وممثل هولندا لدى السلطة الفلسطينية.
- ٢٠١٥/٦/٢٤، شارك المركز في اجتماع خاص بين (Roberto Valent) الممثل الخاص لبرنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، عقد في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغزة.

- ٢٠١٥/٧/٢٩: شارك المركز في اجتماع بين ممثلي منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية مع روبرت بايير، نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام ومنسق الشؤون الإنسانية. عقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة بغزة.
- ٢٠١٥/٨/٢٥: استقبل المركز ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية (M. Maklima) والوفد المرافق له.

أ. جبر وشاح، نائب المدير لشئون الفروع في استقبال وفد سفارة جنوب افريقيا

- ٢٠١٥/٨/٣١: استقبل المركز توماس همربيرغ، المفوض الأوروبي السابق لحقوق الانسان والامين العام السابق لمنظمة العفو الدولية والسفير والمستشار الخاص السابق للحكومة السويدية للشؤون الإنسانية، يرافقه السكرتير الدولي لمنظمة سيفيتاس السويدية السيد شيل يانغ.
- ٢٠١٥/٩/١: شارك المركز في اجتماع بين منظمات حقوق الإنسان ووفد وكالة التنمية السويسرية (SDC)، كان على رأسه (Thomas Oertle)، مسؤول قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عقد اللقاء في مقر سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بغزة.
- ٢٠١٥/١٠/٢٠: شارك المركز في اجتماع مجلس منظمات حقوق الإنسان مع الهيئات الدبلوماسية لدى السلطة الفلسطينية. عقد الاجتماع في مقر مؤسسة الحق برام الله، وشارك فيه مدير المركز من خلال الفيديوكونفرس من مقر المركز بغزة.
- ٢٠١٥/٩/٣: شارك المركز في لقاء خاص مع السيد (John Nduna-)، السكرتير العام لتحالف (ACT)، وهو تحالف كنائس ومنظمات كنسية تعنى بالتنمية والمساعدات الإنسانية، يضم في عضويته ١٣٠ منظمة تعمل في ١٤٠ دولة على مستوى العالم. عقد اللقاء في فندق روتس بغزة، برعاية مجلس كنائس الشرق الأوسط بغزة.
- ٢٠١٥/١١/١١: شارك المركز في المؤتمر السنوي لمنتدى منظمات (ACT Alliance) في فلسطين. عقد المؤتمر في كل من غزة (مجلس كنائس الشرق الأوسط) والقدس بواسطة الربط الإلكتروني. وتحدث في المؤتمر نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة في جلسة مشتركة مع منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة روبرت بايير ود. بسام أبو حمد حول تدهور الاوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- ٢٠١٥/١١/١٨: شارك المركز في اجتماع نظمته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) للدبلوماسيين يمثلون الدول المانحة للوكالة مع عدد من ممثلي منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. عقد اللقاء في فندق الروتس بمدينة غزة، وحضره ممثلون عن الدنمارك، النرويج، إيرلندا، فرنسا، ألمانيا، فنلندا، بلجيكا ولوكسمبرغ.

**مؤشرات**

» بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة ٨٢ لقاءً.

**١,٣,٥,٥ تنفيذ جولات ميدانية للدبلوماسيين والوفود الدولية الزائرة**

نظم المركز جولات ميدانية في قطاع غزة لوفود دولية زائرة لقطاع غزة، بمن فيهم دبلوماسيون وممثلو منظمات دولية. وقام باحثو المركز الميدانيون وغيرهم من أعضاء المركز بمرافقة الوفود الزائرة إلى أماكن تعرضت لأعمال تدمير منهجي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وغيرها من الأماكن التي تتعرض لاعتداءات اسرائيلية متكررة. كما تم تنظيم لقاءات مع ضحايا الجرائم الإسرائيلية من المدنيين الفلسطينيين.

**جدول يوضح تفاصيل الجولات الميدانية التي نظمها المركز لوفود وشخصيات دولية**

| تاريخ الجولة | الوفد الزائر | ملاحظات |
|---|---|---|
| ٢٠١٥/٢/١٥ | وفد برلماني بلجيكي | شملت الجولة المناطق مقيدة الوصول البرية والبحرية |
| ٢٠١٥/٥/١٠ | وفد من مؤسسة نساء لنساء السويدية | المناطق التي تعرضت للدمار على أيدي قوات الاحتلال شرق مدينة غزة |
| ٢٠١٥/٩/٣ | السكرتير العام لتحالف ACT جون ندونا | شملت الجولة المناطق التي تعرضت للدمار على أيدي قوات الاحتلال جنوبي القطاع |
| ٢٠١٥/١٠/١٢ | وفد نشطاء وصحفيين من ألمانيا | المناطق التي تعرضت للدمار على أيدي قوات الاحتلال شرق مدينة غزة |
| ٢٠١٥/١١/١١ | وفد إسباني | المناطق التي تعرضت للتدمير على أيدي قوات الاحتلال شرق مدينة غزة وشمالي القطاع |
| ٢٠١٥/١١/٢٦ | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة | جولة قي بلدة خزاعة |



**مؤشرات**

» بلغ عدد الجولات التي نظمها المركز لوفود دولية زائرة ٦ جولات.

**١,٣,٥,٦ توجيه رسائل وعرائض لأصحاب الواجب الدوليين**

- انضم المركز إلى رسائل وعرائض وجهت لفاعلين دوليين من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.
- بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢، وجه المركز مذكرة أعدتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول محطة تحويل النفايات الصلبة في محافظة خان يونس، للسيد بوشاك، مدير عمليات الأونروا، تطالبه بالتدخل وإعادة النظر في موقع المحطة الجديد.

### ١,٣,٦ استخدم المركز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحث على اتخاذ إجراءات ضد الحصانة الإسرائيلية

قام المركز باستخدام العديد من الآليات الأممية في إطار جهده لمكافحة الحصانة الإسرائيلية. شملت الآليات الإدلاء بالشهادة أمام لجنة تحقيق أممية، استخدام الاجراءات الخاصة، تقديم مداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة، عقد اتصالات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين، والمشاركة في فرق ومجموعات عمل خاصة بالحماية.

#### ١,٣,٦,١ الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة

أدلى مدير وحدة المساعدة القانونية، المحامي إياد العلمي، بالشهادة أمام هذه اللجنة الأممية التي تحقق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وقد عقدت اللجنة جلساتها في عمان خلال الفترة من ٤–٩ أغسطس ٢٠١٥، وذلك بسبب منع سلطات الاحتلال اللجنة من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. واستعرض مدير الوحدة القانونية في شهادته الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي المنفذة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تحقيقات اللجنة مشيراً إلى التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

**مؤشرات**

» تم الادلاء بالشهادة أمام اللجنة في العاصمة الأردنية عمان وذلك بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٥.

#### ١,٣,٦,٢ تقديم شكاوى ومراسلات للإجراءات الخاصة[٨]

وجه المركز عدداً من المذكرات أعدتها وحدة المساعدة القانونية لكل من مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المذكرات ١١ مذكرة، ١٠ منها وجهت بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٥ للمقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة تتعلق بجرائم اقترفتها قوات الاحتلال خلال عدوانها على القطاع في صيف ٢٠١٤، ومذكرة واحدة وجهت بتاريخ ١٢ أغسطس للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن المعتقل محمد علان الذي أعلن اضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقاله غير الإنسانية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

#### ١,٣,٦,٣ تقديم مداخلات شفوية وكتابية أمام مجلس حقوق الإنسان والأجسام التعاقدية

انضم المركز إلى مداخلة شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٣، بمبادرة من لجنة الحقوقيين الدولية، طالبت بتعيين مقرر خاص للحق في الخصوصية. انضم إلى تلك المداخلة ٩٢ منظمة من كافة أنحاء العالم.

٨. الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. والمقررون الخاصون والخبراء المستقلون وأعضاء الأفرقة العاملة يعينهم مجلس حقوق الإنسان ويعملون بصفتهم الشخصية. ويتعهدون بالتمسك بالاستقلالية والكفاءة والأهلية والنزاهة من خلال الاستقامة والحياد والصدق وحسن النية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المداخلات مداخلة واحدة مشتركة.

**١,٣,٦,٤ عقد اجتماعات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين**

عقد المركز اجتماعات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وأعضاء مكتبه، فيما تم عقد اجتماع مع المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

- بتاريخ ٣/٢٥، عقد في جنيف اجتماع مشترك لممثلي منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مع المفوض السامي لحقوق الإنسان رعد بن زيد. وقد شارك عن المركز كل من مديره راجي الصوراني، ونائبه للشؤون القانونية إياد العلمي. طالب الشركاء بدعم المفوض السامي للمحكمة الجنائية الدولية وموقفها من التحقيق مع إسرائيل.
- بتاريخ ٣/٢٣، اجتمع مدير المركز في مقر مجلس حقوق الإنسان بجنيف مع هاني مجلي، رئيس فرع آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- بتاريخ ٦/١٠، أدلى نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة بشهادته أمام مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة السيد مكاريم ويبيسونو. تمت الشهادة من غزة بواسطة سكايب مع المقرر الخاص في عمان، حيث منعته سلطات الاحتلال من دخول الأرض الفلسطينية المحتلة. واستعرض شقورة في شهادته انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي.
- على مدار العام، عقد المركز سلسلة من الاجتماعات مع مدير وأعضاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.



**مؤشرات**

» بلغ عدد اللقاءات ٧ لقاءات.

**١,٣,٦,٥ المشاركة والمساهمة في عمل مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة**

شارك المركز وساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وشمل ذلك مشاركة محامين من وحدة المساعدة القانونية في الاجتماعات الدورية لمجموعة العمل الخاصة بالحماية (Protection Cluster) التي يعقدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمناقشة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وسبل تعزيز الحماية. كما شارك محامون من وحدة المساعدة القانونية في فرقة العمل القانونية (Legal Taskforce) التي تجمع بشكل منتظم المزودين الرئيسيين للخدمات القانونية من أجل تبادل المعلومات القانونية وتنسيق العمل القانوني.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز ١٦ اجتماعاً، ٦ اجتماعات لمجموعة عمل الحماية، و١٠ اجتماعات لفرقة العمل القانونية.

## النتيجة (٢)

### تم دعم عملية التحول الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

كما تم استعراضه مفصلاً في الجزء الأول من هذا التقرير، ما تزال حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية تلقي بظلال قاتمة على مجمل النظام السياسي الفلسطيني، و لم يؤد تشكيل حكومة التوافق الوطني منذ يونيو ٢٠١٤ إلى تغير جوهري نحو اعادة الاعتبار لعملية التحول الديمقراطي وسيادة القانون، بما في ذلك اجراء الانتخابات وتفعيل المجلس التشريعي وتوحيد السلطة القضائية. ورغم هذه المعوقات، واصل المركز عمله في دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من خلال: تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان؛ تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي؛ والضغط على أصحاب الواجب من أجل احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون ودفع عملية التحول الديمقراطي (بما في ذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها، رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول حقوق الإنسان، التشبيك مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وغير ذلك من التدخلات).

**مؤشرات**

» السياسات الفلسطينية التي تم التصدي لها من قبل المركز:

تدخل المركز في ١٧ سياسة فلسطينية من أجل أن تتفق مع حقوق الإنسان. وهذه السياسات هي: استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام؛ القتل خارج إطار القانون؛ الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير وتقييد حرية الصحافة؛ انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات؛ انتهاكات الحق في التجمع السلمي؛ اصدار تشريعات بطريقة غير دستورية؛ التعدي على استقلالية القضاء؛ الاعتقالات التعسفية؛ المنع من السفر؛ الفلتان الأمني؛ انكار حقوق ذوي الإعاقة؛ انتهاكات الحق في السكن؛ انتهاكات الحق في الصحة؛ العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ استخدام التعذيب وسوء المعاملة؛ الظروف السيئة للسجون ومراكز الاحتجاز؛ واعاقة اجراء الانتخابات العامة.

» سياسات ساهم المركز في تغييرها للتتوافق مع المعايير الدولية:

وقف تنفيذ أحكام اعدام في قطاع غزة: بالرغم من استمرار صدور أحكام إعدام عن محاكم مدنية وعسكرية في السلطة الفلسطينية، لم ينفذ أي حكم اعدام خلال العام ٢٠١٥. علماً بأنه لم تنفذ أحكام اعدام في الضفة الغربية منذ العام ٢٠٠١ وان آخر احكام نفذت في قطاع غزة بمصادقة الرئيس كانت في العام ٢٠٠٥، ولكن استمرت الحكومة في قطاع غزة بتنفيذ أحكام اعدام بدون مصادقة من قبل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام.

## ٢,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

ما تزال حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧ تلقي بظلال قاتمة على أوضاع حقوق الإنسان، وذلك في ضوء استمرار غياب آليات فعالة للمساءلة. ويشكل القضاء أداة القانون الأساسية في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم العون القانوني للضحايا وجبر الضرر عنهم وملاحقة مقترفي الانتهاكات وتقديمهم للعدالة. غير أن الانقسام السياسي قد مس القضاء بشكل مباشر، وعلى مدى سنوات امتنعت منظمات حقوق الإنسان عن التوجه للقضاء في غزة، في ضوء الخطوات غير الدستورية التي اتخذتها الحكومة في غزة منذ العام ٢٠٠٧. وكان على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استخدام آليات للحماية بديلة عن أداة القضاء، من خلال تكثيف الاتصالات مع مستويات سياسية وأمنية وبرلمانية مختلفة لوقف انتهاكات محددة. ولكن مع استمرار حالة الانقسام دون ان تلوح في الأفق أية فرص حقيقية لاعادة الاعتبار للسلطة القضائية، قررت منظمات حقوق الإنسان إعادة النظر في موقفها خلال السنوات الأخيرة. واستأنف المركز عمله أمام القضاء في قطاع غزة، وتحديداً أمام المحكمة العليا، في قضايا نوعية محددة ذات مصلحة عامة (public interest cases)، وكانت النتائج سلبية. ورغم أن المركز لم يتوجه إلى القضاء في غزة خلال العام ٢٠١٥، إلا أنه مصر على الاستمرار في فحص الفرص المستقبلية للتوجه بحالات أخرى امام المحكمة العليا وغيرها.

وقد واصلت وحدة المساعدة القانونية في المركز تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية بوسائل عديدة. وخلال هذا العام، تم تقديم المساعدة القانونية لمعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، ولضحايا التعسف في استخدام السلطة، بما في ذلك الاعتداء على الحريات العامة، وكذلك تم مساعدة حالات يشتبه فيها بوجود إهمال طبي.



**مؤشرات**

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية انتهاكات فلسطينية ١٠٨٥ شخصاً.

### ٢,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال الفلسطينية

قامت وحدة المساعدة القانونية باستقبال ومتابعة شكاوى بشأن اعتقال مواطنين من قبل الأجهزة الامنية، والحصول على توكيلات قانونية من ذويهم لتمثيلهم أمام السلطة الفلسطينية، والتدخل لمعرفة أماكن احتجازهم. وقد قام محامو الوحدة بعمل زيارات لعدد من المعتقلين وفحص ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التأكد من عدم تعرضهم للتعذيب وللأطمئنان على أوضاعهم الصحية. كما قامت الوحدة بتوجيه عدد من الشكاوى إلى الجهات المختصة بما فيها وزارة العدل، النائب العام، ومراقب عام الأجهزة الامنية.

**مؤشرات**

» قدمت الوحدة مساعدة قانونية لـ ٤٠ معتقلاً في سجون ومراكز اعتقال بقطاع غزة.

**٢,١,١,١ زيارة السجناء وفحص ظروف الاعتقال**

قام المحامون بعمل زيارات دورية للسجون لفحص ظروف الاعتقال.

**مؤشرات**

» بلغ عدد زيارات محامي الوحدة للسجون ومراكز الاعتقال ١٣ زيارة، تم خلالها زيارة ٢٢ معتقلاً.

**٢,١,١,٢ تقديم الشكاوى للسلطات المختصة بشأن سوء المعاملة في السجون**

قدم وحدة المساعدة القانونية عدداً من الشكاوى للسلطات المختصة، بما فيها النائب العام في غزة، وزارة العدل، مراقب عام الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل. تعلقت الشكاوى باحتجاز مواطنين خلافاً للقانون وإخضاعهم للتعذيب وسوء المعاملة والاوضاع الصحية للمعتقلين.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الشكاوى والكتب المقدمة ١٨ شكوى، معظمها حول اجتجاز مواطنين خلافاً للقانون والتعذيب وسوء المعاملة.

**٢,١,١,٣ رفع قضايا أمام المحاكم ضد الاعتقال غير القانوني والتعذيب**

لم يتم رفع قضايا خلال العام ٢٠١٥.

**٢,١,١,٤ تقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين**

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات قانونية لذوي المعتقلين.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية لذوي المعتقلين ٣٢٠ استشارة.

### ٢,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف في استخدام السلطة

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لمواطنين تعرضوا لانتهاكات ناتجة عن التعسف في استخدام السلطة والاعتداء على الحريات العامة أو عدم وفاء السلطات العامة في القيام بمسؤولياتها وفقاً للقانون.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية تعسف أو ادعاء تعسف في استخدام السلطة ٥٩٤ مواطناً.

**٢,١,٢,١ تقديم شكاوى للنائب العام، الوزارات والسلطات المختصة الأخرى**

تم توجيه شكاوى نيابة عن الضحايا للجهات المختصة في السلطة الفلسطينية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الشكاوى التي وجهتها الوحدة للجهات المختصة ٢٦ شكوى، ١٨ منها تعلقت بتطبيق قانون الخدمة المدنية، و٦ حول اعتداءات على حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وشكويان في شبهة إهمال طبي.

» تلقت الوحدة ردوداً على ١٥ شكوى، بينها ١٠ ردود إيجابية لصالح الضحايا و٥ ردود سلبية.

**جدول يوضح توزيع الشكاوى حسب الجهة المقدمة لها**

| الجهة المقدم لها الشكوى | عدد الشكاوى | الجهة المقدمة لها الشكوى | عدد الشكاوى |
|---|---|---|---|
| وزارة الأوقاف | ١ | وزارة الاقتصاد | ١ |
| وزارة الداخلية | ٧ | وزارة الصحة | ٧ |
| النائب العام | ٨ | وزارة المالية | ١ |
| بلديات | ١ | | |
| المجموع | ٢٦ | | |

**٢,١,٢,٢ رفع قضايا أمام القضاء**

لم يتم رفع قضايا خلال هذا العام

**٢,١,٢,٣ تقديم الاستشارات القانونية**

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات لضحايا التعسف في استخدام السلطة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة من وحدة المساعدة القانونية ٥٦٨.

### ٢,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الإهمال الطبي

واصلت وحدة القانونية تقديم خدماتها لمواطنين في قضايا تتصل بشبهات اهمال طبي من جانب مزودي الخدمات الطبية.

**مؤشرات**

» قدمت المساعدة لـ ١١٢ مواطناً على خلفية شبهات إهمال طبي.

**٢,١,٣,١ تقديم شكاوى للنائب العام ووزارة الصحة**

استقبلت وحدة المساعدة القانونية حالتين بشبهة الإهمال الطبي خلال العام ٢٠١٥.

**مؤشرات**

» تم تقديم شكوى واحدة إلى وزارة الصحة.

**٢,١,٣,٢ تقديم استشارات قانونية**

بلغ عدد الاستشارات المقدمة ١١٢ استشارة.

## ٢,٢ تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة خلال هذا العام عملها على زيادة وصول النساء للعدالة، خصوصاً المهمشات، من خلال تقديم المساعدة القانونية لهن، حيث مثلت الوحدة مئات النساء في المحاكم الشرعية وحصلت على احكام لصالحن، وقدمت الوحدة مئات الاستشارات القانونية للنساء. وعززت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، ومع مؤسسات أهلية لتعزيز وصول النساء للقضاء. كما اهتمت الوحدة خلال العام بتعزيز التعاون مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات من خلال تنظيم زيارات دورية وتقديم خدمات قانونية للنزيلات.

**مؤشرات**

- بلغ عدد النساء اللواتي تلقين مساعدة قانونية من وحدة المرأة في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ١٧٦٠ امرأة.
- بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من المساعدة القانونية المقدمة للنساء ٣٩٩ طفلاً.

### ٢,٢,١ رفع قضايا أمام المحاكم الشرعية

واصلت الوحدة استقبال شكاوى النساء في قضايا الأحوال الشخصية وتمثيلهن أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة. وتوفر الوحدة خدمات قانونية من خلال طاقم من المحاميات والمحامين المختصين في المحاكم الشرعية. وخلافاً للقضاء المدني الذي شهد تدهوراً خطيراً على مدى سنوات الانقسام، مما اضطر المركز إلى الامتناع عن التوجه للمحاكم لعدة سنوات، استمر المركز في العمل أمام القضاء الشرعي. وقد تنوعت القضايا التي تابعتها الوحدة على مدار العام، كان أبرزها قضايا نفقة، عفش بيت، مهر مؤجل، حضانة أطفال، ورؤية أبناء.

ولتعزيز الحماية القانونية للنساء ووصولهن للعدالة، واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية من خلال قيام المحامين بعمل زيارات الى قاضي القضاة للمحاكم الشرعية والقضاة الشرعيين من اجل مناقشة سبل تذليل العقبات القانونية والاجرائية التي تحول دون حصول النساء على حقوقهن التي يكفلها القانون. وفي إطار هذا التعاون، تقوم المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن الى المساعدة للوحدة ليتولى محاموها الترافع عنهن مجاناً وتقديم المساعدة القانونية لهن.

كما جرى العمل على تعزيز العلاقة مع مؤسسات أهلية، نسوية ومجتمعية وحقوقية، حيث تقوم تلك المؤسسات بإحالة قضايا لمتابعتها من قبل الوحدة. وقد أحيلت العديد من القضايا خلال هذا العام من مركز صحة المرأة–جباليا ، البريج ، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، اتحاد لجان العمل الصحي. وبرز موضوع رفع رسوم التقاضي امام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٥ كأحد اهم المعيقات التي واجهتها الوحدة في تقديم المساعدة القانونية للنساء. فبتاريخ ٢٠١٥/٠٣/٢٩، صدر عن رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، رئيس المحكمة العليا الشرعية، الشيخ حسن الجوجو، القرار الإداري رقم ٢٠١٥/٢٩ والقاضي برفع رسوم التقاضي أمام المحاكم الشرعي واستحداث رسوم جديدة فرضت على المعاملات المقدمة للمحاكم الشرعية. وقد كان لهذا القرار تأثير كبير على عمل الوحدة وفي عدد القضايا التي من الممكن رفعها وفقا للرسوم الجديدة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال هذا العام ١٢٦١ قضية، منها ١١٠٧ قضية وردت للوحدة خلال العام ٢٠١٥ و٩٤ قضية تمت متابعتها من العام ٢٠١٤. توضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة:

**جدول يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠١٥**

| موضوع القضية | العدد | موضوع القضية | العدد |
|---|---|---|---|
| نفقة | ٨٠٥ | عفش بيت | ١٤٥ |
| استضافة | ٢٨ | حضانة | ٤٨ |
| رؤية أبناء | ٢٧ | مصاريف ولادة | ٢٠ |
| مهر مؤجل | ٥٠ | تفريق | ٧٩ |
| أجرة حضانة | ٢١ | أجرة مسكن | ١ |
| اثبات زوجية | ١ | طاعة | ٣ |
| اثبات نسب | ٢ | اثبات طلاق | ١١ |
| قضايا أخرى منوعة | ٢٠ | | |
| **المجموع** | **١٢٦١** | | |

» بلغ عدد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء ٧٣٧ حكماً.



**جدول بنتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٥**

| قضايا أخذت أحكام | قضايا مازالت قيد النظر | قضايا أسقطت بسبب التصالح | قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٧٣٧ | ٩٤ | ٣٨٥ | ٤٥ | ١٢٦١ |

» بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية ٧٢٣ امرأة، علماً بأنه كثيراً ما تم رفع أكثر من قضية للمرأة الواحدة، وهو ما يفسر ارتفاع عدد القضايا مقارنة بعدد المستفيدات.
» بلغ عدد الأطفال المستفيدين من المساعدة القانونية ٣٩٩ طفلاً.
» بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها ٧٥٠ قضية.
» بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من مستفدين من خدمات الوحدة ٤٦٥ قضية.
» بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل مؤسسات نسوية ومجتمعية ٥٨ قضية.

**٢,٢,١,١ التدخل القانوني لتنفيذ قرارات المحاكم الشرعية**

قامت الوحدة بالتدخل القانوني لتنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية لصالح نساء فقيرات. وبعد الحصول على الأحكام الشرعية، قامت الوحدة بفتح قضايا تنفيذية أمام دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم الشرعية لمساعدة النساء في الحصول على حقوقهن المالية المحكوم بها.

**مؤشرات**

» بلغ عدد النساء اللواتي استفدن من تنفيذ الأحكام ٤٠ امرأة.

» بلغ عدد الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية وتم تفيذها بتدخل من الوحدة ٤٠ حكماً.

**٢,٢,١,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء**

يشكل تقديم الاستشارة القانونية محوراً أساسياً في عمل الوحدة لتعزيز فرص وصول النساء للعدالة. وقد واصلت الوحدة تقديم هذه الخدمة للنساء بأشكال متنوعة، إما من خلال استقبال النساء في كل من مقر المركز بغزة وفرعيه في خان يونس وجباليا، أو من خلال الاتصالات الهاتفية، أو خلال لقاءات التوعية القانونية التي تنظمها الوحدة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء ٨٨٧ استشارة.



## ٢,٢,٢ تقديم المساعدة القانونية للنساء السجينات

قدمت وحدة المرأة مساعدة قانونية للنساء السجينات. وقامت المحاميات في الوحدة بعمل زيارات لسجن النساء، وهو قسم خاص بالسجينات في السجن المركزي بمدينة غزة، ويبلغ عدد السجينات فيه نحو ٣٥ امرأة. كما قدمت المحاميات استشارات قانونية للسجينات.



**مؤشرات**

» بلغ عدد السجينات اللواتي تلقين مساعدة قانونية ١٠ سجينات.

**٢,٢,٢,١ زيارة سجن النساء لفحص ظروف الاعتقال**

خلال العام ٢٠١٥ قامت محاميات وحدة المرأة بعمل زيارات لسجن النساء للاطلاع على أوضاع السجينات وظروف حبسهن .

**مؤشرات**

» بلغ عدد الزيارات لسجن النساء ٤ زيارات.

**٢,٢,٢,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء السجينات**

قدمت المحاميات في وحدة المراة استشارات قانونية للسجينات خلال زيارات السجن.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات المقدمة ١٧ استشارة، علماً بأن الاستشارة قدمت عدة مرات لبعض السجينات.

### ٢,٢,٣ تم تقديم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الأمان

واصلت وحدة المرأة تعاونها مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في غزة وتقديم المساعدة القانونية للنساء النزيلات فيه. والوحدة هي الجهة الوحيدة التي تقدم خدمات قانونية لبيت الأمان، وهو مركز الإيواء الوحيد في قطاع غزة الذي يسمح فيه للنساء المعنفات بالمبيت، ويتروح عدد النزيلات فيه ما بين ١٣–١٥ نزيلة. وقد بدأت وحدة المراة تعاونها مع بيت الامان منذ العام ٢٠١٢.

**مؤشرات**

» بلغ عدد النزيلات اللواتي تلقين مساعدة قانونية من الوحدة ٢٣ نزيلة.

**٢,٢,٣,١ زيارة بيت الأمان وفحص الظروف المعيشية للنزيلات**

نفذت الوحدة زيارات دورية لبيت الأمان لمتابعة أوضاع النزيلات الى جانب تقديم استشارات قانونية لهن والمتابعة مع المحاكم الشرعية في بعض الحالات. إلى جانب ذلك، نظمت الوحدة زيارتين مشتركتين مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لبيت الامان خلال شهري مارس وابريل لتوثيق الحالات الموجودة فيه والاطلاع على آلية عمله.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الزيارات التي نفذتها الوحدة لبيت الأمان ١٢ زيارة، بمعدل زيارة واحدة شهرياً.



**٢,٢,٣,٢ تمثيل النزيلات أمام المحاكم الشرعية**

قامت الوحدة بتمثيل النزيلات ورفع قضايا أمام المحاكم الشرعية

**مؤشرات**

» رفعت الوحدة ٥ قضايا لصالح ٣ نزيلات.

**٢,٢,٣,٣ تقديم الاستشارات القانونية للنزيلات**

قدمت وحدة المرأة استشارات قانونية للنزيلات في بيت الأمان خلال الزيارات التي نفذتها للبيت على مدار العام.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنزيلات ٢٠ استشارة.

## ٢,٣ تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي

بالتكامل مع عمله في الحماية القانونية في مواجهة الانتهاكات التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية، كثف المركز جهود الحشد والمناصرة للتأثير في السياسات التي تمس حقوق الإنسان، وقام بالعمل على أكثر من مستوى للضغط على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي. شمل ذلك: رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ التدخل لوقف تشريعات وقرارات تمس حقوق الإنسان؛ الكشف عن الانتهاكات من خلال النشر؛ رفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة؛ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة؛ والتشبيك مع الشركاء من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعقد اجتماعات مع أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان.

### ٢,٣,١ قام المركز برصد وتوقيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد انتهاكات السلطة الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين. وقد اتسم هذا العام باستمرار تلك الانتهاكات، خصوصاً في ظل تعمق حالة الانقسام وتداعياتها على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها ٤٣٠ انتهاكاً.

#### ٢,٣,١,١ القيام بالزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

حرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للاطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ونفذ الباحث عدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث.

**مؤشرات**

» نفذ الباحثون الميدانيون ٣١٧ زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الباحث الميداني رأفت أبو خضر خلال عمله الميداني في نابلس

**٢,٣,١,٢ أجراء المقابلات الشخصية مع الضحايا و/أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان**

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر.

**مؤشرات**

» أجرى الباحثون الميدانيون ٣٢٠ مقابلة شخصية.

**٢,٣,١,٣ جمع إفادات**

قام الباحثون الميدانيون بجمع إفادات مكتوبة من شهود العيان والضحايا.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الإفادات التي أخذها الباحثون ٢٠١ إفادة.

**٢,٣,١,٤ تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات**

قام الباحثون الميدانيون بتعبية استمارات مصممة من قبل الوحدة لكل نوع من الانتهاكات (قتل/إصابة/اعتقال/هدم وتدمير ممتلكات) تتضمن تفاصيل وافية عن الانتهاكات.



**مؤشرات**

» بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين ٣٤٠ استمارة

**٢,٣,١,٥ التصوير**

تم أخذ صور فوتوغرافية للانتهاكات. ويعد ذلك من الآليات المهمة في توثيق الانتهاكات.

**مؤشرات**

» تم التقاط ١٧ صورة فوتوغرافية.

**٢,٣,١,٦ جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك**

شملت الوثائق التي قام بجمعها الباحثون الميدانيون تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم المكاني.

**مؤشرات**

» تم جمع ٧٩ وثيقة.

**٢,٣,١,٧ كتابة التقارير الميدانية**

قام الباحثون الميدانيون بكتابة تقارير تفصيلية عن الانتهاكات وفقاً لزياراتهم الميدانية لمواقع الأحداث ومشاهداتهم

العينية، وإفادات شهود العيان. وشملت التقارير أيضاً ملاحظات الباحثين وتقييماتهم الشخصية. وتضمنت التقارير صورة وافية ومفصلة عن الانتهاكات.

**مؤشرات**

» تم اعداد ٢٩٣ تقريراً ميدانياً.

**٢,٣,١,٨ تغذية قاعدة البيانات**

قامت وحدة البحث الميداني بتغذية قاعدة بيانات المركز بكافة المعلومات التي تم توثيقها. وشمل ذلك تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى قاعدة البيانات وأرشفتها إلكترونياً لتستفيد منها باقي الوحدات في المركز، وإدخال بيانات الاستمارات الخاصة بأعمال القتل والإصابة والاعتقال وهدم وتدمير الممتلكات.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات ٤٤٣٠ مدخلاً.

» بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً ٥٧٣ وثيقة.





## ٢,٣,٢ قام المركز بمراقبة الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الفلسطينية

لم تجر انتخابات عامة أو محلية خلال العام ٢٠١٥.

## ٢,٣,٣ راقب المركز التشريعات الفلسطينية لضمان توافقها مع مغايير حقوق الإنسان الدولية

أدت حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧ إلى تعطيل وعرقلة عمل ادوات التشريع الفلسطينية. فقد تم تعطيل المجلس التشريعي المنتخب، سواء من خلال إجراءات قوات الاحتلال وقيامها باعتقال العشرات من ممثلي الشعب المنتخبين، بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي، أو فرض قيود على حرية الحركة ومنع أعضاء المجلس من الوصول إلى مقره في مدينة رام الله، أو من خلال إجراءات قامت بها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك منع رئيس المجلس من الوصول إلى مبنى المجلس. وقد لجأت كتلة حماس البرلمانية إلى عقد جلسات لها في غزة باسم المجلس التشريعي منذ العام ٢٠٠٧، قاطعتها الكتل البرلمانية الأخرى، وبدأت بإصدار تشريعات وتطبيقها في قطاع غزة. واستخدم الرئيس صلاحياته الدستورية بإصدار قرارات بقوة القانون في حالات عدم انهقاد المجلس التشريعي، ليصدر العشرات من القوانين النافذة في الضفة الغربية، الكثير منها لا ينطبق عليها شرط الضرورة. وعلى مدى الاعوام الثمانية الأخيرة، شهدت السلطة الفلسطينية حالة انقسام تشريعية. وقد تعزز ذلك بإصدار قرارات حكومية عديدة عن طرفي الانقسام، يطيقها كل طرف في مناطق سيطرته في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تابع المركز هذه التطورات الخطيرة على النظام القانوني الفلسطيني، وانخرط في مواجهتها عبر سلسلة من التدخلات مع أصحاب المصلحة، مطالباً بوقف التشريع في ظل الانقسام، وإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية، ممثلة بالمجلس التشريعي. كما تدخل المركز، بالتعاون مع شركائه من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، لوقف وإحباط تشريعات أو قرارات رئاسية وحكومية، تضيق الخناق على الحريات العامة والمجتمع المدني وتنتهك حقوق الإنسان.

**مؤشرات**

» بلغ عدد التشريعات والقرارات التي تدخل المركز لوقفها ٣ تشريعات وقرارات.

**٢,٣,٣,١ مراقبة التشريعات والقرارات الرئاسية والحكومية**

قام المركز بمراقبة التشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بغزة، وكذلك القرارات الرئاسية والحكومية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد التشريعات والقرارات ١٥ قراراً.

**٢,٣,٣,٢ إصدار تقارير | ملاحظات نقدية وغيرها من المواد حول التشريعات والقرارات**

صدر عن المركز بيانات صحفية تتناول تشريعات وقرارات حكومية فلسطينية تمس حقوق الإنسان. كما انضم المركز إلى بيانات صادرة عن شركاء وطنيين.

- ٢٠١٥/٤/٢٢، صدر بيان مشترك عن منظمات حقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) وشبكة المنظمات الأهلية بشأن مساعي كتلة التغيير والإصلاح في غزة فرض ضريبة جديدة أطلق عليها اسم «ضريبة التكافل الوطني.» وطالبت المنظمات كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن سياسة إصدار تشريعات بقوة الأمر الواقع في غزة باسم المجلس التشريعي. كما طالبت الرئيس الفلسطيني بالتوقف عن إصدار قرارات بقانون في ظل الانقسام، مع التأكيد على ضرورة انعقاد المجلس التشريعي بكامل هيئته للخروج من أزمة التشريعي الحالي التي بدأت منذ أحداث الانقسام في السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٧.
- بتاريخ ٢٠١٥/٦/٩، صدر عن المركز بيان أعدته وحدة تطوير الديمقراطية، أوضح فيه رفضه لقرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ بالمصادقة على النظام المعدل لنظام الشركات غير الربحية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠، والذي تضمن قيوداً خطيرة على عمل الشركات غير الربحية وحريتها في ممارسة نشاطها واستقلاليتها، حيث جعل القرار من مجلس الوزراء مرجعية لتحديد مصادر دعم هذه المؤسسات وأوجه الصرف فيها. وطالب المركز بإلغاء التعديل وأن تكون اللائحة الخاصة بالشركات غير الربحية منسجمة مع المعايير الدولية، وأن يتم اعادة صياغتها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣٠، صدر عن المركز بيان أعدته وحدة تطوير الديمقراطية، طالب بوقف المساعي الجارية في غزة للتصرف بأراضٍ حكومية وتخصيصها لموظفين حكوميين في غزة عوضاً عن مستحقاتهم المتأخرة، في ضوء استمرار أزمة الرواتب، والتي كان آخرها القرار الذي اتخذته كتلة التغيير والإصلاح التي تنعقد باسم المجلس التشريعي في غزة، بإقرار تخصيص أراضٍ حكومية لموظفين حكوميين. وأكد المركز بأن التصرف بتخصيص أراضٍ واتخاذ مثل هذه القرارات هو من اختصاص مجلس الوزراء، فيما دعا الحكومة الفلسطينية التي انبثقت عن اتفاقً المصالحة إلى الإسراع في إنهاء أزمة الرواتب باعتبارها احد استحقاقات عملية المصالحة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد التدخلات للمطالبة بوقف/تعديل تشريعات وقرارات ٣ تدخلات.

### ٢,٣,٤ قام المركز بكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية

تم ذلك من خلال إصدار بيانات صحفية وتحديثات حول حوادث الفلتان الأمني، وإصدار التقرير السنوي للمركز وكذلك إصدار تقارير دورية مواضيعية تتناول انتهاكات لحقوق محددة مثل الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

**مؤشرات**

» توفر معلومات وافية عن الانتهاكات الفلسطينية على موقع المركز الإلكتروني.

#### ٢,٣,٤,١ إصدار بيانات صحفية

يعتبر البيان الصحفي من أهم أدوات المركز في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحشد التأييد والضغط على أصحاب المصلحة لوقف الانتهاكات ومحاسبة مقترفيها. وتنوعت مواضيع البيانات التي أصدرها المركز خلال العام ٢٠١٥، لتشمل انتهاكات الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، عقوبة الإعدام، الاعتقال التعسفي، الحق في التعليم، الحق في الصحة، أزمة الكهرباء، أزمة الرواتب لموظفي قطاع غزة، وغير ذلك.

**مؤشرات**

» بلغ عدد البيانات الصحفية الصادرة عن المركز بشأن انتهاكات فلسطينية ٣١ بياناً.

#### ٢,٣,٤,٢ إصدار تحديثات حول حوادث الفلتان الأمني

قامت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز بإعداد تحديثات حول حوادث الفلتان الأمني في السلطة الفلسطينية، تسلط الضوء على اعتداءات يقوم بها أشخاص أو مجموعات على حياة أفراد أو ممتلكات، أو ناجمة عن العبث باستخدام السلام.

**مؤشرات**

» صدر عن المركز ٢٤ تحديثاً خلال االعام ٢٠١٥

#### ٢,٣,٤,٣ إصدار تقارير دورية مواضيعية

أصدر المركز خلال هذا العام عدداً من التقارير الدورية المواضيعية تسلط الضوء على انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. تناولت التقارير مواضيع الحق في حرية التعبير، التعذيب والحق في التجمع السلمي.

- صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «**انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية.**» التقرير هو واحد من سلسلة تقارير دورية تعدها الوحدة حول حرية التعبير، وقد غطى الفترة من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى مايو ٢٠١٥. تضمن التقرير مؤشرات خاصة طورتها الوحدة لقياس مدى امتثال السلطة الفلسطينية لالتزاماتها الدولية، خصوصاً في أعقاب انضمام فلسطين في أبريل ٢٠١٤ للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «**التعذيب في السجون ومراكز التعذيب الفلسطينية.**» التقرير واحد من سلسلة تقارير دورية حول التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض المعتقلون في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد غطى الفترة من يونيو ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠١٥.

- صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «**انتهاكات الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية.**» غطى التقرير الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى سبتمبر ٢٠١٥، وهو واحد من سلسلة تقارير دورية تعدها الوحدة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد التقارير المواضيعية الصادرة عن المركز عام ٢٠١٥ بشأن انتهاكات فلسطينية ٣ تقارير.

**٢,٣,٤,٤ إصدار تقرير سنوي بحالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الفلسطينية**

التقرير السنوي للمركز هو الوثيقة الأهم والرئيسة التي تصدر حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً للانتهاك الفلسطينية لحقوق الإنسان ويتضمن توصيات لصناع القرار وأصحاب المصلحة. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي الثامن عشر، عن الفترة من ٢٠١٤/١٢/٣١-١/١.

**مؤشرات**

» صدر التقرير السنوي بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣، وقد تم إطلاقه في حفل خاص نظمه المركز بغزة، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ شخصاً من ممثلين رسميين ومشرعين وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني وممثلي وسائل إعلام.

الاعلان عن التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٤

### ٢,٣,٥ قام المركز برفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة والعنف على أساس النوع الاجتماعي

قدم المركز تدخلات متنوعة على مدار العام بهدف زيادة وعي الفلسطينيين بحقوق الإنسان، وتعزيز قدرتهم على المطالبة بحقوقهم وحمايتها. وقادت وحدة التدريب في المركز العمل في ميدان التوعية وتعزيز القدرات، من خلال تنظيم دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية استهدفت فئات وشرئح مجتمعية عديدة. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة في مواضيع متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان.

وحظيت المرأة باهتمام كبير من قبل المركز في مجال التوعية. وعلاوة على التأكيد على مشاركة النساء وكذلك تناول حقوق المرأة في برامج وحدة التدريب، شكلت التوعية للنساء والرجال محوراً أساسياً لعمل وحدة المرأة، من خلال عقد جلسات توعية خاصة استهدف النساء والرجال على السواء. وركز برنامج التوعية القانونية في وحدة المرأة على قضايا الأحوال الشخصية وحقوق المرأة ومكافحة العنف ضد النساء وقضايا النوع الاجتماعي.

وأفردت وحدة تطوير الديمقراطية جانباً مهماً من عملها للتوعية الديمقراطية، من خلال تنظيم جلسات توعية تناولت الحقوق التي تشكل روافع أساسية للديمقراطية، خصوصاً حرية التعبير، تكوين الجمعيات، التجمع السلمي والمشاركة السياسية. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة لرفع الوعي وتشكيل رأي عام مناهض لعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية.

وساهمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التوعية من خلال جلسات خاصة تسلط الضوء على تلك الحقوق، خصوصاً الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
وتم تنفيذ تلك النشاطات بالتنسيق والتعاون الكامل مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات قاعدية ومبادرات شبابية على امتداد قطاع غزة.

**مؤشرات**

- بلغ عدد المشاركين في كافة نشاطات التدريب والتوعية ٥٦٤٨ شخصاً، ٤١٧٦ منهم نساء وفتيات، أي بنسبة ٧٤٪ من مجموع المشاركين.
- نفذت وحدة التدريب ١٥ دورة تدريبية، شارك فيها ٣٦٩ شخصاً، ١٧٥ منهم نساء، أي بنسبة ٤٣٪ من مجموع المشاركين. وبلغ عدد ساعات التدريب في جميع الدورات ٢٦٦ ساعة تدريبية.
- بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في جلسات التوعية التي نظمها المركز ٥٢٧٩ شخصاً، بينهم ٤٠٠١ إمرأة وفتاة، أي بنسبة ٧٦٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد المؤسسات المشاركة ١٦٨ مؤسسة.

المحامي في وحدة المراه سمير حسنيه خلال إحدى المحاضرات

**٢,٣,٥,١ تنفيذ دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية**

واصلت وحدة التدريب عملها في تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد استهدفت الدورات هذا العام، محامين شبان وباحثين ميدانيين ومدافعين عن حقوق الإنسان واعضاء ومتطوعين في مؤسسات وجمعيات ومجموعات شبابية تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، موزعة على مختلف محافظات قطاع غزة. وتلقى المتدربون نحو ٢٠ ساعة تدريبية على مدار ٥ أيام تشمل مواضيع حول الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي، اتفاقية حقوق الطفل، وغير ذلك من المواضيع. وقام طاقم من المدربين المتخصصين، شارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز، بينهم عدد من المدربين سبق وأن تلقوا دورات تدريب مدربين نفذتها الوحدة خلال هذا العام.

وقد نفذت الوحدة نشاطاتها بالشراكة مع مؤسسات محلية فلسطينية أهمها: نقابة المحامين الفلسطينيين، ديوان القضاء الشرعي في غزة، الجمعية الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعية تواصل للثقافة والفنون، جمعية التضامن الخيرية، التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني، جمعية ريادة للتنمية المجتمعية، جمعية المرأة المبدعة، الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام، ومفوضية الأسرى في قطاع غزة.

**مؤشرات**

» نفذت الوحدة ١٥ دورة تدريبية، شارك فيها ٣٦٩ شخصاً، ٤٣٪ منهم نساء

» بلغ عدد ساعات التدريب في جميع الدورات ٢٦٦ ساعة تدريبية.



**جدول يوضح عدد الدورات التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٥[٩]**

| الرقم | عدد الدورات والفئة المستهدفة | المشاركون | ساعات التدريب | مشاركة النساء |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ٣ دورات لباحثين ميدانيين | ٥٧ | ٣٠ | ٠٪ |
| ٢ | ٦ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية | ١٤٠ | ١٢٠ | ٣٠٪ |
| ٣ | ٣ دورة خاصة بالمحامين الشبان (تحت التمرين) | ٩٨ | ٥٦ | ٣٤٪ |
| ٤ | ١ دورة لأعضاء وعضوات في مؤسسة نسوية | ٢٦ | ٢٠ | ٧٧٪ |
| ٥ | ١ دورة خاصة بالإعلاميين الشبان | ٢٢ | ٢٠ | ١٨٪ |
| ٦ | ١ دورة خاصة بالمدافعين عن حقوق الأسرى | ٢٦ | ٢٠ | ١٩٪ |

أ بسام الاقراع مدير وحدة التدريب خلال تخريج دورة تدريبية

٩. ملحق رقم ٣ يتضمن بيانات مفصلة حول الدورات التدريبية والمؤسسات الشريكة.

**٢,٣,٥,٢ عقد جلسات توعية بحقوق الإنسان والديمقراطية**

ساهمت وحدة التدريب في تنفيذ هذا النشاط من خلال تنظيم أيام وجلسات تدريبية ولقاءات ومحاضرات توعية، اشتملت على عناوين، أهمها: مدخل إلى حقوق الإنسان، الديمقراطية، حقوق الطفل، العنف ضد المرأة، مفهوم التمييز ضد المرأة، قانون الأحوال الشخصية، ودور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. واستهدفت تلك الفعاليات شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني.[١٠]

وساهمت وحدة تطوير الديمقراطية بتنفيذ جلسات توعية تناول بعضها مواضيع المشاركة السياسية، حرية الرأي والتعبير، والقيود المشروعة على حرية العمل الصحفي. وخصص الجانب الاكبر من اللقاءات التي نفذتها الوحدة لموضوع عقوبة الاعدام.[١١]

كما عقدت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدداً من جلسات التوعية، خصصت لمواضيع الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.[١٢]

**مؤشرات**

- بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في جلسات التوعية ٢٢٢٢ شخصاً، بينهم ١٤٦٩ إمرأة، بنسبة ٦٦٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد جلسات التوعية التي تم تنفيذها ٨٧ جلسة.
- بلغ عدد المؤسسات والمحموعات التي تم التنسيق معها ٧٥ مؤسسة ومجموعة من مختلف أنحاء قطاع غزة.

أ. محمد أبو هاشم، خلال محاضرة حول المشاركة السياسية

**٢,٣,٥,٣ استقبال وفود طلابية وتعريفهم بعمل المركز**

اشرفت وحدة التدريب على استقبال وفود من أعضاء وعضوات البرلمانات الطلابية في المدارس الابتدائية والاعدادية الذين قدموا لزيارة المركز. وتم خلال هذه اللقاءات التي استغرق كل منها بين ساعة وساعة ونصف، تقديم شرح عن المركز وآليات عمله وأهم قضايا حقوق الإنسان التي يعمل عليها، تخلله نقاش مع المشاركين وإجابة عن استفساراتهم.

١٠. ملحق رقم ٤ يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نفذتها وحدة التدريب.
١١. ملحق رقم ٥ يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية.
١٢. ملحق رقم ٦ يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد زيارات الوفود الطلابية ٢٨ زيارة.

» بلغ عدد الطلاب والطالبات الذين شملتهم الوفود ٧١٨ شخصاً، بينهم ٢٨٨ طالبة، بنسبة ٤٠٪ .[١٣]

مدير وحدة التدريب، بسام الأقرع خلال استقباله وفد طلابي

**٢,٣,٥,٤ تنظيم جلسات توعية حول حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية والعنف على أساس النوع الاجتماعي**

واصلت وحدة المرأة تنفيذ محاضرات لنشر الوعي القانوني بحقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتم التركيز على استهداف النساء في هذه المحاضرات، شهدت السنوات الأخيرة زيادة تدريجية في استهداف الرجال أيضاً، خصوصاً في قضايا العنف ضد المرأة. وقد نظمت هذه المحاضرات في جميع أنحاء قطاع غزة، مع استهداف مميز للمناطق المهمشة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات أهلية ومنظمات قاعدية، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ومدارس. وتنوعت مواضيع المحاضرات لتشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العنف ضد المرأة، الأحوال الشخصية، تأثير الحرب على النساء، حقوق النساء الأرامل، حقوق الطفل، الرعاية الذاتية والأمن المتكامل، وغير ذلك من المواضيع.



وقد استثمرت الوحدة خلال هذا العام الفترة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر، وهي فترة حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، لتعزيز التوعية بالعنف من خلال محاضرات التوعية. وقد استهدفت نشاطات الوحدة خلال تلك الفترة المدارس على نحو خاص.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات ٢٣٣٩ شخصاً، بينهم ٢٢٤٤ امرأة وفتاة، و٩٥ رجلاً.

» بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها وحدة المرأة ١٤،١١٢ عقدت بالتعاون مع ٤٨ مؤسسة، بالإضافة إلى ٩ مدارس. وتم التعاون مع ١٨ مؤسسة للمرة الأولى.

» بلغ عدد المحاضرات الخاصة بالعنف ضد المرأة خلال حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المراة ١٩ محاضرة، شاركت فيها ٤١٧ امرأة و١٢ رجلاً، وتمت بالتنسيق مع ١٤ مؤسسة وثلاث مدارس.

٣١. ملحق رقم ٧ يتضمن تفاصيل عن زيارات الوفود المدرسية لمقر المركز وفروعه.

٤١. ملحق رقم ٢ يتضمن تفاصيل بشان محاضرات التوعية القانونية التي نفذتها وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٥.

المحامية في وحدة المرأة، حنان مطر في إحدى جلسات التوعية





**٢,٣,٥,٥ اعداد وإصدار أدلة تدريبية ومواد توعية بحقوق الإنسان**

قام المركز خلال هذا العام بإعداد وإصدار عدد من الأدلة التدريبية ومواد التوعية بحقوق الإنسان. وتم استخدام المواد الصادرة وتوزيعها على المشاركين في دورات التدريب وجلسات التوعية بحقوق الإنسان.

**مؤشرات**

- إصدار دليل خاص بتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان، أعدته وحدة التدريب وقد تمت طباعة ١٠٠ نسخة من الدليل وتوزيعه على المشاركين والمشاركات في دورات تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان.
- أعدت وحدة التدريب ٤ كتيبات تدريبية، من المقرر إصدارها مطلع العام ٢٠١٦، مكتوبة بلغة بسيطة، تعتمد طريقة الأسئلة والأجوبة، وتستخدم من قبل المدربين والمشاركين على حد سواء، وتشتمل على معلومات أساسية حول عدد من اتفاقات حقوق الإنسان والحقوق الواردة فيها.
- إعادة طباعة ٥٠٠ نسخة من دليل حقوق الإنسان، المعد من قبل وحدة التدريب، وتوزيعه في الدورات التدريبية.
- إصدار ٧ مطويات، أعدتها وحدة تطوير الديمقراطية (معاً ضد عقوبة الإعدام، الاعدام بادعاء التخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، الحق في تشكيل الجمعيات، الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، الحق في المشاركة السياسية، الحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير).

**٢,٣,٥,٦ اعداد مواد توعية مرئية ومسموعة (بوسترات، أفلام)**

- بتاريخ ٢٢ ديسمبر٢٠١٥، أصدر المركز فيلماً قصيراً حول عقوبة الإعدام، أشرفت على إعداده وحدة تطوير الديمقراطية، استعرض جهود المركز المتواصلة منذ سنوات طويلة لوقف العمل بهذه العقوبة القاسية وغير الإنسانية. تناول الفيلم عرضاً مختصراً لنوعية النشاطات التي قام بها المركز لوقف العمل بعقوبة الإعدام، كما تضمن بين مقاطعه المبررات القانونية والمنطقية التي يستند إليها المركز لوقف هذه العقوبة، لاسيما في ظل الانقسام في السلطة الفلسطينية والجهاز القضائي. وجاء إصدار هذا الفيلم في ختام مشروع نفذه المركز بالتعاون مع وزارة الخارجية الألمانية.
- إصدار بوستر حول حرية التعبير، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية خلال فعاليات نظمتها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف ٣ مايو.

- إصدار بوستر حول عقوبة الاعدام، أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف ١٠ أكتوبر.
- إصدار بوستر حول العنف ضد النساء، أعدته وحدة المرأة بمناسبة اليوم العالمي مناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف ٢٥ نوفمبر.

**مؤشرات**

» تم إصدار فيلم واحد.
» تم إصدار ٣ بوسترات.

### ٢,٣,٦ قام المركز ببناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان

نفذ المركز عدداً من النشاطات لبناء قدرات مدافعين عن حقوق الإنسان. تم ذلك من خلال تنفيذ دورات تدريب في حقوق الإنسان قامت بها وحدة التدريب ودورات تدريب وتأهيل للمحامين والمحاميات في مجال القضاء الشرعي.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المشاركين ١٥١ شخصاً، ٨٠ إمرأة.
» بلغ عدد دورات تدريب بناء القدرات ٥ دورات.



#### ٢,٣,٦,١ تنفيذ دورات تديب مدربين في حقوق الإنسان

نفذت وحدة التدريب عدداً من دورات تدريب مدربين في حقوق الإنسان، استهدفت نشطاء من مؤسسات مجتمعية مختلفة، وذلك لرفع قدراتهم وتمكينهم من الانخراط في تنفيذ برامج توعية بحقوق الإنسان.

**مؤشرات**

» بلغ عدد دورات تدريب المدربين التي نظمتها وحدة التدريب ٣ دورات، شارك فيها ٧٨ شخصاً، ٥٠٪ منهم نساء.
» مثل المشاركون والمشاركات ٣٥ مؤسسة تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة الخمس، إضافة إلى مجموعتين شبابيتين.
» استغرقت كل دورة خمسة أيام بواقع ٣٥ ساعة تدريبية، بمجموع إجمالي ١٠٥ ساعة تدريبية.
» حتى نهاية ٢٠١٥، أدار ٣٠ مشاركاً ومشاركةً ممن تلقوا الدورات أكثر من ٥٠ جلسة تدريبية، سواء بالتعاون مع المركز أو داخل مؤسساتهم، أو غيرها، كما أعدوا أكثر من ٨٠ خطة لجلسات تدريبية، ومواد تدريبية.
» قامت مؤسستان من المؤسسات المشاركة بتضمين برامجهما برامج مستقلة ومستديمة حول حقوق الطفل وحقوق المرأة، حيث شرعتا في إعطاء جلسات خاصة في هذين البرنامجين.

**جدول يوضح تفاصيل دورات تدريب المدربين**

| الفئة المستهدفة | المكان | عدد المشاركين | عدد الساعات | الفترة الزمنية | مشاركة الإناث |
|---|---|---|---|---|---|
| أعضاء مؤسسات أهلية في قطاع غزة | قاعة مطعم اللايت هاوس | ٢٦ | ٣٥ | ١٥ – ٢٠١٥/٢/٢١ | ٤٢٪ |
| أعضاء مؤسسات أهلية في قطاع غزة | قاعة مطعم اللايت هاوس | ٢٦ | ٣٥ | ١٥–٢٠١٥/١١/١٩ | ٤٦٪ |
| أعضاء مؤسسات أهلية في قطاع غزة | قاعة مطعم اللايت هاوس | ٢٦ | ٣٥ | ٢٢–٢٠١٥/١١/٢٦ | ٦٢٪ |





**٢,٣,٦,٢ تدريب محامين وإعدادهم لامتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي**

نفذت وحدة التدريب ووحدة المرأة دورات تدريبية متخصصة لتأهيل محامين ومحاميات شبان لاجتياز امتحان المزاولة أمام أمام المحاكم الشرعية. ويعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان السباق وصاحب فكرة تنظيم هذه الدورات التي أثبتت نجاحها فى مساعدة المحامين الراغبين بالتقدم لامتحان الحصول على إجازة المحاماة الشرعية.

**مؤشرات**

- تم عقد دورتين بواقع ١٨ ساعة تدريبية لكل دورة (عقدت الأولى بين ٣–٢٠١٥/٨/٩، والثانية بين ٢٣–٢٠١٥/٨/٢٧.
- بلغ عدد المحاميات والمحامين المشاركين ٦٦ شخصاً، بينهم ٢٤ محامية.

**٢,٣,٦,٣ تدريب محاميات على العمل أمام المحاكم الشرعية**

قامت وحدة المرأة بتدريب محاميات ومحامين شبان بهدف نقل تجربة عملها الغنية إلى الجيل الشاب من اجل تمكينهم كمدافعات ومدافعين عن حقوق المراة في المحاكم الشرعية ومساعدة النساء في الوصول للعدالة. وخلال العام ٢٠١٥، استكملت الوحدة تدريب محاميتين حديثتي التخرج، وقد انتهت فترة تدريبهما في ابريل ٢٠١٥. كما قامت الوحدة بتدريب محام حديث التخرج ولمدة ثلاث شهور ضمن مشروع الفاخورة المنفذ من قبل UNDP، والخاص بتشغيل الخريجين.

وابتداء من نوفمبر ٢٠١٥، بدأت الوحدة برنامجاً تدريبياً مدته عاماً واحداً لأربع محاميات حديثات، ضمن مشروع مشترك مع UN WOMAN .

**مؤشرات**

- بلغ عدد المحاميات والمحامين المتدربين في وحدة المرأة ٧.

### ٢,٣,٧ قام المركز بتعزيز الحوار وقاد مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة

تم ذلك من خلال تنظيم مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق إنسان وطنية، المشاركة في مؤتمرات وورش عمل عقدتها منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، اجراء مقابلات مع وسائل اعلام، تنفيذ برامج اذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق إنسان، وتنفيذ حملات الكترونية في مواضيع حقوق نسان.

**٢,٣,٧,١ تنظيم مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق الإنسان**

قام المركز بعقد مؤتمرات وورش عمل ولقاءات تناولت مواضيع مختلفة.

**ورشة عمل حول حق المرأة في الحياة وآليات الحماية**

بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نظمت وحدة المرأة في المركز بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ ورشة عمل بعنوان «**حق المرأة في الحياة وآليات الحماية**.» عقدت الورشة في مقر فرع المركز بخيم جباليا بمشاركة ٢٥ امرأة من المؤسسات الفاعلة في مجال حقوق المرأة في المنطقة الشمالية، وأدارتها مديرة وحدة المرأة منى الشوا. تحدث في الورشة مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان براديب واغلي، مسؤول حقوق الإنسان في المكتب د. طارق الحنفي، والمحامية في وحدة المرأة حنان مطر.

ورشة عمل حول حق المرأة في الحياة وآليات الحماية

**فعالية حول حرية التعبير**

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣، فعالية ختامية لحملتي تعزيز حرية العمل الصحافي، واللتين نفذهما المركز مؤخّراً، بالتزامن مع إطلاقه لتقريرين متخصصين حول حرية الصحافة بعنوان «إخراس الصحافة» و»حرية الرأي والتعبير». وخلال الفعالية، تم تقديم عرض مكثف للتقرير حول انتهاكات السلطة الفلسطينية لحرية التعبيركما استعرض الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية، محمد أبو هاشم، أهم ما جاء في تقرير «حرية الرأي والتعبير». وتعقيباً على ما جاء في التقرير، عقدت جلسة حوارية، تحدث فيها الإعلامي عماد الإفرنجي، رئيس منتدى الإعلاميين، والإعلامي تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحافيين. وحاور كلّاً من الضيفين الإعلامي عادل الزعنون، الذي نجح في خلق حوار فعّال بين الطرفين وتفاعلاً من قبل

جمهور الحاضرين. وعقب انتهاء هذه الجلسة، فُتح باب النقاش طرح التساؤلات على الضيفين، والتي كانت تتمحور معظمها حول دور النقابة في حماية الصحافيين بعيداً عن هويتهم السياسية، وعن آليات تشريع قوانين إعلامية جديدة تعزّز العمل بحرية عند الصحافيين.

**ورشة عمل حول مشروع إنشاء محطة ترحيل النفايات الصلبة في خان يونس وأثره على البيئة**

بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٣، نظمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الورشة، وذلك في جمعية المزارعين الفلسطينيين في محافظة خان يونس. جاء عقد ورشة العمل في أعقاب متابعة المركز لمشروع إنشاء المحطة غرب محافظة خان يونس، وتواصله مع الجهات المنفذة للمشروع، فضلاً عن تواصله مع سكان حي قيزان أبو رشوان، وهو الحي المنوي إقامة المشروع على أراضيه، وتلقي المركز لشكاوى المواطنين من سكان الحي. وقد اشتملت الورشة على ٥ مداخلات، وبمشاركة ممثلي المؤسسات الحكومية، وكالة الغوث الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ورشة عمل حول مشروع إنشاء محطة ترحيل النفايات الصلبة في خان يونس وأثره على البيئة

**ورشة عمل حول عقوبة الإعدام وضمانات المحاكمة العادلة في فلسطين**

بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١: نظمت وحدة المساعدة القانونية ورشة عمل حول «عقوبة الإعدام وضمانات المحاكمة العادلة في فلسطين،» بمشاركة فاعلة من متخصصين وقانونين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية. عقدت الورشة في قاعة اللايت هاوس بمدينة غزة، ، وأدارها المحامي في الوحدة إبراهيم الصوراني، وشارك فيها ٩١ شخصاً. وقد سلطت الورشة الضوء على الضمانات القضائية التي توفر الحق في الدفاع عن المتهمين في جرائم تصل عقوبتها للإعدام. وقد دعا المركز المشاركين إلى ضرورة تضافر الجهود لإعادة النظر في عقوبة الإعدام لما تمسه هذه العقوبة بالكرامة البشرية والآثار السلبية الخطيرة حال تنفيذها في ظل النقص الشديد في الإمكانيات للقيام بتحقيق جنائي دقيق. وتأتي هذه الورشة ضمن مشروع ينفذه المركز بالتعاون مع ممثلية جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية.

ورشة عمل حول عقوبة الإعدام وضمانات المحاكمة العادلة في فلسطين

**ورشة عمل حول حق المرأة في الحياة وآليات الحماية**

بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نظمت وحدة المرأة في المركز بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣ ورشة عمل ثانية بعنوان «**حق المرأة في الحياة واليات الحماية.**» عقدت الحلقة في مقر فرع المركز بمدينة خان يونس، بمشاركة ٤٠ مشاركاً ومشاركة ممثلين عن مؤسسات ناشطة وفاعلة في مجال حقوق المرأة في المنطقة الجنوبية، وأدارتها مديرة وحدة المرأة منى الشوا. وقدم مسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي بغزة أ. صابر النيرب ورقة بعنوان "**حقوق المرأة حقوق إنسان.**» وقدمت المحامية في وحدة المرأة حنان مطر ورقة بعنوان» **حق المرأة في الحياة في القوانين المحلية**. وقدمت مديرة وحدة البحث الميداني في المركز مداخلة بعنوان "**رقابة وتوثيق انتهاكات حقوق المرأة: تجربة عمل المركز.**"

**حلقة نقاش حول التعذيب في السلطة الفلسطينية**

بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٢، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية حلقة نقاش خاصة لمناقشة نتائج وخلاصات وتوصيات تقرير جديد أعدته الوحدة حول "التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية خلال الفترة بين يونيو ٢٠١٤–يونيو ٢٠١٥"، وذلك في قاعة المركز بمدينة غزة. وشارك في حلقة النقاش ممثلون عن الأجهزة الأمنية في غزة ومكتب المراقب العام للأجهزة الأمنية، وممثلو منظمات حقوق الإنسان. وهدفت الحلقة إلى فتح نقاش جاد حول آليات مناهضة التعذيب في السلطة الفلسطينية، خصوصاً في ضوء انضمام فلسطين إلى جملة من الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة. وشدد المركز في اللقاء على أن التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم وأن غياب آليات مساءلة محلية يفتح الباب أمام ملاحقة قضائية من طرف ثالث، وفقاً لأحكام الاتفاقية.



**مؤشرات**

» تم تنظيم ٧ مؤتمرات وورش عمل.

**٢,٣,٧,٢ المشاركة في مؤتمرات وورش عمل تنظمها مؤسسات مجتمع مدني وغيرها من أصحاب المصلحة**

واظب المركز على المشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي عقدها الشركاء من منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي عديد من تلك اللقاءات دعي أعضاء المركز كمتحدثين، حيث قدموا اوراء عمل ومداخلات، وشاركوا بفعالية في عرض مواقف المركز من قضايا حقوق إنسان، وساهموا في إثارة جدل وبناء رؤى مشتركة حول تلك القضايا. فيما يلي أبرز مشاركات أعضاء المركز خلال العام ٢٠١٥:

- ٢٠١٥/١/٢٠: شارك المحامي المتدرب في وحدة المساعدة القانونية محمد عطا الله بورقة عمل حول موضوع (قانون الشباب الفلسطيني بين الواقع والمأمول).
- ٢٠١٥/١/٢١: شارك مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة في برنامج تدريبي يتعلق بالرقابة عن الانتخابات، نظمته لجنة الانتخابات المركزية حيث تحدث عن تجربة الرقابة على الانتخابات.
- ٢٠١٥/١/٢٨: شارك مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة مرة أخرى برنامج تدريبي يتعلق بالرقابة عن الانتخابات، نظمته لجنة الانتخابات المركزية حيث تحدث عن تجربة الرقابة على الانتخابات.
- ٢٠١٥/٣/١٢: شارك المحامي في وحدة المساعدة القانونية خليل الوزير في موئمر بعنوان «إدماج القانون

الدولي الإنساني في التشريعات الفلسطينية والتدريبات العسكرية والشرطية،» الذي نظمته مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وقدم ورقة بعنوان «دور منظمات حقوق الإنسان بالمساهمة في نشر و إدماج القانون الدولي الإنساني في التشريعات المحلية.»

- ٢٠١٥/٣/١٢: شارك المحامي المتدرب في وحدة المساعدة القانونية محمد عطا الله بورقة عمل بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان" في ورشة عمل نظمتها مؤسسة آفاق للتطوير والتنمية.
- ٢٠١٥/٣/٣٠: شاركت المحامية في وحدة المرأة حنان مطر بمداخلة حول الاشكاليات والصعوبات التي تواجه عمل المحاكم الشرعية" وذلك في اللقاء الذي نظمه مركز الاعلام المجتمعي في مقر جمعية العطاء ببيت حانون.
- ٢٠١٥/٥/١٤: شارك المحامي المتدرب في وحدة المساعدة القانونية محمد عطا الله بمداخلة ضمن مؤتمر «قانون مكافحة الفساد والاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد تشابه واختلاف» الذي نظمته مؤسسة أمان.
- ٢٠١٥/٥/١٠: قدمت الباحثة في وحدة المرأة ماجدة شحاده ورقة عمل بعنوان «المرأة في المواثيق والاتفاقيات الدولية،» وذلك في المؤتمر الذي نظمته الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في مدينة رفح بعنوان «الحماية القانونية للنساء المعنفات في المجتمع الفلسطيني.»
- ٢٠١٥/٦/٩: شاركت منى الشوا، مديرة وحدة المرأة، في حلقة نقاش نظمها المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية بعنوان "توحيد القضاء خطوة باتجاه انهاء الانقسام،" وقدمت مداخلة بعنوان "تحجيم وصول النساء للعدالة نتاج انقسام القضاء."
- ٢٠١٥/٨/١٨: شارك الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الورشة التي نظمها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات حول استمرار أزمة الكهرباء في قطاع غزة. قدم الباحث شاهين، مداخلة في الورشة تعرض خلالها إلى أسباب استمرار أزمة الكهرباء في القطاع والموقف القانوني حيالها. وعرض شاهين مبادرة للتخفيف من ازمة الكهرباء في قطاع غزة.
- ٢٠١٥/٩/١٧: قدم الباحث خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصاديو الاجتماعية والثقافية، مداخلة بعنوان: «الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين النظرية والتطبيق،» وذلك في ورشة عمل نظمتها جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية حول تأهيل وتمكين الطلبة ذوي الإعاقة من الوصول إلى مدارسهم بسلامة وأمن.
- ٢٠١٥/٩/٢١: قدم مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة مداخلة في ورشة عمل حول تخفيض سن الترشح للانتخابات، عقدت في فندق آدم بغزة، ضمن حملة حاصة نظمها الاتحاد العام للمراكز الثقافية.
- ٢٠١٥/١٠/٢٩: قدم الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية محمد ابو هاشم بورقة عمل بعنوان "إشكاليات تدخل السلطة التنفيذية في عمل الجمعيات الخيرية،" وذلك في المؤتمر الذي نفذته مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان حول الحق في تكوين الجمعيات.
- ٢٠١٥/١١/٨: شارك المحامي في وحدة المساعدة القانونية شريف أبو نصار في ورشة عمل حول مشروع قانون المنازعات الادارية في مقر المجلس التشريعي غزة بدعوة من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي.
- ٢٠١٥/١١/٢٢: شارك مدير المركز المحامي راجي الصوراني في مؤتمر بعنوان «آليات توحيد القضاء الفلسطيني،» الذي نظمه مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، وقدم ورقة عمل بعنوان «أثر انقسام القضاء على واقع العدالة وحقوق الإنسان.»
- ٢٠١٥/١١/٢٥: شاركت المحامية في وحدة المساعدة القانونية أحلام الأقرع بورقة حول رؤية المؤسسات

الحقوقية بخصوص أثر تطبيق القانون المدني في فلسطين، وذلك في ورشة عمل نظمها المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية.

- ٢٠١٥/١١/١٢: شارك المحامي في وحدة المساعدة القانونية، شريف أبو نصار، متحدثاً في جلسة حوارية بعنوان "واقع الحق في تشكيل الجمعيات في قطاع غزة،" نظمتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ضمن مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية. عقدت الجلسة في قاعة فندق جراند بالاس في مدينة غزة.
- ٢٠١٥/١١/٢٩: قدم الباحث محمد أبو هاشم بورقة عمل بعنوان " الانتهاكات والمشاكل القانونية التي تعرضت ولازالت تتعرض لها النساء بعد عدوان ٢٠١٤"، في المؤتمر الذي نظمه بيت الصحافة لإحياء اليوم العالمي للعنف ضد المرأة.
- ٢٠١٥/١٢/٨: شارك مدير وحدة التدريب، بسام الأقرع، في يوم دراسي بعنوان: الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المحلي في دعم المدرسة، نظمته مدرسة حلب الابتدائية المشتركة "ب"، وقدم ورقة عمل مكتوبة حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في دعم البيئة المدرسة في مجال حقوق الإنسان "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نموذجاً،" وتلقى شهادة تقدير وشكر على مشاركته.
- ٢٠١٥/١٢/٩: قدمت منى الشوا، مديرة وحدة المرأة ورقة عمل بعنوان «الاثار الاجتماعية والقانونبة لانقسام القضاء وتأثيرها على النساء» وذلك في المؤتمر الذي نظمه مركز الاعلام المجتمعي بعنوان «أجهزة العدالة والأمن في قطاع غزة وتداعيات الانقسام السياسي.»
- ٢٠١٥/١٢/١٠: قدمت الباحثة في وحدة المرأة ماجدة شحادة ورقة عمل حول العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني ودور المؤسسات في مساندة المراة وذلك في ورشة العمل التي نظمها اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي في مدينة رفح.
- ٢٠١٥/١٢/١٥: شارك مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خليل شاهين، في برنامج المواطن والمسؤول، الحواري الذي ينظمه مركز نوار التربوي، التابع لجمعية الثقافة والفكر الحر في مدينة خان يونس، بعنوان أزمة الكهرباء في قطاع غزة.
- ٢٠١٥/١٢/٢٠: شاركت الباحثة في وحدة المرأة ماجدة شحادة في ورشة عمل نظمتها الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون –رفح حول دور المؤسسات الحقوقية والاعلامية في مساندة قضايا المرأة، وقدمت مداخلة حول دور المؤسسات الحقوقية في مساندة قضايا المرأة.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المشاركات من أعضاء المركز ٢٣ مشاركة.

**٢,٣,٧,٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام**

أجرى مدير وأعضاء المركز مقابلات عديدة مع وسائل اعلام متنوعة حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد المقابلات الإعلامية التي تناولت قضايا وانتهاكات فلسطينية ٣٨ مقابلة.

**٢,٣,٧,٤ تنفيذ برامج إذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق الإنسان**

نفذ المركز عدداً من الحلقات الإذاعية والتلفزيونية مدفوعة الأجر، تناولت قضايا عقوبة الإعدام وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

**مؤشرات**

- تم تنفيذ ٦ حلقات إذاعية
- تم تنفيذ حلقة تلفزيونية واحدة

**جدول يوضح تفاصيل الحلقات الإذاعية والتلفزيونية التي نفذها المركز**

| التاريخ | الإذاعة/التلفزيون | موضوع الحلقة |
|---|---|---|
| ٢٠١٥/٣/٢٤ | راديو صوت الشعب | دور النساء في جهود إعادة الإعمار |
| ٢٠١٥/٧/١٥ | راديو صوت القدس | الحق في الضمانات القضائية للمحاكمة العادلة وعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية |
| ٢٠١٥/١٠/٦ | راديو صوت الشعب | المبررات القانونية والموضوعية لموقف المركز الفلسطيني ضد عقوبة الإعدام |
| ٢٠١٥/١١/١١ | راديو صوت القدس | ضمانات المحاكمة العادلة وعقوبة الإعدام |
| ٢٠١٥/١١/٢٥ | راديو صوت الشعب | موقف القانون الدولي والمحلي من عقوبة الإعدام |
| ٢٠١٥/١٢/١٦ | راديو فرسان الإرادة | نظام العدالة الفلسطيني وعقوبة الإعدام |
| ٢٠١٥/١٢/٢٤ | راديو فرسان الإرادة | حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |





### ٢,٣,٨ قام المركز بالتشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة

كثف المركز من جهود التشبيك مع الشركاء حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة، وذلك من خلال: المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة؛ إصدار بيانات/أوراق موقف مشتركة؛ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء؛ المشاركة في فعاليات ينظمها الشركاء؛ وتعزيز العلاقة مع الأعضاء في نادي أصدقاء المركز.

**مؤشرات**

- بلغ عدد المنظمات التي قام المركز بالعمل والتنسيق معها خلال هذا العام ٣٢٦ مؤسسة، بما فيها منظمات حقوق إنسان، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات قاعدية ومجموعات شبابية.

**٢,٣,٨,١ المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان**

شارك المركز في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. وشكل هذا الجسم إطاراً لتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى تجاه قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

**مؤشرات**

- بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ٥ اجتماعات.

**٢,٣,٨,٢ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة**

شاركت مديرة الوحدة في اجتماعات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة والذي تم استضافته خلال العام ٢٠١٥ في مركز شؤون المرأة، الى جانب مشاركة محاميات الوحدة في المهرجان المركزي الذي نظمه التحالف في ختام حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المراة الذي نظمه التحالف بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ في مركز رشاد الشوا الثقافي.

**مؤشرات**

» شاركت وحدة المرأة في المركز في ٣ اجتماعات للتحالف.

**٢,٣,٨,٣ إصدار بيانات| أوراق موقف مشتركة**

تم إصدار العديد من البيانات وأوراق الموقف المشتركة بمبادرة من المركز وشركائه الوطنيين، تناولت قضايا حقوق إنسان الوطنية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد البيانات المشتركة ٥ بيانات .

**٢,٣,٨,٤ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء**

تم خلال هذا العام تنظيم فعاليات مشتركة مع شركاء وطنيين، تمثلت في برامج التدريب والتوعية وبناء القدرات التي نفذتها وحدات المركز المختلفة، بالتعاون مع منظمات أهلية ومجموعات شبابية على امتداد قطاع غزة. كما تم تنظيم فعاليات مشتركة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة.



**مؤشرات**

» بلغ عدد الفعاليات التي عقدها المركز مع شركاء محليين ٢٤٧ فعالية.

» بلغ عدد المنظمات والمجموعات التي تم العمل معها ٣٢٦ منظمة ومجموعة.

**٢,٣,٨,٥ المشاركة في نشاطات ينظمها الشركاء**

شارك المركز بفعالية في العديد من النشاطات التي نظمها الشركاء الوطنيون حول قضايا حقوق إنسان وطنية، وحضر ممثلون عن المركز اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات ولقاءات حوارية نظمتها مؤسسات مجتمع مدني وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة. وشارك أعضاء المركز كمتحدثين في الندوات، وأداروا جلسات في مؤتمرات، ونفذوا جلسات تدريبية في برامج خاصة بالشركاء، وعير ذللك من النشاطات.

**مؤشرات**

» بلغ عدد اللقاءات والندوات التي شارك فيها ممثلون عن المركز كمتحدثين ١٨ لقاء وندوة.

**٢,٣,٨,٦ إقامة علاقات مع المتدربين من خلال نادي أصدقاء المركز**

على مدى سنوات، تمكنت وحدة التدريب من بناء تجمع كبير ممن تلقوا دورات تدريبية في وحدة التدريب، وحافظت على التواصل معهم واستدامة علاقتهم بالمركز في إطار نادي أصدقاء المركز، بهدف دفعهم للانخراط

في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وهم يشكلون حلقة اتصال مهمة للمركز مع المجتمع المحلي، ويكون لهم أولوية خاصة عند تجنيد طواقم عمل مؤقتة، كالرقابة على الانتخابات والرقابة الميدانية في أوقات الحرب، وغير ذلك، بعد تسليحهم بمعرفة نظرية وتطبيقية متخصصة في المجال المقصود. وتحتفظ وحدة التدريب بقاعدة بيانات مفصلة حول المتدربين يتم تغذيتها باستمرار.

### ٢,٣,٩ قام المركز بالضغط على أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان

شكلت التدخلات السابقة وسائل وظفها المركز وشركاؤه في أعمال المناصرة وحشد التأييد للتأثر على أصحاب الواجب الوطنيون من أجل احرتام حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قام المركز بعقد اجتماعات وإجراء اتصالات مع أصحاب الواجب، ناقش خلالها قضايا حقوق تتعلق بحقوق الإنسان. كما وجه رسائل وشارك في عرائض وجهها الشركاء لأصحاب المصلحة.

#### ٢,٣,٩,١ عقد اجتماعات مع أصحاب الواجب

عقد مدير وأعضاء المركز العديد من الاجتماعات واللقاءات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية حول قضايا حقوق الإنسان، بمن فيهم وزراء وأعضاء مجلس تشريعي ومسؤولين في الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية.

**مؤشرات**

» بلغ عدد الاجتماعات مع أصحاب واجب فلسطينيين ٩ اجتماعات.

#### ٢,٣,٩,٢ توجيه رسائل وعرائض

رسالة للرئيس حول عقوبة الاعدام

# النتيجة (٣)

## تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه

عمل المركز خلال العام ٢٠١٥ على تعزيز قدراته التنظيمية وقدرات طاقمه وأمنه من أجل تعزيز وسائله وقدراته الإدارية والمالية ومهارات وحافزية طاقمه، بما يضمن إنجاز أهدافه الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية.

### ٣,١ تم توسيع قاعدة التمويل للمركز

بذل المركز جهوداً حثيثة على مدار العام ٢٠١٥ من أجل توسيع قاعدة التمويل وضمان تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ نشاطاته وبرامجه المتنوعة، بما في ذلك العمل على مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل، والعمل على تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة.

**مؤشرات[١٥]**

- تم تجديد عقود منتهية مع شركاء قائمين.
- تم توقيع عقود مع شركاء جدد.



#### ١,٣,١ مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل

قام المركز بإعداد مسودة استراتيجية تمويل جديدة (Resources Mobilization Strategy)، يجري العمل على اقرارها نهئياً خلال الفترة القادمة. من المتوقع أن تساهم في توضيح أطر العمل والمهام لفريق العمل، بما يخدم تعزيز العلاقة مع الشركاء.

#### ١,٣,٢ تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة

عزز المركز الشراكات القائمة والمستقرة منذ سنوات، كما قام ببناء شراكات جديدة مع شركاء جدد، مثل (UNWOMEN)، فيما تم توسيع نطاق شراكات قائمة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمركز.

## ٣,٢ تم تطوير أنظمة المركز

### ٣,٢,١ تطوير دليل إداري ومالي، وتدريب العاملين عليه

قام المركز بإعداد وتقديم الشروط المرجعية الخاصة بتحديث الهيكل التنظيمي للمركز والأدلة المالية والادارية لشركات استشارية عريقة في هذا المجال. وسيتم العمل على تقييم العروض المقدمة والشروع في العمل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، ويتوقع المصادقة على الأدلة وتدريب العاملين في المركز خلال الربع الثاني.

### ٣,٢,٢ تدريب طاقم المركز ذات الصلة على الدليل الجديد

من المتوقع الشروع فيه خلال الربع الأول من العام ٢٠١٦.

## ٣,٣ تم تطوير نظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة

### ٣,٣,١ إعداد الإطار المنطقي

تم اعداد إطار منطقي يتسق والخطة الاستراتيجة التي تبناها المركز للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٧.

### ٣,٣,٢ إجراء دراسة خط أساس لنشاطات التوعية التي يقوم بها المركز

قام المركز بتنفيذ دراسة «خط أساس» لنشاطاته المتعلقة بالتوعية في مجال حقوق الإنسان، بهدف تطوير قدراته على المتابعة والتقييم، وقياس الأثر في المجتمع. وقد أنجز المركز أربعة مراحل من الدراسة في الفترة ما بين ١٠ إبريل إلى ١٤ ديسمبر ٢٠١٥. وقد أجريت الدراسة على ٢٠ شخص من أصل ٤٠ شخص تلقوا تدريبات قام بها المركز، بمشاركة ٨٠٪ من النساء.

**مؤشرات**

» تعيين خط الأساس لحالة الوعي بحقوق الإنسان في شرائح المجتمع التي يستهدفها المركز

## ٣,٤ زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز

تم ذلك من خلال تنفيذ تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز، انتداب أعضاء من المركز للمشاركة في تدريبات نظمها الشركاء، وكذلك من خلال تنظيم نشاط ترفيهي للعاملات والعاملين.

### ٣,٤,١ تنفيذ تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز

نفذت المركز لقاءات تدريبية حول موضوعات متعددة، شملت موضوعات الضغط والمناصرة، الرقابة والتقييم، وكيفية عمل دراسة خط الأساس واستطلاعات الرأي، واستخدام الإعلام في المناصرة. وهي كما يلي:

١. دورة تدريبية تنظيم الحملات والمناصرة «Campaigning and Advocacy C&A» ، بمشاركة (١٠) أشخاص من أعضاء المركز، والتي عقت في فندق الكوميدور في الفترة ما بين ٢٣ يناير إلى ٥ فبراير، وكان مدتها (٣٥) ساعة تدريبية.
٢. ورشة عمل حول المراقبة والتقييم والمحاسبة والتعليم (MEAL ) عبر سكايب، شارك فيها (١٥) شخصاً من اعضاء المركز، وكانت مدتها ( ٥) ساعات
١. دورة تدريبية حول كيفية إجراء استطلاعات الرأي عبر الهاتف، تطبيق البرنامج على أجهزة الحاسوب، وتدريب عملي، شارك فيها عدد (١٠ ) أشخاص من العاملين مع المركز، وذلك في الفترة ما بين ١٥ فبراير إلى ٩ إبريل، وكانت مدتها ١١ يوم تدريبي .
٢. ورشة عمل حول الإعلام والمناصرة (٣٢) ساعة، في الفترة ما بين ٢٤ إلى ٣٠ إبريل ، وشارك في (١٥) شخصاً من اعضاء المركز.
٣. دورة حول المراقبة والتقييم والمحاسبة والتعليم (MEAL )، عقدت في فندق البلوبيتش، بمشاركة (١٦) شخصاً من اعضاء المركز، على ثلاث مراحل، بمجموع (٤٠) ساعة تدريبية



**مؤشرات**

» شارك (٦٦) شخصاً من اعضاء المركز في دورات وورش تدريبية عقدها المركز

### ٣,٤,٢ انتداب أعضاء من طاقم المركز للمشاركة في دورات تدريبية نفذها الشركاء

شهد العام ٢٠١٥ مشاركة كثير من العاملين في المركز في نشاطات بناء قدرات نفذتها مؤسسات دولية ومحلية، في مجالات مختلفة، كما يلي:

١. برنامج تطوير مهارات الباحثين الميدانيين فى مقابلة الأشخاص المتضررين خلال الحروب، تنفيذ المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، وقد شارك فيها ١١ مشاركةً ومشاركاً من وحدتي البحث الميداني والمساعدة القانونية، في الفترة من ١١– ٢٠١٥/١/١٤، مدتها ٢٤ ساعة.
٢. دورة القيادة وبناء العمل داخل فريق، تنفيذ مؤسسة (Kvinna Till Kvinna)، شاركت كل من مديرة وحدة المرأة منى الشوا والمحامية في الوحدةحنان مطر، وعقدت في الفترة ما بين ٢٢–٢٦ /٢٠١٥/٣ بمدينة بيت لحم، وهو تدريب مخصص لمدراء المؤسسات والعاملين في مجال الرعاية الذاتية والامن الشخصي، مدتها ٣٢ ساعة.
٣. دورة تدريبية خاصة بالرعاية الذاتية والأمن المتكامل، تنفيذ مؤسسة (Kvinna Till Kvinna)، وشارك فيها الباحثة في وحدة المرأة ماجدة شحادة، عقدت في مدينة بيت لحم في الفترة بين ٢٠١٥/٥/٣–٤/٢٦ ، ومدتها ١٠ أيام تدريبية.
٤. الدورة التدريبية الخاصة بكتابة تقرير الظل لاتفاقية سيداو ، نفذها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، شاركت فيها مديرة وحدة المرأة منى الشوا، وذلك في الفترة ما بين ١٠–٢٠١٥/٦/١١، ومدتها ١٢ ساعة.

٥. دورة حول حساسية وسائل الإعلام للنوع الاجتماعي، تنفيذ مؤسسة (Kvinna Till Kvinna )، عقدت في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية، وشارك فيها الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية نافذ الخالدي، في الفترة ما بين ٢-٢٠١٥/٦/٣، مدتها ١٢ ساعة.
٦. دورة اجراءات مالية، تنفيذ (Kvinna Till Kvinna)، عقدت في بين لحم بين ٦-٢٠١٥/٨/٧، وشاركت فيها روان أبو شهلا، المسؤولة في قسم التمويل.
٧. الدورة التدريبية التي نظمتها الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين، بالتعاون مع هانديكاب انترناشيونال، حول تعزيز التوعية الذاتية وتقوية المناصرة من أجل الحقوق والفرص المتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك خلال الفترة من ١٨-٢٠١٥/١٠/٢١، وشارك فيها الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عزام شعث.
٨. دورة في المتابعة والتقييم، تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، عقدت بين ٨-٢٠١٥/١١/١١ في مدينة غزة، وشاركت فيها روان أبو شهلا، المسؤولة في قسم التمويل.
٩. دبلوم في إدارة أمن المؤسسات، تنفيذ مؤسسة الحماية الدولية (International Protection)، شارك فيه محمد أبو هاشم من خلال نظام التعليم عن بعد عبر الانترنت، في الفترة ما بين ٩-٢٠١٥/١١/٢٩، مدته ٦٠ ساعة.

**مؤشرات**

» مشاركة ٢٠ عضواً من طاقم المركز، ١١ منهم نساء، في دورات متخصصة نظمها شركاء المركز





### ٣,٤,٣ تنفيذ نشاط ترفيهي سنوي

نظم المركز وبالتعاون مع مؤسسة نساء من اجل النساء السويدية Kvinna Till Kvinna لقاءً ترفيهياً في مطعم لايت هاوس للنساء العاملات في المركز بمناسبة الثامن من اذار .

**مؤشرات**

» مشاركة (٢٤ ) امرأه من طاقم المركز في النشاط الترفيهي

## ٣,٥ تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها

### ٣,٥,١ تنفيذ توصيات من سياسة النوع الاجتماعي وتقييم المركز عام ٢٠١٢

واصل المركز عمله خلال العام ٢٠١٥ على إدماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه. وقد تم خلال هذا العام تبني سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي والتي سيعمل المركز على تطبيقها بشكل حثيث في غضون السنوات القادمة على مستوى الإدارة والحكم وعلى مستوى البرامج والإنشطة. وقد التزم المركز خلال العام ٢٠١٥ بتمثيل عادل للنساء في معظم النشاطات التي يقوم بها، بما في ذلك التمثيل العادل للمرأة في جميع الدورات التدريبية ونشاطات التوعية، فضلاً عن تنظيم نشاطات متخصصة بحقوق المرأة. كما عمل المركز على تعزيز أصوات النساء وشهاداتهن والتركيز على انتهاكات حقوق النساء. والتزم المركز بسياسة توظيف متوازنة لتعزيز دور النساء في المركز.

## ٣,٦ تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة

### ٣,٦,١ تثبيت كاميرات مراقبة

تم تثبيت نظام كاميرات مراقبة في مقرات المركز.

### ٣,٦,٢ توفير نظام إنذار حريق في المركز

### ٣,٦,٣ وضع حماية للنوافذ

**ملحق رقم ١: جدول بتفاصيل جلسات التوعية بالقانون الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية التي نظمتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٥**

| تاريخ اللقاء | عنوان اللقاء | المؤسسة الشريكة | مدة اللقاء | مكان اللقاء | عدد المشاركين |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٥/٢/٢٣ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | كلية القانون– جامعة فلسطين | ساعتان | قاعة حيفا بالجامعة | ٣٦ |
| ٢٠١٥/٣/١٥ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | كلية القانون– جامعة الأزهر | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – غزة | ٢٨ |
| ٢٠١٥/٥/١٨ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | مركز تواصل للثقافة والفنون – رفح | ساعتان | مركز تواصل للثقافة والفنون – رفح | ٢٦ |
| ٢٠١٥/٦/١٥ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | شخصيات سياسية ومجتمعية – خان يونس | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – خان يونس | ٤٠ |
| ٢٠١٥/٨/١٠ | مفاهيم أساسية حول القانون الدولي الإنساني | المبادرة الشبابية لدعم توجه الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – غزة | ٢٧ |
| ٢٠١٥/٨/١١ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | المبادرة الشبابية لدعم توجه الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – غزة | ٢٧ |
| ٢٠١٥/٨/١٢ | آليات رصد وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان | المبادرة الشبابية لدعم توجه الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – غزة | ٢٧ |
| ٢٠١٥/٩/١٧ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | جمعية دير البلح الثقافي | ساعتان | قاعة مركز دير البلح | ٢١ |
| ٢٠١٥/٨/٣٠ | مفاهيم أساسية حول المحكمة الجنائية الدولية | أساتذة الجامعات من محافظة شمال القطاع | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – جباليا | ٣٠ |
| ٢٠١٥/٨/٩ | اليات بناء الملفات القانونية وألية متابعتها أمام القضاء الإسرائيلي | المبادرة الشبابية لدعم توجه الرئيس للمحكمة الجنائية الدولية | ساعتان | قاعة المركز الفلسطيني – غزة | ٢٧ |

**ملحق رقم ٢ : قائمة بتفاصيل محاضرات التوعية القانونية التي نفذتها وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٥**

| التاريخ | عنوان المحاضرة | المنطقة | المكان | عدد | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ذكور | اناث |
| ٢٠١٥/١/١٢ | العنف ضد المراة في المجتمع الفلسطيني | عبسان | مركز المعلومات التابع لبلدية | – | ١٧ |
| ٢٠١٥/١/١٣ | لقاء مفتوح عن ما بعد الحرب | خانيونس | جمعية زمزم الخيرية بالمنطقة الحدودية | – | ٣٥ |
| ٢٠١٥/١/١٨ | لقاء مفتوح | خانيونس | مركز شمعة امل الشبابي | ٦ | ٩ |
| ٢٠١٥/١/٢٠ | العنف ضد المراة | المغازي | مقر مركز النشاط النسائي | – | ٤٢ |
| ٢٠١٥/١/٢١ | حقوق المراة | النصيرات | مقر جمعية افاق الخيرية | – | ٢٤ |
| ٢٠١٥/١/٢٢ | قانون الاحوال الشخصية | بيت لاهيا | مقر دائرة العمل النسائي | – | ٣٥ |
| ٢٠١٥/١/٢٧ | قانون الاحوال الشخصية | المغازي | مركز النشاط النسائي | – | ٤٠ |
| ٢٠١٥/١/٢٨ | حقوق المراة | دير البلح | مركز دير البلح للتاهيل المجتمعي | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/٢/١ | قانون الاحوال الشخصية | خانيونس | جمعية الصفا الخيرية بالشيخ ناصر | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٢/٣ | لقاء مفتوح عن ما بعد الحرب | غزة | مقر جمعية عائشة | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/٢/٥ | لقاء مفتوح | خانيونس | مركز تواصل الشبابي | ٢٢ | ١٣ |
| ٢٠١٥/٢/١١ | حقوق زوجات الشهداء المالية | رفح | مقر الشؤون الاجتماعية | – | ٤٢ |
| ٢٠١٥/٢/١٧ | حقوق المراة | عبسان | مقر مركز التنمية الشبابية | ١٤ | ١٠ |
| ٢٠١٥/٢/١٩ | حقوق المراة | خانيونس | مقر سلسبيل للقدرات الخاصة | ٢ | ١٣ |
| ٢٠١٥/٢/٢٤ | اتفاقية حقوق الطفل | خانيونس | مركز بناة الغد بمقر جمعية الثقافة والفكر الحر | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٢/٢٦ | قانون الاحوال الشخصية | ببيت لاهيا | مقر دائرة العمل النسائي | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٣/١ | حقوق المراة المالية حسب القانون | رفح | مديرية الشؤون الاجتماعية | – | ٣٠ |
| ٢٠١٥/٣/١٠ | حقوق المراة في الاتفاقيات | خانيونس | مقر مركز سلسبيل لتنمية القدرات الخاصة | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/٣/١١ | قانون الاحوال الشخصية | بيت لاهيا | مقر دائرة العمل النسائي | – | ٣٣ |
| ٢٠١٥/٣/١٥ | قانون الاحوال الشخصية | خانيونس | مقر مركز شمعة امل | – | ٢٢ |
| ٢٠١٥/٣/١٦ | حقوق المراة | خانيونس | مدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة | – | ٢٤ |
| ٢٠١٥/٣/١٧ | حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية | غزة | مركز امان | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/٣/١٩ | اتفاقية حقوق المراة | خانيونس | مقر جمعية بيسان الخيرية | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٣/٢٤ | العنف ضد المراة في المجتمع الفلسطيني | خانيونس | مقر جمعية زمزم | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٤/٧ | حقوق المرأة في القوانين المحلية | بني سهيلا | مدرسة بني سهيلا الابتدائية للاجئات | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/٤/٨ | حقوق المرأة في الاتفاقيات | رفح | مدرسة الدمام الابتدائية للذكور | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٤/٩ | العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني | خانيونس | مقر جمعية زمزم | – | ٣٣ |
| ٢٠١٥/٤/١٣ | قانون الاحوال الشخصية | النصيرات | مقر جمعية افاق الخيرية | – | ٢٤ |

| التاريخ | عنوان المحاضرة | المنطقة | المكان | عدد | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ذكور | اناث |
| ٢٠١٥/٤/١٦ | حقوق المرأة في قانون الاحوال الشخصية | المغازي | مركز النشاط النسائي | – | ٣٢ |
| ٢٠١٥/٤/١٩ | حقوق المرأة الارملة | النصيرات | مقر جمعية تمكين التابع للشؤون الاجتماعية | – | ١١ |
| ٢٠١٥/٤/٢٠ | قانون الاحوال الشخصية | حي الدرج | مركز النشاط النسائي | – | ٤٠ |
| ٢٠١٥/٤/٢١ | قانون الاحوال الشخصية | بيت لاهيا | مقر دائرة العمل النسائي | – | ٢٨ |
| ٢٠١٥/٤/٢٢ | اتفاقية حقوق الطفل | خانيونس | جمعية الثقافة والفكر الحر (مشروع قيادات شابة ) | ٣٠ طفل | – |
| ٢٠١٥/٥/١٢ | حقوق المراة في قانون الاحوال الشخصية | غزة | مركز النشاط النسائي | – | ٤٥ |
| ٢٠١٥/٥/١٣ | حقوق المراة في قانون الاحوال الشخصية | غزة | مقر اتحاد الكنائس | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٥/١٣ | لقاء مفتوح | النصيرات | مقر جمعية رعاية الطالب الفلسطيني | – | ٢٠ |
| ٢٠١٥/٥/١٤ | حقوق المراة الارملة في قانون الاحوال الشخصية | النصيرات | مقر الشؤون الاجتماعية | – | ١٤ |
| ٢٠١٥/٥/١٨ | حقوق المراة في قانون الاحوال الشخصية | غزة | مقر جمعية اتحاد الكنائس | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٥/١٨ | حقوق المراة في المجتمع الفلسطيني | البريج | جمعية تطوير المرأة الفلسطينية | – | ٢٢ |
| ٢٠١٥/٥/١٩ | حقوق المراة الارملة | جباليا | مقر مركز صحة المراة | – | ١٧ |
| ٢٠١٥/٥/٢١ | المشاركة السياسية للمراة | غزة | مركز كتلة نضال المراة | – | ٢٠ |
| ٢٠١٥/٥/٢٤ | حقوق المراة | غزة | المركز الفلسطيني لحقوق الانسان | ٦ | ١٩ |
| ٢٠١٥/٥/٢٥ | العنف ضد المرأة | غزة | مقر اتحاد الكنائس | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٥/٢٦ | المواريث في قانون الاحوال الشخصية | بيت لاهيا | دائرة العمل النسائي | – | ٢٠ |
| ٢٠١٥/٥/٢٧ | الميراث | غزة | مقر اتحاد الكنائس | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٦/٤ | حقوق المراة في القوانين الدولية | دير البلح | مركز النشاط النسائي | – | ١٧ |
| ٢٠١٥/٦/٧ | حقوق المراة في قانون الاحوال الشخصية | جباليا | مقر صحة المراة | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/٦/٩ | حقوق المراة | غزة | مديرية الشؤون الاجتماعية | – | ٢٢ |
| ٢٠١٥/٦/١١ | حقوق المراة | بيت حانون | جمعية العطاء الخيرية | – | ١٤ |
| ٢٠١٥/٦/١٥ | حقوق المراة في قانون الاحوال الشخصية | حي الدرج | مركز النشاط النسائي | – | ٤٠ |
| ٢٠١٥/٦/١٧ | حقوق المراة في المجتمع الفلسطيني | عبسان | جمعية اشراق الخيرية | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/٨/١٦ | حقوق المراة | رفح | جمعية مزارعي رفح | – | ٢٧ |
| ٢٠١٥/٨/١٧ | حقوق المراة | حي الدرج | مركز النشاط النسائي | – | ٣٥ |
| ٢٠١٥/٨/١٨ | حقوق المراة | خانيونس | جمعية ادم الخيرية | | |
| ٢٠١٥/٨/١٩ | قانون الاحوال الشخصية | بيت لاهيا | دائرة العمل النسائي | – | ٣٤ |
| ٢٠١٥/٨/٢٠ | حقوق المراة بشكل عام والموضوعات التي تهم النساء | خانيونس | مركز اجيال الشبابي | ١٠ | ١٥ |

| التاريخ | عنوان المحاضرة | المنطقة | المكان | عدد | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ذكور | اناث |
| ٢٠١٥/٨/٢٤ | السلامة وحسن الحال للعاملات مع النساء المعنفات | غزة | مركز امان | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/٨/٢٥ | قانون الاحوال( حقوق الماليه ) في القانون الشرعي | غزة | مركز امان | – | ١٢ |
| ٢٠١٥/٨/٢٦ | قانون الاحوال الشخصية ( الطلاق ) | غزة | مركز امان | – | ١٢ |
| ٢٠١٥/٨/٢٧ | قانون الاحوال الشخصية ( الزواج ) | غزة | مركز امان | – | ١٢ |
| ٢٠١٥/٩/١ | حقوق المرأة | خانيونس | مقر جمعية الحنين الخيرية | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/٩/٣ | حقوق المرأة | رفح | مقر جمعية مزارعي رفح | – | ٣٠ |
| ٢٠١٥/٩/٦ | حقوق المرأة | جباليا | مركز صحة المرأة | – | ٢٢ |
| ٢٠١٥/٩/٧ | اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز | خانيونس | مركز أجيال | – | ٢٤ |
| ٢٠١٥/٩/٨ | المرأة و الميراث | حي الدرج | مركز النشاط النسائي | – | ٤٠ |
| ٢٠١٥/٩/١٣ | حقوق النساء في قانون العمل الفلسطيني | البريج | مركز النشاط النسائي | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/٩/١٤ | العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني | رفح | جمعية زمزم | – | ٢٦ |
| ٢٠١٥/٩/١٤ | قانون الأحوال الشخصية | غزة | اتحاد الكنائس | – | ٢٠ |
| ٢٠١٥/٩/١٥ | المشاركة السياسية للنساء | خانيونس | جبهة النضال الشعبي | ١٨ | ١٥ |
| ٢٠١٥/٩/١٦ | قانون الاحوال الشخصية | غزة | اتحاد الكنائس | – | ٢٠ |
| ٢٠١٥/٩/١٧ | حقوق النساء في المواثيق الدولية | خانيونس | جمعية الوليد الخيرية | – | ١٤ |
| ٢٠١٥/٩/٢٠ | العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني | خانيونس | جمعية إشراق الخيرية | – | ١٢ |
| ٢٠١٥/٩/٢٢ | قانون الاحوال الشخصية | دير البلح | جمعية دير البلح للتأهيل المجتمعي | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/٩/٢٤ | قانون الاحوال الشخصية | غزة | اتحاد الكنائس | – | ٢٠ |
| ٢٠١٥/٩/٣٠ | الميراث | غزة | اتحاد الكنائس | | ٢٤ |
| ٢٠١٥/١٠/٦ | حقوق المرأة | غزة | مركز النشاط النسائي | – | ٣٢ |
| ٢٠١٥/١٠/٨ | حقوق المرأة | خانيونس | مركز اجيال | – | ١٤ |
| ٢٠١٥/١٠/١١ | حقوق المرأة | خانيونس | جمعية الصفا | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/١٠/١٤ | اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز | رفح | جمعية مزارعي رفح | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/١٠/١٨ | المرأة و الميراث | بيت لاهيا | دائرة العمل النسائي | – | ٣٢ |
| ٢٠١٥/١٠/١٩ | قانون الاحوال الشخصية | جباليا | مركز النشاط النسائي | – | ١٥ |
| ٢٠١٥/١٠/٢٠ | قانون الاحوال الشخصية | غزة | مركز امان التابع للشئون الاجتماعية | – | ١٤ |
| ٢٠١٥/١٠/٢٢ | اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة | خانيونس | جمعية إشراق | ٢ | ١٠ |
| ٢٠١٥/١٠/٢٥ | اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة | خانيونس | جمعية الوليد الخيرية | – | ٢٠ |

| التاريخ | عنوان المحاضرة | المنطقة | المكان | عدد | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ذكور | اناث |
| ٢٠١٥/١٠/٢٦ | قانون الاحوال الشخصية | غزة | اتحاد الكنائس | – | ١٦ |
| ٢٠١٥/١٠/٢٩ | العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني | البريج | جمعية تطوير المرأة الفلسطينية | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/١١/١ | حقوق المراة في القوانين المطبقة | غزة | مدرسة بيت المقدس الثانوية | – | ١٦ |
| ٢٠١٥/١١/٤ | حقوق المراة التعليمية | خان يونس | مدرسة عكا الثانوية | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/١١/٨ | حقوق المراة | خان يونس | جمعية زمزم | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/١١/١١ | الرعاية الذاتية | غزة | مركز امان | – | ١٢ |
| ٢٠١٥/١١/١٢ | الرعاية الذاتية | غزة | مركز امان | – | ١٢ |
| ٢٠١٥/١١/١٨ | حقوق المراة | خانيونس | مدرسة بنات خانيونس الثانوية أ | – | ٢٣ |
| ٢٠١٥/١١/١٩ | حقوق المراة الارملة | شمال غزة | الشئون الاجتماعية | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/١١/٢٢ | حقوق المراة الارملة | غزة | الشئون الاجتماعية | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/١١/٢٣ | حقوق المرأة | رفح | جمعية مزارعي – رفح | – | ٢٦ |
| ٢٠١٥/١١/٢٥ | العنف ضد المرأة | رفح | جمعية الوليد الخيرية | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/١١/٢٥ | العنف ضد المرأة | خانيونس | مدرسة بنات خانيونس الابتدائية | – | ٣٠ |
| ٢٠١٥/١١/٢٦ | العنف ضد المرأة | غزة | جمعية زاخر | – | ٢٨ |
| ٢٠١٥/١١/٢٩ | العنف ضد المرأة | خان يونس | جمعية الانسان التنموية | – | ٢٥ |
| ٢٠١٥/١١/٣٠ | العنف ضد المرأة | غزة | المراة العاملة – غزة | – | ٢٢ |
| ٢٠١٥/١٢/٨ | العنف ضد المرأة | خانوينس | مدرسة الامل | – | ١٨ |
| ٢٠١٥/١٢/٩ | العنف ضد المراة | غزة | مركز امان | – | ٨ |
| ٢٠١٥/١٢/١٠ | العنف ضد المراة | رفح | اتحاد لجان العمل الاجتماعي | ١٢ | ١٨ |
| ٢٠١٥/١٢/١٠ | العنف ضد المراة | خان يونس | مدرسة ابو طعيمة | – | ٣٠ |
| ٢٠١٥/١٢/١٣ | العنف ضد المراة | بيت لاهيا | دائرة العمل النسائي | – | |
| ٢٠١٥/١٢/١٥ | المشاركة الساسية | خان يونس | جبهة التحرير الفلسطينية –دائرة المراة | | |
| ٢٠١٥/١٢/١٦ | العنف ضد المراة | جباليا | اتحاد لجان العمل الاجتماعي | | |
| ٢٠١٥/١٢/١٧ | العنف ضد المراة | رفح – مراج | جمعية زمزم | | |
| ٢٠١٥/١٢/٢٧ | حقوق الارامل | غزة | مديرية الشئون الاجتماعية | | |
| | | | | ٩٥ | ٢٢٤٤ |

**ملحق رقم ٣: جدول يوضح تفاصيل الدورات التي نفذتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٥**

| الرقم | الفئة المستهدفة | المكان | عدد المشاركين | عدد الساعات | الفترة الزمنية | مشاركة الإناث |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | باحثون ميدانيون في مؤسسات حقوق الإنسان | قاعة فندق المتحف | ٢٣ | ١٠ | ١١ – ٢٠١٥/١/١٢ | ٪٠ |
| ٢ | باحثون ميدانيون في مؤسسات حقوق الإنسان | قاعة فندق المتحف | ١٧ | ١٠ | ١٣ – ٢٠١٥/١/١٤ | ٪٠ |
| ٣ | باحثون ميدانيون في مؤسسات حقوق الإنسان | قاعة فندق المتحف | ١٧ | ١٠ | ١٣ – ٢٠١٥/١/١٤ | ٪٠ |
| ٤ | محامون تحت التدريب ( نقابة المحامين) | قاعة مطعم اللاتيرنا | ٣٢ | ٢٠ | ٣/٣٠ – ٢٠١٥/٤/٥ | ٪٤٧ |
| ٥ | أعضاء وعضوات في مؤسسات نسوية في محافظة غزة | قاعة جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة | ٢٦ | ٢٠ | ١٢– ٢٠١٥/٤/١٦ | ٪٧٧ |
| ٦ | أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح | قاعة جمعية مركز تواصل للثقافة في مدينة رفح | ٢٥ | ١٥ | ١٣– ٢٠١٥/٤/١٥ | ٪٧٢ |
| ٧ | أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس | قاعة جمعية أجيال الشبابي في مدينة خان يونس | ٢٣ | ٢٠ | ١٨– ٢٠١٥/٥/٢١ | ٪٧٠ |
| ٨ | أعضاء وعضوات في مفوضية الأسرى في محافظات غزة | قاعة مطعم اللاتيرنا في مدينة غزة | ٢٦ | ٢٠ | ١٠ – ٢٠١٥/٦/١٤ | ٪١٩ |
| ٩ | أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح | قاعة جمعية التضامن الخيرية في مدينة رفح | ٢٣ | ٢٠ | ١٣– ٢٠١٥/٦/١٧ | ٪٦٩ |
| ١٠ | محامون تحت التدريب ( ديوان القضاء الشرعي) | قاعة مطعم اللاتيرنا | ٣٤ | ١٨ | ٢٣ – ٢٠١٥/٨/٢٧ | ٪٤٧ |
| ١١ | صحفيون أعضاء وعضوات في الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام | قاعة مطعم لاتيرنا في مدينة غزة | ٢٢ | ٢٠ | ٨/٣٠ – ٢٠١٥/٩/٣ | ٪١٨ |
| ١٢ | محامون تحت التدريب ( ديوان القضاء الشرعي) | قاعة مطعم اللاتيرنا | ٣٢ | ١٨ | ٩ – ٢٠١٥/٩/١٣ | ٪٣٤ |
| ١٣ | أعضاء في مؤسسات وطلاب جامعيين | جامعة تكنولوجيا فلسطين في مدينة رفح | ٢٦ | ٢٠ | ٧ – ٢٠١٥/٩/١٠ | ٪٥٨ |
| ١٤ | أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس | قاعة جمعية ريادة للتنمية المجتمعية في حي الفخاري | ٢٢ | ٢٠ | ١٤ – ٢٠١٥/٩/١٧ | ٪٨١ |
| ١٥ | أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة الوسطى | قاعة التجمع الإعلامي الشبابي في البريج | ٢١ | ٢٠ | ٢١– ٢٠١٥/١٢/٢٤ | ٪٤٣ |

**ملحق رقم ٤ : جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٥**

| الرقم | المؤسسة الشريكة | الفئة المستهدفة | الموضوع | المكان | المشاركين | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مجموعة سمو الشبابية | طلاب جامعيين أعضاء في المجموعة | مدخل لحقوق الإنسان | قاعة المركز غزة | ١٨ | ٢٠١٥/٢/١٨ | ساعتان |
| ٢ | المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان | خريجي دورتي تدريب المدربين في محافظتي رفح و خان يونس | ممارسة التدريب | قاعة المركز في مدينة خان يونس | ٢٢ | ٢١٠٥/٢/٢٥ | ٣ ساعات |
| ٣ | المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان | خريجي دورتي تدريب المدربين في محافظتي الوسطى وغزة | ممارسة التدريب | قاعة المركز في مدينة غزة | ١٩ | ٢١٠٥/٣/٤ | ٣ ساعات |
| ٤ | مؤسسة آفاق للتنمية والتطوير | أعضاء ومتطوعين في المؤسسة | دور المنظمات والمؤسسات الحقوقية في دعم مبادئ حقوق الإنسان | مؤسسة آفاق للتنمية والتطوير | ٢٨ | ٢٠١٥/٣/ ٥ | ساعتان |
| ٥ | المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان | خريجي دورتي تدريب المدربين في محافظة شمال غزة | ممارسة التدريب | قاعة المركز في جباليا | ٨ | ٢١٠٥/٣/٩ | ساعاتان |
| ٦ | جمعية المرأة المبدعة | أعضاء ومتطوعين في الجمعية | العنف ضد المرأة | قاعة الجمعية | ٢١ | ٢٠١٥/٣/١٩ | ساعتان |
| ٧ | نقابة المحامين | محامون تحت التمرين | القانون المدني الفلسطيني ( قانون الأراضي) | قاعة المركز غزة | ١٤ | ٢١٠٥/٣/٢٢ | ساعتان ونصف |
| ٨ | نقابة المحامين | محامون تحت التمرين | قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني | قاعة المركز غزة | ١٤ | ٢١٠٥/٣/٢٤ | ساعتان ونصف |
| ٩ | نقابة المحامين | محامون تحت التمرين | قانون التأمينات الفلسطيني | قاعة المركز غزة | ١٤ | ٢١٠٥/٣/٢٦ | ساعتان ونصف |
| ١٠ | جمعية الثقافة والفكر الحر | أعضاء في الجمعية | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز في خان يونس | ١٠ | ٢١٠٥/٤/٨ | ساعة ونصف |
| ١١ | جمعية بيسان | ربات بيوت | حقوق المرأة | قاعة جمعية بيسان في خان يونس | ٢٥ | ٢٠١٥/٤/٢٣ | ساعة |
| ١٢ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | عضوات في مركز ريادة الشبابي | العنف ضد المرأة | قاعة مركز ريادة الشبابي | ٢٧ | ٢٠١٥/٥/١١ | ساعتان |
| ١٣ | مركز العصرية الثقافي في مخيم جباليا | أعضاء في المركز | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز في جباليا | ٢٥ | ٢١٠٥/٥/٦ | ساعة ونصف |

| الرقم | المؤسسة الشريكة | الفئة المستهدفة | الموضوع | المكان | المشاركين | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٤ | جمعية الفخاري للتنمية الريفية | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | حقوق الطفل | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | ٣٢ | ٢١٠٥/٥/٢١ | ساعتان |
| ١٥ | جمعية الفخاري للتنمية الريفية | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | حقوق الطفل | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | ٣٢ | ٢١٠٥/٥/٢٨ | ساعتان |
| ١٦ | جمعية الفخاري للتنمية الريفية | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | حقوق الطفل | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | ٣٠ | ٢١٠٥/٦/٤ | ساعتان |
| ١٧ | جمعية وطن للتراث والتنمية | عضوات في الجمعية | تعريف الطفل – حق الطفل في البقاء والنماء | قاعة جمعية وطن في خان يونس | ٢٢ | ٢٠١٥/٨/١٩ | ساعتان |
| ١٨ | جمعية وطن للتراث والتنمية | عضوات في الجمعية | حق الطفل في الصحة ومستوى معيشي ملائم | قاعة جمعية وطن في خان يونس | ٢٦ | ٢٠١٥/٨/٢٢ | ساعتان |
| ١٩ | جمعية وطن للتراث والتنمية | عضوات في الجمعية | حق الطفل في المشاركة | قاعة الجمعية في خان يونس | ٢٢ | ٢٠١٥/٨/٢٣ | ساعتان |
| ٢٠ | ديوان القضاء الشرعي | محاميات ومحامون شبان | قانون الأحوال الشخصية وحقوق العائلة | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٤٤ | ٢٠١٥/٨/٢٤ | يوم دراسي لمدة ٤ ساعات |
| ٢١ | ديوان القضاء الشرعي | محاميات ومحامون شبان | الميراث والوصية الواجبة | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٣١ | ٢٠١٥/٨/٢٥ | يوم دراسي لمدة ٤ ساعات |
| ٢٢ | جمعية الثقافة والفكر الحر | أطفال | حقوق الإنسان | مخيم صيفي على شاطئ بحر خان يونس | ٤٠ | ٢٠١٥/٨/٢٥ | ساعة ونصف |
| ٢٣ | ديوان القضاء الشرعي | محاميات ومحامون شبان | قانون أصول المحاكمات وإجراءات السير في الدعوى | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٣٧ | ٢٠١٥/٨/٢٦ | يوم دراسي لمدة ٤ ساعات |
| ٢٤ | ديوان القضاء الشرعي | محاميات ومحامون شبان | الوقف والقواعد الكلية | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٣٦ | ٢٠١٥/٨/٢٧ | يوم دراسي لمدة ٤ ساعات |
| ٢٥ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | مدخل إلى حقوق الإنسان | قاعة مركز دير البلح | ٢٠ | ٢٠١٥/٩/٦ | ساعتان |
| ٢٦ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | دور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان | قاعة مركز دير البلح | ٢٣ | ٢٠١٥/٩/٨ | ساعتان |
| ٢٧ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | الديمقراطية مفهوم وممارسة | قاعة مركز دير البلح | ٢٠ | ٢٠١٥/٩/١٠ | ساعتان |

| الرقم | المؤسسة الشريكة | الفئة المستهدفة | الموضوع | المكان | المشاركين | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٨ | جمعية تطوير المرأة الفلسطينية | مستفيدات من الجمعية | حقوق الأطفال في حالة انفصال الأبوين | قاعة الجمعية في مخيم البريج | ١٤ | ٢٠١٥/٩/١٢ | ساعة ونصف |
| ٢٩ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | مفهوم التمييز ضد المرأة | قاعة مركز دير البلح | ٢١ | ٢٠١٥/٩/١٤ | ساعتان |
| ٣٠ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | العنف ضد المرأة | قاعة مركز دير البلح | ٢٠ | ٢٠١٥/٩/١٦ | ساعتان |
| ٣١ | مركز العصرية الثقافي | أعضاء في مركز العصرية | حقوق الأطفال | قاعة مركز العصرية في جباليا | ٢٦ | ٢٠١٥/٩/٣٠ | ساعتان |
| ٣٢ | مؤسسة معاً التنموي | ربات بيوت | الحق في االطلاق في القانون الفلسطيني | مركز شرق غزة للتدريب والتطوير | ٤٠ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٦ | ساعتان |
| ٣٣ | جمعية كل الشباب | أعضاء في الجمعية | دور منظمات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني غزة | ١٦ | ٢٠١٥/١٠/١٢ | ساعة ونصف |
| ٣٤ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | مقدمة في حقوق الإنسان | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٣ سيدة | ٢٠١٥/١٠/١٣ | ساعة ونصف |
| ٣٥ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٦ سيدة | ٢٠١٥/١٠/١٨ | ساعة ونصف |
| ٣٦ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | مقدمة في حقوق الإنسان | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٢ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢١ | ساعة ونصف |
| ٣٧ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٣ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٢ | ساعة ونصف |
| ٣٨ | جمعية تنمية المرأة الريفية | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية تنمية المرأة في خان يونس | ١٨ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٢ | ساعة ونصف |
| ٣٩ | جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية الأصدقاء في رفح | ٢٢ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٤ | ساعة ونصف |
| ٤٠ | جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية الأصدقاء في رفح | ٢١ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٦ | ساعة ونصف |
| ٤١ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٤ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٧ | ساعة ونصف |

| الرقم | المؤسسة الشريكة | الفئة المستهدفة | الموضوع | المكان | المشاركين | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٢ | جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية الأصدقاء في رفح | ٣٤ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٨ | ساعة ونصف |
| ٤٣ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٢ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٩ | ساعة ونصف |
| ٤٤ | مدرسة أبو طعيمة للبنات | أولياء أمور | القانون الدولي الإنساني | قاعة في المدرسة | ٤٩ | ٢٠١٥/١١/١٢ | ساعة ونصف |
| ٤٥ | مدرسة أسماء الابتدائية المشتركة | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة مكتبة المدرسة | ٣٨ | ٢٠١٥/١٢/١ | ساعتان |
| ٤٦ | مدرسة الدرج الابتدائية المشتركة | أولياء أمور ومعلمات | العنف ضد المرأة | قاعة مكتبة المدرسة | ٣٠ | ٢٠١٥/١٢/٧ | ساعتان |
| ٤٧ | مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ج» | أولياء أمور | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢١ | ٢٠١٥/١٢/٩ | ساعة ونصف |
| ٤٨ | مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ج» | أمهات الطلاب | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢٤ | ٢٠١٥/١٢/٩ | ساعة ونصف |
| ٤٩ | مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية «ب» | أولياء أمور وطالبات | الشرعة الدولية لحقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢٠ | ٢٠١٥/١٢/١٠ | ساعة ونصف |
| ٥٠ | مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية «ب» | أولياء أمور | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢٠ | ٢٠١٥/١٢/١٠ | ساعة ونصف |
| ٥١ | مدرسة ذكور الأمعري الأساسية | طلاب مرحلة إعدادية | حقوق الطفل | قاعة في المدرسة | ٤٠ | ٢٠١٥/١٢/١٥ | ساعة |

**ملحق رقم ٥: جدول يوضح تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية**

| الرقم | موضوع الورشة | المؤسسة الشريكة | مكان التنفيذ | عدد الحضور | | | تاريخ التنفيذ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ذكور | إناث | أجمالي | |
| ١ | المشاركة السياسية | بالثنك | مؤسسة بالثنك | ١٤ | ٤ | ١٨ | ١٥ فبراير ٢٠١٥ |
| ٢ | الإعدام | فريق رواد الأمل | قاعة المركز في غزة | ١٨ | ١٢ | ٣٠ | ١٦ مارس ٢٠١٥ |
| ٣ | الديمقراطية | بالثنك | مؤسسة بالثنك | ٩ | ٥ | ١٤ | ١٩ مارس ٢٠١٥ |
| ٤ | حرية الرأي والتعبير | مركز بحوث دراسات الأرض والإنسان | مركز بحوث دراسات الأرض والإنسان | ٦ | ٩ | ١٥ | ٢٣ مارس ٢٠١٥ |
| ٥ | الديمقراطية | مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان | مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان | ٧ | ١٠ | ١٧ | ٥إبريل ٢٠١٥ |
| ٦ | المشاركة السياسية | الاتحاد من اجل العدالة | الاتحاد من أجل العدالة | ١٦ | ٧ | ٢٣ | ابريل ٢٠١٥ ٧ |
| ٧ | المشاركة السياسية | مركز بحوث دراسات الأرض والإنسان | مركز بحوث دراسات الأرض والإنسان | ٣ | ١٠ | ١٣ | ١٣ إبريل ٢٠١٥ |
| ٨ | إلغاء عقوبة الإعدام | مركز بحوث ودراسات الارض والانسان | مركز بحوث ودراسات الارض والانسان– غزة | ٦ | ١٤ | ٢٠ | ٢٠ إبريل ٢٠١٥ |
| ٩ | الديمقراطية | الاتحاد من اجل العدالة | الاتحاد من أجل العدالة | ١٠ | ٥ | ١٥ | ٢٢إبريل ٢٠١٥ |
| ١٠ | إلغاء عقوبة الإعدام | جمعية الشباب والبيئة | جمعية الشباب والبيئة– الزوايدة | ١٠ | ١٨ | ٢٨ | ١١ مايو ٢٠١٥ |
| ١١ | إلغاء عقوبة الإعدام | المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية | المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية – غزة | ٨ | ٨ | ١٦ | ١٣ مايو ٢٠١٥ |
| ١٢ | إلغاء عقوبة الإعدام | نشطاء شباب وطلبة جامعات | مطعم اللايت هاوس – غزة | ٢٢ | ١٨ | ٤٠ | ١٤ مايو ٢٠١٥ |
| ١٣ | إلغاء عقوبة الإعدام | هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية | هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية – جباليا | ٠ | ١٧ | ١٧ | ٢٥ مايو ٢٠١٥ |
| ١٤ | إلغاء عقوبة الإعدام | مركز بحوث ودراسات الارض والانسان | مركز بحوث ودراسات الارض والانسان | ٤ | ١٨ | ٢٢ | ٢٧ مايو ٢٠١٥ |
| ١٥ | إلغاء عقوبة الإعدام | المؤسسات القاعدية الشريكة للمركز | مطعم اللايت هاوس | ١٠ | ١١ | ٢١ | ٢٨ مايو ٢٠١٥ |
| ١٦ | إلغاء عقوبة الإعدام | جمعية بسمة أمل | جمعية بسمة أمل | ٧ | ١٤ | ٢١ | ٧ يونيو ٢٠١٥ |
| ١٧ | إلغاء عقوبة الإعدام | مركز دير البلح الثقافي والاجتماعي | مركز دير البلح الثقافي والاجتماعي | ٢٢ | ١١ | ٣٣ | ٨ يونيو ٢٠١٥ |
| ١٨ | إلغاء عقوبة الإعدام | نادي كلية القانون والممارسة القضائية | مطعم اللاتيرنا | ١٨ | ٢ | ٢٠ | ٩ يونيو ٢٠١٥ |

| الرقم | موضوع الورشة | المؤسسة الشريكة | مكان التنفيذ | عدد الحضور | | | تاريخ التنفيذ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ذكور | إناث | أجمالي | |
| ٢٠ | إلغاء عقوبة الإعدام | مجموعة شبابية | فندق أدم – غزة | ٧ | ١١ | ١٨ | ١٤ يونيو ٢٠١٥ |
| ٢١ | إلغاء عقوبة الإعدام | جمعية فلسطينيات | جمعية فلسطينيات – غزة | ٢ | ٢٣ | ٢٥ | ١٣ أغسطس ٢٠١٥ |
| ٢٢ | إلغاء عقوبة الإعدام | جمعية ميلاد لتنمية القدرات الشبابية | جمعية ميلاد لتنمية القدرات الشبابية– جباليا | ٧ | ١٩ | ٢٦ | ١٩ أغسطس ٢٠١٥ |
| ٢٣ | إلغاء عقوبة الإعدام | جمعية الكرمل | جمعية الكرمل – النصيرات | ١٤ | ١٠ | ٢٤ | ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ |
| ٢٤ | إلغاء عقوبة الإعدام | الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين | الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين – غزة | ١٦ | ٥ | ٢١ | ٣١ أغسطس ٢٠١٥ |
| ٢٥ | إلغاء عقوبة الإعدام | مجموعة شبابية (خطوة) | استراحة اللايت هاوس | ٨ | ١٥ | ٢٣ | ١٤ سبتمبر ٢٠١٥ |
| ٢٦ | إلغاء عقوبة الإعدام | التحالف من أجل العدالة | استراحة اللايت هاوس | ١٣ | ١٠ | ٢٣ | ٢١ سبتمبر ٢٠١٥ |
| ٢٧ | المشاركة السياسية | التجمع الحقوقي الشبابي | المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان | ١٩ | ٢٦ | ٤٥ | ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥ |
| ٢٨ | المشاركة السياسية | جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية | جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية– جباليا | ٠ | ٢٧ | ٢٧ | ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ |
| ٢٩ | إلغاء عقوبة الإعدام | التجمع الحقوقي الشبابي | استراحة اللايت هاوس | ١٦ | ١٤ | ٣٠ | ١١ نوفمبر ٢٠١٥ |
| ٣٠ | المشاركة السياسية | التجمع الإعلامي الشبابي | التجمع الإعلامي الشبابي – النصيرات | ١٣ | ٩ | ٢٢ | ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ |
| ٣١ | القيود المشروعة على حرية العمل الصحفي | إذاعة الشعب | غزة | ٨ | ١٤ | ٢٢ | ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ |
| ٣٢ | القيود المشروعة على حرية العمل الصحفي | بيت الصحافة | غزة | ١٤ | ٢ | ١٦ | ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ |
| ٣٣ | إلغاء عقوبة الإعدام | مجموعة شبابية | استراحة اللايت هاوس | ١١ | ١٥ | ٢٦ | ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥ |
| ٣٤ | القيود المشروعة على حرية العمل الصحفي | فلسطينيات | غزة | ٠ | ١٣ | ١٣ | ٩ ديسمبر ٢٠١٥ |
| ٣٥ | إلغاء عقوبة الإعدام | جمعية فلسطينيات | استراحة اللايت هاوس | ٨ | ١٦ | ٢٤ | ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ |

**ملحق رقم ٦: جدول يوضح تفاصيل جلسات التوعية التي نفذتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

| تاريخ اللقاء | الموضوع | عدد المشاركين/ات | المكان | الجهة المستفيدة |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٥/٩/٢ | الحق في الصحة | ٢٣، بينهم ١١ طالبة | فندق كومودور بغزة | طلبة طب الأسنان بجامعة الأزهر، ضمن الاتحاد العالمي لطلبة طب الأسنان – فرع غزة |
| ٢٠١٥/٩/٣ | الحق في الصحة | ٢٩، بينهم ٢٢ طالبة | فندق كومودور بغزة | طلبة طب الأسنان بجامعة الأزهر، ضمن الاتحاد العالمي لطلبة طب الأسنان – فرع غزة |
| ٢٠١٥/١١/١٨ | حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | ٢٧ بينهم ١٨ امرأة | فندق كومودور بغزة | أعضاء الجمعيات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة |
| ٢٠١٥/١١/١٩ | حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | ٢٧ بينهم ٢٠ امرأة | فندق كومودور بغزة | أعضاء الجمعيات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة |
| ٢٠١٥/١١/٢٤ | حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | ٢٥ امرأة وفتاة | مقر جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل – غزة | فتيات ونساء ذوات الإعاقة |
| ٢٠١٥/١١/٢٦ | حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة | ٢٥ امرأة وفتاة | مقر جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل – غزة | فتيات ونساء ذوات الإعاقة |



**ملحق رقم ٧: الجدول يوضح تفاصيل زيارات الوفود المدرسية للمركز**

| الرقم | المدرسة | الفئةالمستهدفة | الموضوع | مكان اللقاء | العدد | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مدرسة أبو طعيمة للبنات | عضوات البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز – خان يونس | ٩ طالبات | ٢٠١٥/٢/١٦ | ساعة ونصف |
| ٢ | مدرسة ذكور هاشم الابتدائية «ب» | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز غزة | ٢٢ | ٢٠١٥/٢/١٧ | ساعة ونصف |
| ٣ | مدرسة ذكور خان يونس | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز – خان يونس | ٣٠ | ٢٠١٥/٢/٢٢ | ساعة ونصف |
| ٤ | مدرسة ذكور الشجاعية الابتدائية «ج» | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز غزة | ٢٢ | ٢٠١٥/٣/٥ | ساعة ونصف |
| ٥ | مدرسة عبد العزيز الابتدائية للاجئين | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز – خان يونس | ٢٢ طالب | ٢٠١٥/٣/١٨ | ساعة ونصف |

| الرقم | المدرسة | الفئةالمستهدفة | الموضوع | مكان اللقاء | العدد | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٦ | مدرسة بنات رفح الإعدادية (تل السلطان ) | عضوات البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز – خان يونس | ٢٦ طالبة | ٢٠١٥/٣/١٨ | ساعة ونصف |
| ٧ | مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية «ج» | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز غزة | ٢٣ | ٢٠١٥/٣/١٩ | ساعة ونصف |
| ٨ | مدرسة الخنساء الابتدائية | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز غزة | ٢٥ | ٢١٠٥/٣/١٩ | ساعة ونصف |
| ٩ | مدرسة عزبة بيت حانون | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز جباليا | ٦٣ | ٢٠١٥/٣/١٩ | ساعة ونصف |
| ١٠ | مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة «ج» | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز – خان يونس | ٢٥ طالبة | ٢٠١٥/٣/٢٢ | ساعة ونصف |
| ١١ | مدرسة بنات خان يونس الإعدادية الجديدة | عضوات البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني ومفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز – خان يونس | ٣٠طالبة | ٢٠١٥/٣/٢٦ | ساعة ونصف |
| ١٢ | مدرسة الخنساء الابتدائية المشتركة رفح | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز الفلسطيني مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز غزة | ٢٧ | ٢١٠٥/٣/٢٩ | ساعة ونصف |
| ١٣ | مدرسة مصطفى حافظ المشتركة | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٢٤ طالبة | ٢٠١٥/٤/٩ | ساعة ونصف |
| ١٤ | مدرسة «ه» الابتدائية المشتركة | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٦٠ | ٢٠١٥/٤/١٢ | ساعة ونصف |
| ١٥ | مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية «ج» | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٢٥ | ٢٠١٥/٤/١٢ | ساعة ونصف |
| ١٦ | مدرسة بنات «د» الإعدادية | عضوات البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٢٥ | ٢٠١٥/٤/١٤ | ساعة ونصف |
| ١٧ | مدرسة بنات «ج» الإعدادية | عضوات البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٢٥ | ٢٠١٥/٤/١٤ | ساعة ونصف |

| الرقم | المدرسة | الفئةالمستهدفة | الموضوع | مكان اللقاء | العدد | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨ | مدرسة غزة الجديدة الإعدادية | أعضاء البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في غزة | ٢٢ | ٢٠١٥/٤/٢٣ | ساعة ونصف |
| ١٩ | مدرسة أبو طعيمة للبنات | عضوات في البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في جباليا | ١٢ | ٢٠١٥/١١/٥ | ساعة |
| ٢٠ | مدرسة عيبلبون الثانوية للبنات | طالبات ومعلمات | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ١٠ | ٢٠١٥/١١/١٩ | ساعة |
| ٢١ | مدرسة بنات الأمل الابتدائية (خانيونس) | عضوات البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٣٠ | ٢٠١٥/١١/٢٦ | ساعة ونصف |
| ٢٢ | مدرسة ذكور عزبة بيت حانون | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في غزة | ١٤ | ٢٠١٥/١١/٢٦ | ساعة ونصف |
| ٢٣ | مدرسة ذكور هاشم الابتدائية | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في غزة | 31 | ٢٠١٥/١١/٣٠ | ساعة ونصف |
| ٢٤ | مدرسة خان يونس الإعدادية | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٢٢ طالب | ٢٠١٥/١١/٣٠ | ساعة ونصف |
| ٢٥ | مدرسة ذكور الرمال الإعدادية | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في غزة | 28 | ٢٠١٥/١١/٣٠ | ساعة ونصف |
| ٢٦ | طلاب مدرسة ذكور الرمال الإعدادية «أ» | أعضاء في البرلمان الطلابي | تعريف بالمركز + مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس | ٢٥ | ٢٠١٥/١١/٣٠ | ساعة ونصف |
| ٢٧ | مدرسة ذكور بيت لاهيا الابتدائية | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز الفلسطيني جباليا | ٢٣ | ٢٠١٥/١١/٣٠ | ساعة ونصف |



**ملحق رقم ٨:** يوضح مشاركات وحدة التدريب في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تلبية لدعوة منمات مجتمع مدني

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

| الرقم | المؤسسة الداعية | الفئة المستهدفة | الموضوع | المكان | المشاركين | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | جمعية بيسان | ربات بيوت | حقوق المرأة | قاعة جمعية بيسان في خان يونس | ٢٥ | ٢٠١٥/٤/٢٣ | ساعة |
| ٢ | مركز العصرية الثقافي في مخيم جباليا | أعضاء في المركز | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المركز في جباليا | ٢٥ | ٢١٠٥/٥/٦ | ساعة ونصف |
| ٣ | جمعية الفخاري للتنمية الريفية | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | حقوق الطفل | قاعة جمعية الفخاري للتنمية الريفية | ٣٢ | ٢١٠٥/٥/٢١ | ساعتان |

| الرقم | المؤسسة الداعية | الفئة المستهدفة | الموضوع | المكان | المشاركين | التاريخ | الوقت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | المبادرة الشبابية لدعم الرئيس في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية | مجموعة شبابية | آليات بناء الملفات القانونية ومتابعتها أمام القضاء الإسرائيلي | قاعة المركز الفلسطيني في غزة | ٢٧ | ٢٠١٥/٨/٩ | ساعتان |
| ٥ | جمعية وطن للتراث والتنمية | عضوات في الجمعية | تعريف الطفل – حق الطفل في البقاء والنماء | قاعة جمعية وطن في خان يونس | ٢٢ | ٢٠١٥/٨/١٩ | ساعتان |
| ٦ | جمعية الثقافة والفكر الحر | أطفال | حقوق الإنسان | مخيم صيفي على شاطئ بحر خان يونس | ٤٠ | ٢٠١٥/٨/٢٥ | ساعة ونصف |
| ٧ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | مدخل إلى حقوق الإنسان | قاعة مركز دير البلح | ٢٠ | ٢٠١٥/٩/٦ | ساعتان |
| ٨ | جمعية مركز دير البلح الثقافي | أعضاء وعضوات في مركز دير البلح | دور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان | قاعة مركز دير البلح | ٢٣ | ٢٠١٥/٩/٨ | ساعتان |
| ٩ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | مقدمة في حقوق الإنسان | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٣ سيدة | ٢٠١٥/١٠/١٣ | ساعة ونصف |
| ١٠ | جمعية الأصدقاء لذوي الاحتياجات الخاصة | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية الأصدقاء في رفح | ٢٢ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٤ | ساعة ونصف |
| ١١ | جمعية ريادة للتنمية المجتمعية | ربات بيوت | العنف ضد المرأة | قاعة جمعية ريادة في الفخاري | ٢٢ سيدة | ٢٠١٥/١٠/٢٩ | ساعة ونصف |
| ١٢ | مدرسة أبو طعيمة للبنات | أولياء أمور | القانون الدولي الإنساني | قاعة في المدرسة | ٤٩ | ٢٠١٥/١١/١٢ | ساعة ونصف |
| ١٣ | مدرسة أسماء الابتدائية المشتركة | أعضاء البرلمان الطلابي | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة مكتبة المدرسة | ٣٨ | ٢٠١٥/١٢/١ | ساعتان |
| ١٤ | مدرسة الدرج الابتدائية المشتركة | أولياء أمور ومعلمات | العنف ضد المرأة | قاعة مكتبة المدرسة | ٣٠ | ٢٠١٥/١٢/٧ | ساعتان |
| ١٥ | مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ج» | أولياء أمور | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢١ | ٢٠١٥/١٢/٩ | ساعة ونصف |
| ١٦ | مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة «ج» | أمهات الطلاب | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢٤ | ٢٠١٥/١٢/٩ | ساعة ونصف |
| ١٧ | مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية «ب» | أولياء أمور وطالبات | الشرعة الدولية لحقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢٠ | ٢٠١٥/١٢/١٠ | ساعة ونصف |
| ١٨ | مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية «ب» | أولياء أمور | مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان | قاعة المدرسة | ٢٠ | ٢٠١٥/١٢/١٠ | ساعة ونصف |
| ١٩ | مدرسة ذكور الأمعري الأساسية | طلاب مرحلة إعدادية | حقوق الطفل | قاعة في المدرسة | ٤٠ | ٢٠١٥/١٢/١٥ | ساعة |

**جدول رقم ٩: يوضح تفاصيل اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام فلسطينية وعربية ودولية**

| الرقم | التاريخ | الجهة الصحفية | العنوان |
|---|---|---|---|
| ١ | ٢٠١٥/١/٢٢ | تلفزيون الكويت | تقرير صادر عن أطباء بلا حدود حول الحرب على غزة. |
| ٢ | ٢٠١٥/١/٢٢ | تلفزين تليسور– فانزويلا | استعدادات المركز القانونية في ظل انضام فلسطين لميثاق روما |
| ٣ | ٢٠١٥/١/٢٥ | إذاعة فلسطين | حول تدهور الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة. |
| ٤ | ٢٠١٥/١/٢٥ | فضائية الاقصى | اختطاف مواطنين من قبل مجموعات مسلحة |
| ٥ | ٢٠١٥/١/٢٥ | فضائية القدس | معاناة الأسرى في سجون الاحتلال |
| ٦ | ٢٠١٥/١/٢٧ | إذاعة صوت الشعب | حرية الرأي والتعبير |
| ٧ | ٢٠١٥/١/٣٠ | فضائية فلسطين اليوم | استخدام الكلاب البوليسية في اقتحام منازل الفلسطينيين |
| ٨ | ٢٠١٥/٢/٤ | صحيفة الرسالة | استقالة رئيس لجنة التحقيق حول العدوان على الاخير غزة |
| ٩ | ٢٠١٥/٢/٨ | قناة العرب | ظاهرة الفلتان الأمني |
| ١٠ | ٢٠١٥/٢/٩ | فضائية المسيرة اليمنية | حول الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، و استمرار إعتقال التجار على معبر بيت حانون «إيرز». |
| ١١ | ٢٠١٥/٢/٩ | تلفزيون فلسطين | سياسة هدم المنازل من قبل قوات الاحتلال |
| ١٢ | ٢٠١٥/٢/١٧ | صحيفة الاستقلال | اعتقال الاطفال على ايدي قوات الاحتلال |
| ١٣ | ٢٠١٥ /٢/١٩ | قناة تيلسيور الفنزويلية | حول الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، و استمرار إعتقال التجار على معبر بيت حانون «إيرز». |
| ١٤ | ٢٠١٥ /٢/٢٥ | الصحفي الياباني تاكاشي و انتابي | حول تدهور الاقتصادي و الاجتماعي في قطاع غزة، و إعادة الأعمار. |
| ١٥ | ٢٠١٥ /٣/٢ | قناة فلسطين اليوم الفضائية | حول الأزمة المستدامة لإنقطاع التيار الكهربائي عن قطاع غزة. |
| ١٦ | ٢٠١٥ /٣/٨ | شركة طيف للإنتاج التلفزيوني | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ١٧ | ٢٠١٥ /٣/٩ | شركة طيف للإنتاج التلفزيوني | حول قضية اغتيال صلاح شحادة. |
| ١٨ | ٢٠١٥ /٣/٩ | قناة الأقصى الفضائية | إغلاق السلطات الإسرائيلية المحتلة المعابر التجارية و للمرور للأفراد. |
| ١٩ | ٢٠١٥ /٣/١٠ | اذاعة الوان | لقاء حول مفهوم الحكم الصالح و ضرورة عقد الانتخابات الفلسطينية |
| ٢٠ | ٢٠١٥ /٣/١٥ | صوت المجتمع | لقاء حول مفهوم السلم الأهلي ودعائمه وأهميته، ودور أفراد المجتمع للحفاظ عليه. |
| ٢١ | ٢٠١٥ /٣/١٨ | الصحفية تغريد عطا لله | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٢٢ | ٢٠١٥ /٣/٢٤ | التلفزيون البريطاني | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |

| الرقم | التاريخ | الجهة الصحفية | العنوان |
|---|---|---|---|
| ٢٣ | ٢٠١٥/٣/٢٤ | الصحفي خالد ابو غالي | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٢٤ | ٢٠١٥/٣/٢٤ | إذاعة الشعب | الحق في السكن الملائم و تحديات إعادة الإعمار. |
| ٢٥ | ٢٠١٥/٣/٢٥ | قناة معا | إعادة إعمار في قطاع غزة |
| ٢٦ | ٢٠١٥/٣/٢٥ | قناة الكتاب | إعادة إعمار في قطاع غزة |
| ٢٧ | ٢٠١٥/٣/٢٥ | قناة القدس | إعادة إعمار في قطاع غزة |
| ٨٢ | ٢٠١٥/٣/٢٥ | قناة فلسطين اليوم | إعادة إعمار في قطاع غزة |
| ٢٩ | ٢٠١٥/٣/٢٥ | قناة فلسطين الفضائية | إعادة إعمار في قطاع غزة |
| ٣٠ | ٢٠١٥/٣/٢٥ | راديو موطني | توثيق مظاهرة في خزاعة |
| ٣١ | ٢٠١٥/٤/١١ | فضائية فلسطين اليوم | أوضاع سكان قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي. |
| ٣٢ | ٢٠١٥/٤/١١ | فضائية الكتاب | حول الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة. |
| ٣٣ | ٢٠١٥/٤/١٥ | قناة بي بي سي الفضائية | حول منع السلطات الإسرائيلية سكان قطاع غزة من أداء الشعائر الدينية و العمرة بسبب إغلاق المعابر. |
| ٣٤ | ٢٠١٥/٥/٤ | مجموعه كسر الصمت | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٣٥ | ٢٠١٥/٥/١٨ | اذاعة صوت الاسرى | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٣٦ | ٢٠١٥/٦/٤ | فضائية الكتاب | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٣٧ | ٢٠١٥/٦/٤ | الصحفية حنان شبات | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٣٨ | ٢٠١٥/٦/١١ | إذاعة القدس | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٣٩ | ٢٠١٥/٦/١١ | فضائية فلسطين اليوم | ابتزاز و اعتقال المواطنين الفلسطينيين على معبر بيت حانون من قبل قوات الاحتلال. |
| ٤٠ | ٢٠١٥/٦/١١ | فضائية القدس | حول أوضاع معابر قطاع غزة التجارية و الخاصة بحركة الأفراد. |
| ٤١ | ٢٠١٥/٦/١٥ | اذعة اجيال | التحقيقات الاسرائيلية عن العدوان على قطاع غزة |
| ٤٢ | ٢٠١٥/٦/١٦ | إذاعة صوت الشعب | حول الحق في حرية الرأي والتعبير |
| ٤٣ | ٢٠١٥/٦/٢٣ | اذعة اجيال | تقرير لجنة التحقيق عن حرب غزة الأخيرة |
| ٤٤ | ٢٠١٥/٧/١ | قناة الكوثر الفضائية | حول مقتل الطفل دوابشة |
| ٤٥ | ٢٠١٥/٧/٢ | الصحفي عبد الهادي عوكل | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |

| الرقم | التاريخ | الجهة الصحفية | العنوان |
|---|---|---|---|
| ٤٦ | ٢٠١٥/٧/٢ | صحفية الحياة الجديدة | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٤٧ | ٢٠١٥/٧/٧ | قناة الكتاب | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٤٨ | ٢٠١٥/٧/٨ | اذاعة وطن | حول مفهوم المواطنة والديمقراطية، والمشاركة السياسية للشباب، وتعطل الانتخابات الفلسطينية |
| ٤٩ | ٢٠١٥/٧/٢١ | صوت الشعب | حول تدهور الاقتصادي و الاجتماعي في قطاع غزة بعد مرور عام على العدوان الحربي الإسرائيلي. |
| ٥٠ | ٢٠١٥/٧/٢٢ | فضائية فلسطين | الانتهاكات الاسرائيلية ضد الاطفال الفلسطينيين |
| ٥١ | ٢٠١٥/٧/٢٨ | صوت الشعب | حول تدهور الاقتصادي و الاجتماعي في قطاع غزة. |
| ٥٢ | ٢٠١٥/٨/٤ | فضائية فلسطين اليوم | أوضاع أصحاب المنازل المدمرة التي مقامة فوق الأراضي الحكومية في قطاع غزة. |
| ٥٣ | ٢٠١٥/٨/٩ | لقاء مع تلفزيون القدس | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٥٤ | ٢٠١٥/٨/٩ | فضائية فلسطين | الاسرى في سجون الاحتلال |
| ٥٥ | ٢٠١٥/٨/١٠ | صوت الاسرى | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٥٦ | ٢٠١٥/٨/١٠ | قناة الجزيرة | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٥٧ | ٢٠١٥/٨/١٦ | اذاعة القدس | الاسرى في سجون الاحتلال |
| ٥٨ | ٢٠١٥/٨/١٩ | فضائية فلسطين اليوم | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٥٩ | ٢٠١٥/٨/١٩ | صحفي ياباني Yasunori Kawakami | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٦٠ | ٢٠١٥/٨/٢٤ | صحيفة فلسطين | حول الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة. |
| ٦١ | ٢٠١٥/٨/٢٧ | وفد صحفي دنماركي | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٦٢ | ٢٠١٥/٩/٢ | قناة الجزيرة | تعليق على تقرير UNCTAD |
| ٦٣ | ٢٠١٥/٩/٢ | قناة الكويت | تعليق على تقرير UNCTAD |
| ٦٤ | ٢٠١٥/٩/٣ | قناة TRT التركية | الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع |
| ٦٥ | ٢٠١٥/٩/٣ | إذاعة الرأي | أوضاع النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة جراء العدوان الحربي الإسرائيلي الأخيرعلى القطاع. |
| ٦٦ | ٢٠١٥/٩/٦ | وكالة انباء كيودو اليابان | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٦٧ | ٢٠١٥/٩/١٥ | موقع الجزيرة نت | الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. |
| ٦٨ | ٢٠١٥/٩/١٥ | قناة معا (ميكس) | تداعيات أزمة الكهربا على حقوق السكان الأساسية في قطاع غزة |

| الرقم | التاريخ | الجهة الصحفية | العنوان |
|---|---|---|---|
| ٦٩ | ٢٠١٥ /٩/ ١٦ | فضائية القدس | الادعاءات الإسرائيلية بإدخال تسهيلات على الحصار المفروض على قطاع غزة |
| ٧٠ | ٢٠١٥ /٩/ ١٨ | فضائية برس TV | أزمة المحروقات في قطاع غزة |
| ٧١ | ٢٠١٥ /٩/ ٢٩ | إذاعة صوت الشعب | حول العملية التشريعية في ظل الانقسام وتأثير ذلك على الحقوق والحريات. |
| ٧٢ | ٢٠١٥ /١٠/ ٤ | فضائية فلسطين | حادث سقوط ديسكفري في مدنية النور الترفيهية في مدنية غزة. |
| ٧٣ | ٢٠١٥ /١٠/ ٤ | إذاعة وطن | حول حقوق الشباب وظاهرة التسلسل إلى الاراضي المحتلة لعام ١٩٤٨. |
| ٧٤ | ٢٠١٥ /١٠/ ٥ | فضائية الكوفية | حول الحق في المقاومة ووسائلها المشروعة في القانون الدولي. |
| ٧٥ | ٢٠١٥/١٠/ ٢٩ | التلفزيون السعودي | الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية |
| ٧٦ | ٢٠١٥/١٠/ ٢٩ | فضائية فلسطين | الانتهاكات الاسرائيلية ضد التعليم |
| ٧٧ | ٢٠١٥/١٠/ ٢٩ | فضائية فلسطين | الانتهاكات الاسرائيلية ضد التعليم |
| ٧٨ | ٢٠١٥/١١/٢ | فضائية فلسطين | الهجمة الاسرائيلية والانتهاكات في فترة هبة القدس |
| ٧٩ | ٢٠١٥/١١/ ٨ | فضائية القدس | جرائم الاحتلال في فترة هبة القدس |
| ٨٠ | ٢٠١٥/١١/ ١٠ | صوت الشعب | القيود على حرية التنقل و حركة الأفراد إلى و من قطاع غزة. |
| ٨١ | ٢٠١٥/١١/ ١١ | فضائية القدس | تعذيب واعتقال الاطفال |
| ٨٢ | ٢٠١٥/١١/ ١٢ | اصداء الاعلامية الموقع الالكتروني | اقتحام المستشفى الاهلي في الخليل |
| ٨٣ | ٢٠١٥/١١/ ٢٢ | فضائية فلسطين | اعتقال الاطفال من قبل قوات الاحتلال |
| ٨٤ | ٢٠١٥/١١/ ٢٢ | جريدة الرسالة | الاعتداءات الاسرائيلية على الصحفيين الفلسطينيين |
| ٨٥ | ٢٠١٥ /١١/ ٢٩ | الصحفي سامي العجرمي | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ٨٦ | ٢٠١٥/١١/ ٣٠ | فضائية القدس | الانتهاكات الاسرائيلية الاخيرة |
| ٨٧ | ٢٠١٥/١٢/ ١ | إذاعة وطن | مداخلة بخصوص قرار تخصيص أراضي الدولة بدل مستحقات الموظفين. |
| ٨٨ | ٢٠١٥/١٢/ ٢ | فضائية القدس | هدم المنازل |
| ٨٩ | ٢٠١٥ /١٢/ ٣ | فضائية القدس | العقاب الجماعي |
| ٩٠ | ٢٠١٥/١٢/ ٦ | التلفزيون الاسترالي– القناة الثانية | العقاب الجماعي |
| ٩١ | ٢٠١٥/١٢/٩ | قناة الغد العربي الفضائية | حول تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في قطاع غزة. |

| الرقم | التاريخ | الجهة الصحفية | العنوان |
|---|---|---|---|
| ٩٢ | ٢٠١٥/١٢/ ١٠ | قناة الكويت | الاعتداءات على الصحفين |
| ٩٣ | ٢٠١٥/١٢/ ١٠ | قناة الوطنية | الاعتداءات على الصحفين |
| ٩٤ | ٢٠١٥ /١٢/ ١٥ | بيت الصحافة | الانتهاكات الاسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين |
| ٩٥ | ٢٠١٥ /١٢/ ١٦ | صحيفة الاستقلال | ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق المقيدة الوصول إليها |
| ٩٦ | ٢٠١٥ /١٢/ ١٦ | فضائية معا | سياسات السلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد المرضى و الحالات الإنسانية على معبر بيت حانون. |
| ٩٧ | ٢٠١٥ /١٢/ ١٧ | فضائية روسيا اليوم | حالة المعابر و استمرار سياسية الحصار الإسرائيلي على القطاع. |
| ٩٨ | ٢٠١٥ /١٢/ ١٧ | فضائية الكويت | ارتفاع وتيرة إستهداف المزراعين الفلسطينيين في المناطق الحدودية. |
| ٩٩ | ٢٠١٥ /١٢/ ١٧ | التلفزيون الوطني النمساوي | الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين |
| ١٠٠ | ٢٠١٥ /١٢/ ٢١ | قناة فلسطين اليوم الفضائية | أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال عام ٢٠١٥ |
| ١٠١ | ٢٠١٥ /١٢/ ٢٢ | قناة الإخبارية الفضائية السعودية | انتهاكات قوات الاحتلال ضد التعليم |
| ١٠٢ | ٢٠١٥ /١٢/ ٢٢ | فضائية الكتاب | ارتفاع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين |
| ١٠٣ | ٢٠١٥ /١٢/ ٣٠ | تلفزيون الحوار – لندن | الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة |

**جدول رقم ١٠: اللقاءات التي أجراها المركز مع وفود وشخصيات دولية زائرة**

| تاريخ الزيارة | الوفد/الشخصية الزائر/ة |
|---|---|
| ١٥/١/١٢ | • كريستوفر شتراسر، مكتب المفوض الحكومي الفيدرالي الألماني لسياسات حقوق الانسان والمساعدات الانسانية، و وفد من الخارجية الألمانية |
| ١٥/١/١٣ | • مامادو سو، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر |
| ١٥/١/١٤ | • وفد من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) |
| ١٥/١/٢١ | • وفد من الممثلية الهولندية |
| ١٥/١/٢٤ | • هاني مجلي – مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في جنيف والوفد المرافق له. |
| ١٥/١/٢٦ | • اللجنة الدولية للصليب الأحمر |
| ١٥/١/٢٧ | • ممثل دولة الهند لدى السلطة الفلسطينية، والوفد المرافق له<br>• روبرت تيرنر، مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)/ اجتماع الشهري مع مؤسسات حقوق الانسان |
| ١٥/١/٢٩ | • غاري والش، منظمة تروكرا الإيرلندية |
| ١٥/٢/٢ | • وفد من الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي ضم كلاً من: السكرتير العام هانز جوسيفسون، رئيس الحزب بيتر ودرود، و السكرتير الدولي لمركز دراسات المجتمع المدني شيل يانغ<br>• ناثان ستوك، مدير مركز كارتر – القدس |
| ١٥/٢/٤ | • سناء العاصي، فاطمة الوحيدي، وأاسامة أبو عيطة، من صندوق الامم المتحدة للإسكان (UNFPA)<br>• لي فانج، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان |
| ١٥/٢/١٠ | • وفد من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ضم: بيتر سكايفيلاند وبيتر بوك<br>• ماريا هارمان، مديرة مكتب الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مؤسسة ميزوريور الألمانية |
| ١٥/٢/١١ | • وفد من منظمة (MISEREOR) الألمانية برئاسة المدير العام بارمن شبيغل<br>• م. ماكليما، ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية و الوفد المرافق له |
| ١٥/٢/١٧ | • منظمة Christian Aid |
| ١٥/٢/٢٣ | • جيمس تيربن، القائم بأعمال مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان |
| ١٥/٣/٩ | • وفد من مكتب التمثيل النرويجي لدى السلطة الفلسطينية ضم: آنا مارغو نورلوم، السكرتير الثاني؛ أر هوفدينالك، المستشار العام؛ و اولا هولت وام، مستشارة |
| ١٥/٣/١٠ | • جونسون ايفن، ايلوناقسيسية، المنسقة الإقليمية للتواصل والاتصال، وآمال السبعاوي، مؤسسة خدمات الكويكرز |
| ١٥/٣/٢٤ | • وفد من وكالة التعاون الإسباني<br>• وفد نرويجي |
| ١٥/٣/٢٥ | • وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية (سيدا) |

| تاريخ الزيارة | الوفد/الشخصية الزائر/ة |
|---|---|
| ١٥/٣/٣١ | • فان وينكل، مسؤول سياسي في مكتب الاتحاد الاوروبي |
| ١٥/٤/٢ | • الممثل العام الفرنسي، هيرفي ماجرو |
| ١٥/٤/٦ | • ريبيكا بريتيل، مديرة مكتب الحماية القانونية – الاونروا |
| ١٥/٤/١٤ | • روبرت تيرنر، مدير عمليات الاونروا |
| ١٥/٤/١٥ | • انغريد روس، مديرة مكتب مؤسسة فريدريك ايدت الألمانية، ود. أسامة عنتر، مدير مكتب غزة |
| ١٥/٤/١٧ | • منظمة الأكاديمية الأوروبية في مكلنبورغ فوربومرن – ألمانيا. تم استقبال الوفد في فرع المكتب برام الله |
| ١٥/٤/٢٩ | • اجتماع منظمات حقوق الإنسان مع منسق الأمم المتحدة لعملية السلام نيكولاي ميلادينوف |
| ١٥/٥/١٤ | • جيمس تيربن، القائم بأعمال مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان للأمم المتحدة برام الله، وبراديب واجلي مدير المكتب في قطاع غزة |
| ١٥/٥/١١ | • وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر |
| ١٦/٦/٢ | • أنوكا كومبيرنو، مسؤولة قسم الحماية في اللجنة الدولية الصليب الاحمر، و ارين اوكونور، مندوب شؤون صحية، والسيد/ أكرم الكحلوت، مهندس أجهزة الطبية |
| ١٥/٦/٧ | • مارتي هو لم، مكتب الممثلية النرويجية |
| ١٦/٦/١٠ | • ماريسا كونسولاتا وأوفي جيردينج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) |
| ١٥/٦/١١ | • دافيدي لا سيسيليا، القنصل العام الإيطالي<br>• كريس كوب سميث، الخبير العسكري |
| ١٥/٦/١٢ | • مجموعة المتطوعين الفرنسين – صندوق إغاثة أطفال فلسطين (PCRF) |
| ١٥/٦/١٤ | • م. ماكليما، ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية |
| ١٥/٦/١٦ | • كاثلين ماس، مديرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) |
| ١٥/٦/١٨ | • وفد هولندي بالتنسيق مع مركز الدوحة لحرية الاعلام |
| ١٥/٦/٢٩ | • ناتان ستوك، مدير مركز كارتر في رام الله |
| ١٥/٦/٣٠ | • هيرفي ماجرو، القنصل العام الفرنسي |

| تاريخ الزيارة | الوفد/الشخصية الزائر/ة |
|---|---|
| ١٥/٧/٢ | • لقاء مع السيد/ طارق باكوني – جامعة كولمبيا |
| ١٥/٧/٩ | • مارتي هو لم، مدير مكتب اللممثلية النرويجية |
| ١٥/٧/١٣ | • ستيفاني لات، كاتبة فرنسية من المعهد الفرنسي للشرق الأدني |
| ١٥/٧/٢٦ | • وفد إيطالي |
| ١٥/٧/٢٨ | • كلاوديا بوش، مديرة مكتب امؤسسة فريدريش ناومان الألمانية<br>• انغريد روس، مديرة مكتب مؤسسة فريدريك ايدت الألمانية |
| ١٥/٧/٢٩ | • روبرت بايير، منسق الشؤون الإنسانية الجديد في فلسطين |
| ١٥/٨/١٠ | • هارو ميكواجوي، مديرة مؤسسة يابانية<br>• كرستيان نوردال، القائم باعمال مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين |
| ١٥/٨/١٨ | • وفد من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة |
| ١٥/٨/٣١ | • توماس همربيرغ، المفوض الأوروبي السابق لحقوق الانسان و الأمين العام السابق لمنظمة العفو الدولية، المستشار السابق للجكومة السويدية للشؤون الإنسانية، يرافقه شايل يانغ السكرتير لمنظمة سنيتياش السوسدية |
| ١٥/٩/٢ | • وفد من المكتب التمثيلي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، ضم: أوليفر جيركا، السكرتير الأول؛ هـ.هـ جروسشيكي، الملحق في الممثلية |
| ١٥/٩/٩ | • وفد من مكتب التمثيل النرويجي ضم: هانسسوأسيسلانجاكر، سكرتير ثاني لشؤون سياسية، ومارتي هو لم، مستشار برامج<br>• وفد من مؤسسة Kvinna Till Kvinna السويدية |
| ١٥/١٠/١ | • ماريو كاريرا، وزارة الخارجية السويسرية |
| ١٥/١٠/٢١ | • جاري ولش، مؤسسة تروكرا الايرلندية<br>• وفد من اللجنة الدولية الصليب الاحمر |
| ١٥/١٠/٢٥ | • وفد من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان |
| ١٥/١١/٥ | • وفد من مؤسسة annivK lliT annivK السويدية |
| ١٥/١١/١١ | • وفد التعاون الاسباني |
| ١٥/١١/١٦ | • ديفيد كاردن، مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) |
| ١٥/١١/١٨ | • ممثلي الدول الممولة للأونروا |

| تاريخ الزيارة | الوفد/الشخصية الزائر/ة |
|---|---|
| ١٥/١١/٢٤ | • ايلينا كليمنتي، القنصلية الإيطالية<br>• وفد من مؤسسة (tsurT somA) |
| ١٥/١١/٢٩ | • وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر |
| ١٥/١٢/١ | • وفد من الحزب الاشتراكي السويدي |
| ١٥/١٢/٣ | • وفد من منظمة diA naitsirhC |
| ١٥/١٢/٨ | • وفد من مكتب تمثيل النرويجي |
| ١٥/١٢/٩ | • هيرفي ماجرو، القنصل العام الفرنسي<br>• مامادو سو، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة |